ADDAMEER
الضمير

تقرير انتهاكات حقوق

الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال

2020

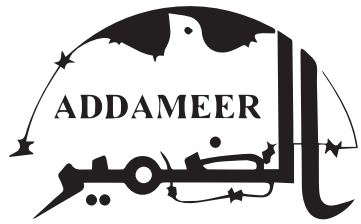

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

تقرير انتهاكات
حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال
2020

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
رام الله – فلسطين المحتلة
2021

© جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
أي اقتباس من هذا الكتاب يجب الإشارة إلى المصدر رام الله 2021

رام الله - الماصيون - دوار الرافدين - شارع موسى طوشة - عمارة صابات
+972-2960446
+972-2960447
القدس 17338
@addameerarabic
@addameer
addameer_pal
www.addameer.org/ar
addameer association

تصميم وتنفيذ شركة: 99 Ideas Advertising & PR

المحتويـات

توطئة 5

أبرز المحطات خلال عام 2020 9

حقائق بالأرقام 13

الأسرى العزّل في مواجهة فايروس كورونا 17

التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة 29

ظروف السجن 43

ضمانات المحاكمة العادلة 57

الاعتقال الإداري 67

طلبة... أساتذة... صحافيون... مدافعون عن حقوق الانسان،
تسميات مختلفة لكن الجميع في مرمى الاعتقال 75

العقوبات الجماعية 85

الأسيرات 97

الأسرى الأطفال 109

الاستنتاجات والتوصيات 123

الملاحق 129

توطئة

لم يختلف عام 2020 عن أيٍّ من الأعوام السابقة فيما حمله من انتهاكات، حيث استمرّت دولة الاحتلال خلال هذا العام في سياستها في اعتقال الفلسطينيّين، وتعريضهم إلى مختلف أشكال التعذيب، والمعاملة اللاإنسانيّة، وذلك ضمن إطار تكامليّ ما بين أجهزة دولة الاحتلال المختلفة التي تعمد إلى التغطية على جرائم الاحتلال، وإيجاد مبرّرات قانونيّة للتغطية على ما تقوم به دولة الاحتلال من إهمال متعمّد لحقوق الأسرى الفلسطينيّين. وأتت مختلف انتهاكات الاحتلال خلال هذا العام على الرغم من انتشار فايروس كورونا، حيث لم يتسبّب انتشار الفايروس بتغاضي دولة الاحتلال عن اعتقال الفلسطينيّين، أو وضعهم في زنازين قذرة، تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة الآدميّة. هذا ولم تؤثّر أيّ من النداءات والمطالبات بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيّين -وبالأخصّ الأسرى المرضى والأطفال والنساء- على دولة الاحتلال، حيث رفضت إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيّين؛ الأمر الذي تسبّب بإصابة ما يزيد عن 100 معتقل بفايروس كورونا، كان منهم عدد من الأسرى المرضى.

هذا وتسّبب انتشار فايروس كورونا بخلق مساحة جديدة لمزيد من انتهاكات دولة الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين، حيث قامت خلال فترة جائحة كورونا بحرمان الأسرى من التواصل مع العالم الخارجيّ، ومع ذويهم لأشهر عدّة، حيث منعت زيارات أهالي الأسرى بحجّة انتشار فايروس كورونا، واستعاضت عن إحضار المعتقلين إلى المحاكم باستخدام تقنيّة الفيديو كونفرنس التي أعاقت في الكثير من الحالات تمكين المعتقل من فهم مجريات الجلسة. وممّا يلفت النظر في هذا السياق تعامل إدارة مصلحة السجون مع الأسرى، حيث قامت الإدارة في بداية انتشار فايروس كورونا بتوفير المعقّمات والمنظّفات للأسرى، وحاولت تقليص عدد مرّات دخول السجّانين إلى الأقسام، إلّا أنّه مع مرور الوقت أعادت دولة الاحتلال من سياساتها تجاه الأسرى، وقلّصت كميّات المعقّمات التي يتمّ توفيرها للأسرى؛ الأمر الذي تسبّب في تفشّي فايروس كورونا في السجون؛ نتيجة لاختلاط الأسرى بالعاملين في السجون.

هذا واعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ خلال هذا العام ما يزيد عن 4634 فلسطينيّاً، من بينهم 543 طفلاً، و128 امرأة، و6 نوّاب في المجلس التشريعي الفلسطينيّ، وتمّ تحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ، مع الإشارة إلى أنّ هناك 3 نوّاب آخرين كان قد تمّ اعتقالهم خلال عام 2019، وتحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ، وتمّ تجديد أوامر اعتقالهم خلال عام 2020. وشملت اعتقالات الاحتلال أيضاً أربعة صحفيّين، وأصدرت 1114 أمر اعتقال إداريّ، كان من بينها ثلاثة أوامر بحقّ أطفال، و3 بحقّ نساء. وواصلت سلطات الاحتلال خلال هذا العام سياسة الاعتقال التعسّفيّ بحقّ الفلسطينيّين، حيث بلغ عدد المعتقلين في سجون الاحتلال نهاية العام 2020

قرابة 4400 أسير، من بينهم 8 نوّاب، وما يزيد عن 700 أسير مريض، و26 أسيراً معتقلين قبل توقيع اتّفاقيّة أوسلو.

وخلال هذا العام استمرّت دولة الاحتلال في سياستها المختلفة التي شملت محاكمة الفلسطينيّين في محاكمها العسكريّة التي تفتقر إلى أبسط ضمانات المحاكمة العادلة، وتعريض الفلسطينيّين إلى التحقيق القاسي والمعاملة اللاإنسانيّة، واستهداف طلبة الجامعات الفلسطينيّة واعتقالهم، ومحاولات الاحتلال المستمرّة في تجريم العمل النقابيّ الجامعيّ من خلال تجريمها للأُطر الطلّابيّة، حيث أصدرت دولة الاحتلال خلال هذا العام قراراً باعتبار القطب الطلّابيّ الديموقراطيّ التقدّميّ منظّمةً إرهابيّة، وكذلك حاولت خلال هذا العام تضييق الخناق أكثر على المؤسّسات الحقوقيّة والمجتمعيّة، والعاملين في هذا المجال من خلال استمرارها في استهداف الصحافيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن خلال تعديل التشريعات أو تقديم مقترحات لتعديل تشريعات دولة الاحتلال، ومثالها تقديم مقترح لتجريم العمل الحقوقيّ.

هذا واستمرّت دولة الاحتلال خلال هذا العام في إهمالها الأسرى الفلسطينيّين طبّيّاً؛ الأمر الذي تسبّب باستشهاد أربعة أسرى فلسطينيّين خلال هذا العام. ولم يخلُ عام 2020 من سياسة الاحتلال في العقاب الجماعيّ للفلسطينيّين، حيث هدمت قوّات الاحتلال 6 منازل لأسرى، واعتقلت عشرات الفلسطينيّين للضغط على أسرى من عائلاتهم يمرّون بفترة التحقيق، وقامت بتدمير ممتلكات العديد من العائلات خلال عمليّات اقتحامها المنازل، هذا وفرضت دولة الاحتلال خلال هذا العام غرامات باهظة على الفلسطينيّين، حيث رصدت الضمير بشكل منفرد تغريم 90 معتقلاً ممّن تابعتهم مؤسّسة الضمير خلال عام 2020، ووصل مجموع الغرامات التي دفعوها 265300 شيكل إسرائيليّ.

تقوم مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان سنويّاً بإصدار هذا التقرير ليشكّل وثيقة ترصد وتؤرشف الانتهاكات كافّةً التي يتعرّض لها الأسرى والأسيرات الفلسطينيّون منذ لحظة اعتقالهم، مروراً بمرحلة التحقيق ووصولاً إلى نقلهم إلى زنازين الاحتلال. ويحاول هذا التقرير أن يسلّط الضَّوء على حياة الأسرى وطبيعة المعاناة التي يعيشونها في السجون في محاولة لرصد أبعاد ظروف السجون سنويّاً، وتوثيق ممارسات الاحتلال وفضحها على الصعيدين الوطنيّ والدَّوْليّ، وبيان مدى مخالفة ممارسات الاحتلال المواثيق الدوليّة، وبخاصة اتّفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية الأشخاص المدنيّين في وقت الحرب للعام 1949، واتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة للعام 1984.

كما يُعدّ التقرير مكوّناً أساسيّاً من مساعي المؤسّسة إلى توثيق ممارسات الاحتلال وفضحها، ليس على نطاق حقوق الأسرى والأسيرات فحسب، بل السياسيات والإجراءات والمتغيّرات والقوانين كافّة، ومشروعات القوانين التي يصدرها مشرّع الاحتلال الكنيست فيما يتعلّق بالأسرى خاصّةً، وحقوق الشعب الفلسطينيّ عامّةً.

ويأتي هذا التقرير في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسّسة الضمير للإفراج عن الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيليّ كافّة، وإلى حين تحقيق ذلك الهدف، فإنّ الضمير ستواصل جهودها، وبالتعاون مع المؤسّسات الحقوقيّة الدوليّة والمحليّة؛ من أجل فضح جرائم الاحتلال، وضمان تمتُّع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيليّ بحقوقهنّ/م المكفولة وفقاً للقانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

يعتمد التقرير منهجيّة وصفيّة تحليليّة، بحيث يستند في معلوماته إلى حصيلة أعمال الرصد والتوثيق والمتابعة القانونيّة التي تضطلع بها المؤسّسة للرقابة على مدى احترام القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، والقانون الدوليّ الإنسانيّ على المستويات التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة، لا سيّما فيما يتعلق بالمعتقلين وأوضاعهم باعتبارها الإطار النظريّ الناظم لحقوق الأسرى وأصول معاملتهم، هذا وقد تمكّنت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 من زيارة 154 أسيراً في مراكز التحقيق وسجون الاحتلال الإسرائيليّ عبر 118 زيارة فعليّة. ونفّذت المؤسّسة كذلك 114 حالة توثيق لانتهاكات الاحتلال بما يشمل زيارات ميدانيّة، وتوثيقات هاتفيّة أو مكتبيّة، حيث تمّ خلال هذه التوثيقات والزيارات جمع معلومات وأخذ تصاريح مشفوعة بالقسم حول الانتهاكات التي يتعرّض لها الأسرى أثناء عمليّات الاعتقال، أو التحقيق، أو بعد النقل إلى المعتقلات.

ويستعرض التقرير أبرز الانتهاكات التي تقوم بها دولة الاحتلال لحثّ الجهات ذات العلاقة على التدخّل والقيام بواجبها القانونيّ، وإلزام دولة الاحتلال باحترام الضمانات القانونيّة الخاصّة بالمعتقلين، ويتناول قضيّة الأسرى كقضيّة واحدة انطلاقاً من إيمان مؤسّسة الضمير بأنّ أسرى القدس، والأسرى الفلسطينيّين من أراضي العام 1948، وأسرى قطاع غزّة والضفّة الغربيّة هم حملة راية واحدة وهموم واحدة، ويقاسون الظروف ذاتها، ويخوضون نضالاً يجب أن يكون موحّداً في سبيل كرامتهم وحرّيّتهم.

أبرز المحطّات خلال عام 2020

- 6 كانـون الثانـي 2020: دخـول الأسـير كـريم يونـس مـن قريـة عـارة بالمثلّـث الشـمالي في الأراضـي المحتلّة عـام 1984، عامـه الـ 39 على التوالـي مـع ابـن عمّـه الأسـير ماهـر يونـس الـذي اعتُقـل بتاريـخ 19 كانـون الثانـي 1983، ويُعـدّ الأسـيران يونـس مـن ضمـن 26 أسـيراً معتقـلاً قبـل اتّفاقيّة أوسـلو عـام 1993، حيـث نكـث الاحتـلال الاتّفـاق بالإفـراج عنهـم ضمـن الدفعـة الرابعـة بتاريـخ 19 آذار 2014، في إطـار جهـود المفاوضـات التـي تمّـت مـع السـلطة الوطنيّـة الفلسـطينيّة. هـذا ويّذكـر أنّ هنـاك 57 أسـيراً قضـوا 20 عامـاً فأكثـر بشـكل متواصـل في سـجون الاحتـلال.

- 13 كانـون الثانـي 2020: نقـلٌ تعسـفيّ لأكثـر مـن 30 طفـلاً أسـيراً مـن سـجن عوفـر إلـى سـجن الدامـون دون ممثّليهـم البالغيـن مـن الهيئـة التنظيميّـة، في تعـدٍّ سـافر علـى حقوقهـم المتّفـق والمتعـارف عليهـا، جـاءت عمليّـة النقـل في ظـروف سـيّئة، حيـث نُقلـوا إلـى قسـم (1) من السـجن المذكـور دون إعـداده لاسـتقبالهم في ظـلّ نقـص حـادّ لـكلّ متطلّباتهـم.

- 5 آذار 2020: هـدم منـزل الأسـيرين وليـد حناتشـة ويـزن مغامـس في مدينـة رام اللّه، خـلال العـام 2020 قامـت قـوّات الاحتـلال بهـدم منـازل 6 أسـرى فلسـطينيّين، وشـرّدت بذلـك 22 شـخصاً مـن بينهـم 7 قاصريـن، وذلـك ضمـن إطـار سياسـة العقوبـات الجماعيّـة التـي ينتهجهـا الاحتـلال ضـدّ عائـلات الأسـرى.

- 24 آذار 2020: إعـلان حالـة الطـوارئ داخـل دولـة الاحتـلال بسـبب انتشـار فيـروس كورونـا، واسـتخدام انتشـار الوبـاء وسـيلةً عقابيّـةً ضـدّ الأسـرى، فعلـى سـبيل المثـال تمّ منـع زيـارات العائـلات للأسـرى مـن منطقـة الضفّـة الغربيّـة لمـا يقـارب 3 أشـهر، وبعدهـا تمّـت إعـادة زيـارات العائـلات إلـى السـجون بوتيـرة غيـر متوازنـه وبتشـديدات كثيـرة، في حـين حُـرم الأسـرى مـن منطقـة غـزّة مـن زيـارات الأهـل حتـى تاريـخ كتابـة هـذا التقريـر. وتسـبّب انتشـار الوبـاء بانتهـاك العديـد مـن حقـوق الأسـرى، كحقّهـم في التواصـل مـع المحامـي، والحـقّ في وجـود مترجـم فـوريّ، وغيرهـا مـن الحقـوق.

- 13 نيسـان 2020: الضمير توثّق أسلوباً جديداً يستخدمه الاحتلال في ملاحقة الفلسطينيّين واعتقالهم والتنكيل بهم، فحصاً أمنيّاً بغطاء نفسيّ، يتمّ فيه إجبار المعتقل على الإجابة تحت التهديد بالاعتقال والتعذيب.

- 22 نيسان 2020: استشهاد الأسير نور الدين البرغوثي 25 عاماً من قرية عابود قضاء رام الله بعد أن وُجد مُلقًى على حمّام إحدى أقسام سجن النقب، علماً بأنّ البرغوثي معتقل منذ العام 2017، ومحكوم بالسجن لمدّة 8 سنوات.

- 12 أيّار 2020: حملة عقوبات واعتقالات جماعيّة واسعة تطال أهالي قرية يعبد قضاء جنين إثْرَ مقتل أحد جنود الاحتلال الإسرائيليّين، الحملة طالت ما يقارب 55 شخصاً معظمهم من العائلة نفسها، من بينهم كبار سنّ ونساء وأطفال.

- حزيران 2020: التعديل رقم 67 على الأمر العسكريّ رقم 1651 والمسمّى «الأمر بشأن تعليمات الأمن» - «صيغة موحّدة» - «يهودا والسامرة» (2009)، الذي يحمل رقم (1827). جاء هذا التعديل ليضيف على الأمر العسكريّ الأساسيّ بشأن إجراءات المحاكمات وتعريف الجرائم، ما ورد في قانون الإرهاب الذي أُقرّ في دولة الاحتلال في العام (2016)، ويضيف موادَّ جديدة تتعلّق بالعقوبات التي ستُفرض على من يقوم باستخدام ممتلكات؛ بهدف تنفيذ مخالفة أو المكافأة على تنفيذ مخالفة، وذلك بالسجن عشر سنوات وفرض غرامة ماليّة، والأكثر أهمّيّة من كلّ ما سبق هي الرسالة الموجّهة للبنوك العاملة في الأرض المحتلّة حول حسابات المعتقلين والأسرى والشهداء، على اعتبار أنّ هناك صلاحيّة بمصادرة الأموال المتوفّرة في هذه الحسابات تحت بند أنّها تُمنح «كمكافأة» على ارتكاب مخالفة.

- 8 تمّوز 2020: استشهاد الأسير المسنّ سعد الغرابيلي 75 عاماً من قطاع غزّة، حيث كان يعاني من سرطان البروستاتا، والسكّري، والضغط، مع العلم أنّه محكوم بالسجن المؤبّد، ومعتقل منذ العام 1994، حيث أبقى الاحتلال على احتجاز جثمانه.

- 16 تمّوز 2020: قامت قوّات الاحتلال باعتقال البروفيسور عماد البرغوثي (53 عاماً- بيت ريما) وذلك أثناء مروره عن حاجز بلدة عناتا شمال شرق القدس، وحوّلته للاعتقال الإداريّ لمّدة 4 شهور.

- 23 تمّوز 2020: اعتقال الطفل محمود الغليظ 16 عاماً من مخيّم الجلزون / قضاء رام الله، والإعلان عن إصابته بفيروس كورونا بعد أيّام من اعتقاله، حيث تمّ عزله عن العالم الخارجيّ في ظروف جدّاً مزرية ولمدّة 45 يوماً، ليُفرج عنه لاحقاً.

- 27 تمّوز 2020: سابقة قضائيّة، حيث رفضت المحكمة المركزيّة في تل أبيب التماساً قُدّم باسم الأسير بكري زاهر منصور من الأراضي المحتلة عام 1948، ضدّ مصادرة عشرات آلاف الشواقل، حصل عليها الأسير من السلطة الفلسطينيّة، في تشريع واضح لسرقة وقرصنة أموال الأسرى الفلسطينيّين بحجّة مكافحة الإرهاب.

- 27 تمّوز 2020: خاض الأسير ماهر الأخرس49 عاماً من مدينة جنين، إضراباً مفتوحاً عن الطعام؛ رفضاً لاعتقاله الإداريّ، حيث سجّل إضرابه الأطول في تاريخ الحركة الأسيرة، إذْ بلغ مدّة 103 أيّام.

- 30 تمّوز 2020: اعتقال منسّق حملة مقاطعة إسرائيل محمود النواجعة، استمرّ التحقيق مع نواجعة مدّة أسبوعين، ضمن شبهات علاقته بمنظّمات غير مشروعة، وأُفرج عنه بعد أن فشل الاحتلال بتقديم أيّة لائحة اتّهام بحقّه.

- 23 آب 2020: أعلنت دولة الاحتلال اعتبار القطب الطلّابيّ الديموقراطيّ التقدّميّ – وهو أحد الكتل الطلّابيّة في جامعة بيرزيت – «منظّمة غير مشروعة» حيث جاء هذا بالاستناد إلى أنظمة الطوارئ لعام 1945. وتشكّل هذه الخطوة انتهاكاً واضحاً لحقّ الطلاب الفلسطينيين في حريّة الرأي والتعبير، وحقّهم في العمل النقابيّ والسياسيّ، وتلاه هجمة اعتقال واسعة بحقّ الطلاب/الطالبات من الجامعة ذاتها.

- 2 أيلول 2020: استشهاد الأسير داوود الخطيب 45 عاماً، من بيت لحم نتيجة أزمة قلبيّة حادّة، الخطيب معتقل منذ العام 2002، ومحكوم 18 عاماً، حيث كان من المفترض إطلاق سراحه خلال بداية كانون الأوّل من العام 2020، وقد أبقى الاحتلال على احتجاز جثمانه.

- 3 أيلول 2020: تبليغ المحامي في مؤسّسة الضمير صلاح الحمّوري إشعاراً بنية سحب إقامته المقدسيّة من قبل وزير داخليّة الاحتلال، وجاء الإشعار الذي استلمه الحمّوري بادّعاء أنّه ناشط في تنظيم محظور بموجب الأوامر العسكريّة، وأنّه معتقل سابق لعدّة مرّات سابقة، وتشكّل قضيّة الحمّوري إحدى السوابق التي تقوم بها دولة الاحتلال بمحاولة سحب إقامة أحد الأسرى المقدسيّين دون وجود أيّ ارتباط حقيقيّ له بأعمال عسكريّة، مع العلم أنّه تمّ اعتقاله بتاريخ 30 حزيران من العام نفسه، وأُفرج عنه بعد أسبوع من اعتقاله، والتحقيق معه دون تقديم أيّة تهمة بحقّه.

- 5 أيلول 2020: تسجيل أعنف عمليّة اعتقال وُثّقت خلال العام، حيث داهمت قوّات الاحتلال مخيّم جنين واقتحمت منزل عائلة قاسم (جدعون)، حيث قامت قوّات الاحتلال بتفجير باب منزل العائلة؛ الأمر الذي تسبّب بإصابة الشقيقين أحمد ومحمد قاسم بإصابات بليغة استدعت نقلهما إلى مستشفى العفولة بعد اعتقالهما وهما جريحان.

- 2 تشرين الأوّل 2020: اعتقال النائب في المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ حسن يوسف، وتحويله للاعتقال الإداريّ لمدّة 6 شهور، مع العلم أنّه أُفرج عنه في تمّوز من العام نفسه، بعد أن قضى 18 شهراً بالاعتقال الإداريّ، علماً بأنّه خلال العام 2020 تواجد بسجون الاحتلال 11 نائباً في المجلس التشريعيّ بينهم 8 بالاعتقال الإداريّ.

- 14 تشرين الأوّل 2020: قدّم عدد من أعضاء الكنيست في حزب الليكود مشروع قانون، لتوسيع مصطلح الدولة الأجنبيّة، وفرض عقوبة بالسجن لمدّة 15 عاماً،لأيّ شخص قُدّم ضدّه تهمة التعامل مع عميل أجنبيّ، في خطوة جديدة للتشويش على العمل الحقوقيّ وتجريمه.

- 2 تشرين الثاني 2020: اعتقال الطفل أمل نخلة على الرغم من إصابته بالوهن العضليّ الشديد الذي يسبّب حدوث نوبات من الضعف في العضلات، وبالأخصّ عضلات التنفُّس والبلع. وجاء اعتقال نخلة عقب هجمة شنّتها قوّات الاحتلال على الأطفال الفلسطينيّين، حيث اعتقلت خلال شهري تشرين الأوّل والثاني عشرات الأطفال.

- 10 تشرين الثاني 2020: استشهاد الأسير كمال أبو وعر 46 عاماً، من بلدة قباطية قضاء جنين؛ نتيجة معاناة مع سرطان الحنجرة، أبو وعر معتقل منذ العام 2003، ومحكوم بالمؤبّد 6 مرّات، مع العلم أنّه أُصيب بالكورونا بشهر تموز من العام نفسه، وأبقى الاحتلال على احتجاز جثمانه.

- تشرين الثاني 2020: انتشار واسع بالإصابات بفيروس كوفيد 19 بين صفوف الأسرى في سجن جلبوع، في ظلّ تخبُّط شديد، واستعدادات متواضعة لمكافحة الفيروس من قِبَل مصلحة السجون، لتصل عدد الحالات إلى 100 إصابة.

- تشرين الثاني 2020: إعادة عزل الأسيرة فدوى حمادة في سجن الدامون في ظروف سيّئة للغاية، هذا وقد عُزلت الأسيرة منتصف العام ذاته مع الأسيرة المحرّرة جيهان حشيمة في عزل سجن الجلمة مدّة 73 يوماً متواصلة، في ظروف تُنتهك فيها الكرامة الإنسانيّة.

حقائق بالأرقام

جدول 1: أعداد الأسرى والمعتقلين خلال السنوات 2010-2020

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيّار	حزيران	تمّوز	آب	أيلول	تشرين الأوّل	تشرين الثاني	كانون الأوّل
2020	5000	5000	5000	4700	4600	4700	4500	4500	4400	4500	4400	4400
2019	5450	5440	5450	5400	5350	5250	5150	5100	5000	5050	5000	5000
2018	6141	6119	6050	6036	5941	5900	5820	5781	5640	5554	5554	5500
2017	6500		6200	6160	6200	6020	6128	6279	6098	6198	6154	6171
2016	6900	6600	6700	6650	6500	6350	6400	6300	6350	6400	6400	6500
2015	6200	6000	5820	5800	5750	5850	5700	5520	5621	6300	6700	6800
2014	5023	5142	5224	5265	5271			6500	6200	6500	6500	6200
2013	4743	4812	4936	4900	4979	5058	5071	5068	5007	5046	4996	5033
2012	4567	4489	4637	4610	4563	4659	4706	4660	4606	4596	4520	4656
2011	5935	5834	5777	5716	5604	5554		5573	5374	5434	4937	4970
2010	6831	6794	6985	6985	6584	6508	6408	6257		6180	6089	5977

* العام 2016 الإحصائيّات فيه تقديريّة لعدم تمكُّن الضمير من الحصول على المعلومات الأقرب للصحّة.

جدول 2: النوّاب المعتقلون 2010-2020

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيّار	حزيران	تمّوز	آب	أيلول	تشرين الأوّل	تشرين الثاني	كانون الأوّل
2020	7	7	6	7	7	7	5	7	8	8	8	8
2019	8	8	7	8	7	7	7	7	7	8	8	7
2018	11	11	7	6	6	6	5	5	5	6	6	8
2017	7	7	12	13	12	12	12	13	12	12	11	10
2016	7	6	6	6	7	6	6	6		6	6	6
2015	20	17	16	13	12	12	7	4	4	5	5	5
2014	12	11	11	11	11	23	38	36	29	28	25	22
2013	12	15	12	14	13	13	14	13	13	13	14	14
2012	27	27	27	27	27	26	20	20	13	10	8	13
2011	12	12	13	13	14	19	19	19	22	22	23	23
2010		11	15	14	12	12	12	12	9	9	9	9

جدول 3: فئات الأسرى بداية ونهاية الأعوام 2010- 2020

السنوات	أسرى الأراضي المحتلّة عام 1948	أسرى القدس	أسرى قطاع غزّة	أسرى ما قبل أوسلو	النوّاب	الأسيرات
بداية العام 2020	70	312	296	26	7	41
نهاية العام 2020	70	300	250	26	8	37
بداية العام 2019	70	353	298	27	8	53
نهاية العام 2019	70	308	308	26	7	41
بداية العام 2018	70	550	320	29	11	59
نهاية العام 2018	70	365	310	27	8	54
بداية العام 2017	70	510	350	30	7	53
نهاية العام 2017			320	30	10	58
بداية العام 2016	90	500	328	30	7	55
نهاية العام 2016	70	520	350	30	6	53
بداية العام 2015	100	380	371	30	20	22
نهاية العام 2015	90	520	352	30	5	60
بداية العام 2014	226	163	389	30	12	17
نهاية العام 2014	100	376	376	30	22	23
بداية العام 2013	191	167	437	111	12	10
نهاية العام 2013	216	169	395	53	14	16
بداية العام 2012	180	161	462	112	27	8
نهاية العام 2012	191	165	439	111	13	11
بداية العام 2011	187	197	684	300	10	37
نهاية العام 2011	165	152	443	112	23	5
بداية العام 2010	200	198	726	300	12	36
نهاية العام 2010	191	198	686	300	9	39

جدول 6: أعداد المعتقلين الإداريّين خلال السنوات 2010-2020

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيّار	حزيران	تمّوز	آب	أيلول	تشرين الأوّل	تشرين الثاني	كانون الأوّل
2020	461	430	432	400	373	365	360	340	350	370	380	440
2019	495	497	497	490	480	480	460	420	425	460	460	458
2018	450	450	427	431	426	442	446	456	456	482	482	480
2017	536		491	500	490	477	540	465	449	463	453	434
2016	650	700	700	750	715		700	700				536
2015	450	454	426	414	401	480	480	350	343	450	545	660
2014	155	175	183	186	192			480	500	500	530	465
2013	178	178	170	168	156	147	136	134	137	135	145	145
2012	309	309	320	322	308	303	285	250	112	184	156	178
2011	207	221	214	217	220	229	243	243	272	286	278	283
2010	264	264	259	237	222	215	200	190	190	212	214	207

جدول 7: الأسرى الأطفال خلال الأعوام 2010-2020

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيّار	حزيران	تمّوز	آب	أيلول	تشرين الأوّل	تشرين الثاني	كانون الأوّل
2020	186	180	183	185	170	160	160	140	155	170	170	160
2019	215	209	205	215	210	205	210	210	190	190	185	185
2018	330	330	356	304	304	291	270	270	270	230	230	230
2017	300		289	300	300	300	320	300	300	280	311	350
2016	450	406	438	438	414		350	340				300
2015	152	163	182	182	164	162	160	153	156	320	420	470
2014	154	183	210	202	196	200	192	200	201	182	163	156
2013	193	219	185	236	236	222	194	195	180	179	159	173
2012	166	166	183	203	218	192	220	210	194	189	164	177
2011	209	221	216	224	217	211		201	176	262	150	159
2010	318	343	342	355	300	286	281	280	269	264	251	225

الأسـرى العُـزّل فـي مواجهـة فايـروس كورونـا

مطلع عام 2020، انتشر وباء كورونا في أنحاء العالم كافّة وأصاب الملايين من البشر، وخلال انتشار هذه الجائحة، وعلى مدار عام 2020 أُصيب ما يزيد عن 100 أسير فلسطينيّ بفايروس كورونا؛ وذلك نتيجة لإهمال دولة الاحتلال الاعتبارات الصحّيّة اللازمة، ففي ظلّ منع الأسرى من التواصل مع العالم الخارجيّ، أصبحت بيئة السجون بما تحتويه من سجّانين، وعاملين في السجون هي المجال الوحيد لوصول فايروس كورونا إلى الأسرى، وعلى الرغم من هذه الجائحة العالميّة، إلّا أنّ هذا لم يشكّل أيّ عائق لدولة الاحتلال، حيث استمرّت خلال فترة جائحة كورونا باعتقال الفلسطينيّين، ويوضّح الشكل أدناه توزيع عدد المعتقلين على مدار أشهر العام، وعلى الرغم من أنّ الشكل يوضّح انخفاضاً في عدد المعتقلين خلال شهري آذار ونيسان، وهما الشهران الأوّليان لانتشار الفايروس في فلسطين، إلّا أنّ دولة الاحتلال سرعان ما أعادت وتيرتها في اعتقال الفلسطينيّين، فمنذ بداية العام وحتى 3/4/2020 اقتحمت قوّات الاحتلال ما يزيد عن 100 منزل في منطقة الضفّة الغربيّة، واعتقلت ما يزيد عن 215 شخصاً من بينهم 16 قاصراً.[1]

صورة من موقع شبكة القدس الإخبارية لمداهمة قوات الاحتلال بيت فلسطينيّ قبيل اعتقاله

يُذكر أنّ دولة الاحتلال لم تتوقّف خلال فترة جائحة كورونا عن القيام بمختلف انتهاكاتها، حيث قامت خلال هذا العام بهدم منازل 6 فلسطينيّين، وشرّدت عائلات بأكملها خلال فترة جائحة كورونا. واستمرّت قوّات الاحتلال كذلك باقتحام السجون بشكل متكرّر، معرّضة بذلك مئات الأسرى المرضى وكبار السنّ إلى خطر انتقال عدوى فايروس كورونا لهم عبر هذه الاقتحامات.

1. روتين الاحتلال يستمرّ في أيّام الكورونا: إسرائيل تواصل حملات الاعتقال واقتحام المنازل في الضفّة الغربيّة، مركز المعلومات الإسرائيليّ لحقوق الانسان في الأراضي المحتلّة بيت سيلم، انظر الرابط:
https//:www.btselem.org/arabic/video_20200416/israel_continues_arrests_and_raids_during_coronavirus_pandemic#full.

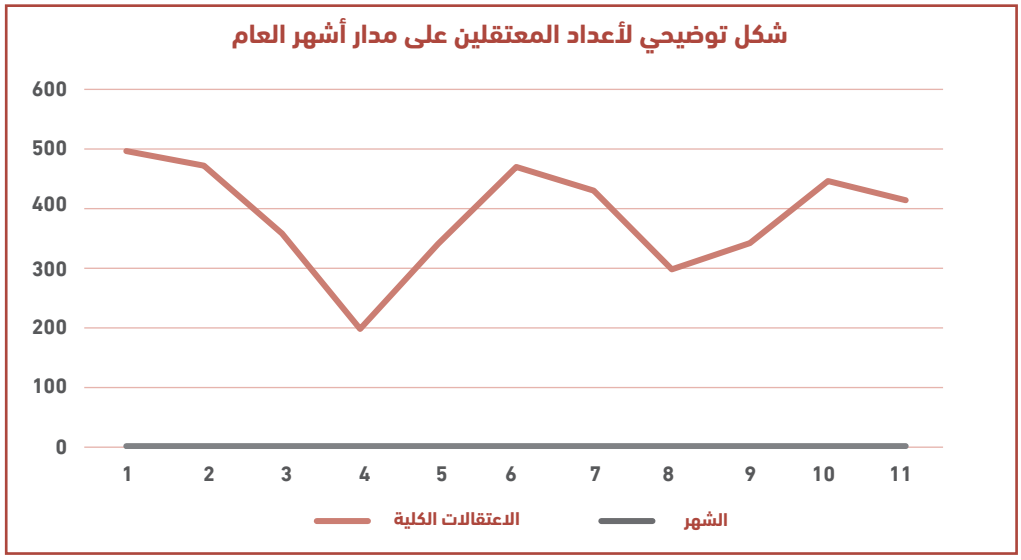

1. تعامل الاحتلال مع فايروس كورونا يتسبّب بانتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة

مع انتشار وباء كورونا، ظهرت العديد من الإشكاليّات في النظام القضائيّ العسكريّ الإسرائيليّ التي توضّح طبيعة الانتهاكات التي تتمّ لضمانات المحاكمة العادلة، فخلال هذه الفترة، أشار العديد من المعتقلين لمؤسّسة الضمير ما واجهوه من انتهاك لحقوقهم، وأبرزها الحقّ في معرفة ما يدور في جلسات المحاكمة، فمنذ بداية انتشار فايروس كورونا، قامت دولة الاحتلال بوقف نقل المعتقلين إلى قاعات المحاكم، واستبدلت ذلك بإجراء المحاكم عبر تقنيّة الفيديو كونفرنس. ويمكن القول إنّ استخدام هذه التقنيّة في عدد من دول العالم كان له آثار إيجابيّة حقيقيّة، وقلّص من إمكانيّة نقل عدوى الكورونا إلى السجناء، إلّا أنّ استخدام مثل هذه التقنيّة يجب أن يأتي متزامناً مع رقابة؛ للتأكُّد من عدم انتهاك أيّ حقّ للمعتقل خلال هذه العمليّة، حيث تسبّب استخدام هذه التكنولوجيا في دولة الاحتلال إلى مزيد من الانتهاكات لحقوق المعتقلين الفلسطينيّين، فوفقاً لما وثّقته مؤسّسة الضمير، قامت قوّات الاحتلال في العديد من جلسات المحاكم بتعمُّد إطفاء المايكروفون عن أحد الأجهزة بحيث يتعذّر على الأسير سماع مجريات الجلسة، وفي أحيان أخرى تغاضت عن توفير مترجم للأسير، وفي ظلّ عدم تواجد الأسير جسديّاً في قاعة المحكمة، يصبح من الصعب عليه المطالبة بوجود مترجم. ومن جهة أخرى، أشار عدد من الأسرى إلى إجراء المحكمة لجلساتهم عبر هواتف العاملين في المحكمة، عوضاً

عـن اسـتخدام أجهـزة الكمبيوتـرات. هـذا وامتـدّت القيـود التـي وضعتهـا دولـة الاحتـلال لتطـال أهالـي وذوي الأسـرى، فمـع انتشـار فايـروس كورونـا حـدّت دولـة الاحتـلال مـن إمكانيّـة دخـول أهالـي المعتقلـين إلـى قاعـات المحكمـة، وقصـرت ذلـك علـى دخـول شـخص واحـد إليهـا.

ولـم يقـف الأمـر عنـد هـذا الحـدّ، حيـث وثّقـت مؤسّسـة الضميـر خـلال هـذا العـام مـا يزيـد عـن 15 حالـة لـم يتمكـن فيهـا المحامـون مـن معرفـة مـكان المعتقـل لأسـباب عـدّة، منهـا: فـرض إغـلاق شـامل في دولـة الاحتـلال، أو نتيجـةً لنقـل المعتقلـين إلـى أكثـر مـن مـكان حجـر وأكثـر مـن سـجن خـلال الأيّـام الأولـى للاعتقـال؛ الأمـر الـذي خلـق للمحامـين إشـكاليّة حقيقيّـة في معرفـة مـكان المعتقـل، بحيـث يصبـح علـى عاتـق المحامـي عـبء التواصـل مـع مختلـف مراكـز الشـرطة، والجيـش ومصلحـة السـجون للبحـث عـن المعتقـل، وكان مـن بـين هـذه الحـالات، حالـة خيـري حنـون الـذي لـم تتمكّـن مؤسّسـة الضميـر مـن معرفـة مـكان تواجـده إلّا بعـد ثلاثـة أيّـام مـن الاعتقـال؛ وذلـك نتيجـة لتزامـن اعتقالـه، مـع فـرض إغـلاق في دولـة الاحتـلال. وبشـكل عـام يمكـن القـول إنّ مثـل هـذه الممارسـات توضّـح الطبيعـة الهزليّـة التـي تتعامـل بهـا دولـة الاحتـلال مـع المعتقلـين الفلسـطينيّين، فيتغاضـى القضـاة في الكثيـر مـن الأحيـان عـن حقـوق المعتقلـين المختلفـة، ومـع انتشـار وبـاء كورونـا، أصبحـت مسـاحة انتهـاك حقـوق المعتقلـين أكبـر وأكبـر.

2. التماسات وإجراءات قانونيّة خلال فترة جائحة كورونا

منذ بدء انتشاء فايروس كورونا في الأراضي الفلسطينيّة وفي دولة الاحتلال، قامت الأخيرة باتّخاذ العديد من الإجراءات القانونيّة التي تسبّبت في الكثير من الأحيان بانتهاك حقوق المعتقلين الفلسطينيّين، فمن ضمن أوائل الإجراءات التي اتّخذتها دولة الاحتلال كان منع عائلات الأسرى الفلسطينيّين من زيارتهم في السجون، ولحق هذا الإجراء منع المعتقلين أيضاً من لقاء محاميهم، وتلقّي استشارة قانونيّة بأيّ شكل كان، باستثناء الهاتف وذلك تحت ذريعة مكافحة انتشار فايروس كورونا.

دفعت هذه الإجراءات مؤسّسة الضمير ومركز عدالة لتقديم التماس بهذا الخصوص لغايات المطالبة بإلغاء هذه الإجراءات، وإعادة الزيارات بشروط طبّيّة، حيث أكّدت كلا المؤسّستين في الالتماس إلى أنّ هذه الإجراءات تنتهك حقّ الأسرى في الحصول على استشارة قانونيّة، وحقّهم في المثول أمام المحاكم، والحقّ في التواصل مع عائلاتهم، وتنتهك بشكل واضح حقّ المعتقلين في التواصل مع محاميهم بسريّة، حيث تتمّ بالعادة المكالمات الهاتفيّة ما بين المعتقل ومحاميه أمام السجّانين والضبّاط، وبالتالي تنتهك هذه الممارسات أيّة خصوصيّة ما بين المعتقل ومحاميه.[2]

3. ظروف السجن في ظلّ الكورونا .. إضاءات عامّة

سجن عوفر

يُعدّ سجن عوفر إحدى أبرز المحطات في حياة عدد كبير من الأسرى، حيث ينقل الاحتلال سنويّاً مئات الأسرى إلى سجن عوفر ليقبع فيه الأسرى ذوو الأحكام المنخفضة، والمعتقلون الإداريّون، ومن ينتظرون المحاكمة، بحيث أصبح سجن عوفر على مدار الأعوام أشبه بمحطة انتظار في حياة كثير من الأسرى؛ الأمر الذي جعل منه مكاناً مكتظّاً في غالبيّة الأشهر. خلال فترة جائحة كورونا، اضطرّت دولة الاحتلال إلى فتح قسمين جديدين في سجن عوفر، وهما: قسم 14 وقسم 17 لتصبح أقساماً للحجر الصحّيّ، خاصّة وأنّ عدداً كبيراً من المعتقلين الجدد يتمّ نقلهم إلى سجن عوفر.

وذكر عدد من المعتقلين لمؤسّسة الضمير سوء الظروف التي عاشوها في هذين القسمين خلال فترة الحجر، فيقول الأسير سليم عابد (53 عاماً- رام الله): «إنّ الظروف العامّة في قسم

2. للمزيد أنظر الرابط التالي: https//:bit.ly3/bUhKJe.

الحجر رقم 14 سيّئة، فالنظافة داخل الغرف شبه معدومة، وتنتشر حشرات البقّ؛ الأمر الذي يسبّب الأرق وعدم القدرة على النوم ليلاً». ومن جهة أخرى أشار الأسير طارق خضر (68 عاماً- رام الله) الذي قبع خلال فترة حجره الصحّيّ في قسم 17 إلى أنّ الوضع في هذا القسم سيّئ جدّاً، فبخصوص النظافة والتعقيم في القسم يقول خضر: فور قدوم المعتقل الجديد يتمّ إعطاؤه نصف كأس بلاستيك صغير من الشامبو، حيث تتعامل الإدارة مع هذه الكميّة على أنّها كافية للأسير ليستحمّ طوال فترة الحجر، في حين أنّ هذه الكميّة لا تكفي لاستحمام الأسير مرّتين أو ثلاث مرّات كحدّ أقصى.

ويتكوّن قسم 17 من طابقين، حيث يتكوّن الطابق الأرضيّ من 5 غرف في كلّ غرفة 6 أسرّة، وبالعادة يتواجد في هذه الغرف 5-4 أسرى، وهي ما يطلق عليها غرف «القادمين الجدد» والمقصود بذلك أنّه يتمّ وضع الأسرى المعتقلين حديثاً فيها خلال الأيّام الخمسة الأولى لهم، بحيث لا يُسمح للأسرى الاختلاط مع الأسرى الآخرين خلال هذه الأيّام. أمّا الطابق الثاني فيتكوّن من 7 غرف، ويتواجد بالعادة 6 أسرى في غرفة، فمن يُنهِ من الأسرى الأيّام الخمسة الأولى يتمّ نقله إلى غرف الطابق الثاني، ويخرج الأسرى المتواجدون في هذا الطابق إلى ساحة الفورة ما بين ساعتين إلى ساعتين ونصف في الصباح، وساعتين ونصف أخرى بعد الظهر، علماً بأنّ الأسرى الموجودين في الطابق السفليّ يتمّ إخراجهم إلى الفورة بمعدّل ساعة واحدة صباحاً وأخرى بعد الظهر، ويتمّ ذلك بشكل منفرد دون اختلاطهم مع الأسرى الآخرين.

هذا ويقول الأسير المحرّر إبراهيم مصفر (45 عاماً- مزارع النوباني): إنّ الإدارة في سجن عوفر قامت بالكثير من التضييقات على الأسرى بحجّة التخوّف من فايروس كورونا، إلّا أنّ معظم هذه التضييقات لم يكن لها أيّة حاجة حقيقيّة، وجُلّ هدفها كان تضييق الخناق على الأسرى، فعلى سبيل المثال تعمّدت الإدارة قطع المياه عن (الدوش) والحمّامات الموجودة داخل الغرف بعد الساعة التاسعة ليلاً». وتوضّح مثل هذه الممارسات طبيعة الاستهتار الذي تتعامل به دولة الاحتلال تجاه الأسرى الفلسطينيّين، فما الحاجة إلى قطع المياه عن الأسرى ليلاً في ظلّ انتشار فايروس كورونا والتوصيات الدائمة بضرورة غسل اليدين، والتعقيم بشكل مستمرّ!.

سجن إيشل

عانى الأسرى في سجن إيشل من الاهتمام الشكليّ لإدارة السجن خلال فترة الكورونا، حيث يقول الأسير سلام طه (32 عاماً- رام الله): خلال فترة جائحة كورونا، كان اهتمام الإدارة بالأسرى شكليّاً لا أكثر، حيث أحضرت الإدارة للأسرى عبوة بحجم نصف لتر من سائل كحوليّ، وأُعطيت هذه العبوة لكلّ غرفة على أن يتمّ تغييرها بعد انتهائها. وفي السياق ذاته يقول الأسير نائل البرغوثي (62 عاماً- رام الله) خلال زيارة أُجريت له مطلع شهر 10: إنّ إدارة السجون تقوم شهريّاً بتزويدهم بلتر واحد من الصابون الذي تدّعي دولة الاحتلال أنّه معقّم، وأنّه قد تمّ تزويد كلّ أسير بكمامة مصنوعة من قماش بنيّ يشبه قماش ملابس السجن، مع وجود غشاء في الداخل، ويقوم الأسرى بغسل هذه الكمامات. ويؤكّد البرغوثي على أنّ 90% ممّا يحتاجه الأسرى ويستهلكونه من موادّ التنظيف يتمّ شراؤها من حساب الأسرى أنفسهم؛ الأمر الذي يرهقهم اقتصاديّاً.

سجن مجدّو

خلال زيارة أجرتها مؤسّسة الضمير لسجن مجدّو، أطلع الأسير سامي صبح (46 عاماً- طولكرم) محامي المؤسّسة على ظروف السجن الحاليّة قائلاً: «أصبحت زيارات السجون حاليّاً تتمّ كلّ شهرين؛ وذلك بسبب انتشار الكورونا، بحيث تكون الزيارة لمدّة 45 دقيقة للأسير المحكوم و30 دقيقة للأسير الموقوف، ولم تعد إدارة السجن تسمح بإدخال الأطفال عند الأسرى أثناء الزيارة كما كان مسموحاً سابقاً». ويكمل صبح قائلاً: خلال الفترة الماضية سمحت لنا إدارة السجن باستخدام الهاتف لمرّة واحدة، وكان ذلك في شهر حزيران، حيث توجّب علينا تقديم طلبات فرديّة إلى إدارة السجن والحصول على موافقة من الشاباك لإجراء هذه المكالمات الهاتفيّة، ووفقاً لما أشار إليه صبح، فإنّ الأسرى يحتاجون إلى شراء موادّ التنظيف على حسابهم الخاصّ، حيث توزّع الإدارة عبوة بحجم 5 لتر من الكلور لكلّ القسم شهريّاً، ؛ الأمر الذي يضطرّ الأسرى إلى إضافة الماء إلى هذه العبوة حتى يتمّ استخدامها مرّات عديدة، ولا تجري إدارة السجن فحصاً للحرارة إلّا للحالات المرضيّة، وفي بعض الأحيان يقومون بذلك للأسرى كبار السنّ، عدا عن ذلك، فإنّ الفورة تتمّ بشكل جماعيّ، حيث يخرج جميع الأسرى مع بعضهم بعضاً إلى ساحة الفورة، ولا يتمّ إجبارهم على لبس الكمامات. ومن جهة أخرى، أشار الأسير عمر هوشة (19 عاماً- رام الله) إلى أنّه خلال الفترة الأولى لانتشار فايروس كورونا، كانت إدارة السجن تقوم بتعقيم الأبواب والأبراش في الغرف، وكانوا يزوّدون الأسرى بكميّة من الصابون والمعقّمات، إلّا أنّهم فيما بعد قاموا بتقليصها.

مراكز التوقيف وجه آخر لتعذيب الفلسطينيّين

تعمّدت قوّات الاحتلال خلال فترة جائحة كورونا، نقل الأسرى في الكثير من الأحيان إلى مراكز توقيفها المختلفة، كمركز توقيف عتصيون، وحوّارة، وغيرهم، وعاش الأسرى الذين تمّ نقلهم إلى هذه المراكز ظروفاً قاسية جدّاً؛ الأمر الذي دفع عدداً منهم إلى تسجيل اعتراضات أمام القضاة في جلسات تمديدهم حول الظروف التي يقبعون فيها في المراكز، حيث أشار عدد من المعتقلين إلى انتشار القوارض والفئران بالغرف، وقلّة كمّيّات الطعام المقدّمة لهم، وعدم جودة الطعام. هذا وأشار عدد من الأسرى إلى عدم تزويدهم بأيّ غرض من مستلزمات النظافة الشخصيّة، كفرشاة أسنان، أو صابون، أو منشفة، أو غيرها، ولم يُسمح لعدد منهم بتبديل ملابسه طوال فترة الحجر، أو حتّى الاستحمام.

وعلى الرغم من أنّ قوّات الاحتلال تبقي على الأسرى في هذه المراكز بهدف حجرهم صحيّاً، إلّا أنّ ما تقوم به دولة الاحتلال يخالف ذلك بشكل صريح، فلا تكتفي فقط بوضعهم في الظروف آنفة الذكر، وإنّما يمتدّ الأمر ليشمل عدم تعقيم أو تنظيف الغرف التي يقيم فيها الأسرى، وعدم تزويد عدد كبير منهم بكمامات، حيث يقضي الأسير فترة الحجر كلّها مستخدماً كمامة واحدة، وهي الكمامة التي يتمّ تزويده بها عند الاعتقال. ويقول الأسير سيف الدين إبراهيم (14 عاماً- بيت لحم) في هذا السياق: «في حوّارة كانت الغرفة صغيرة جدّاً، وفيها فرشة رقيقة جدّاً، ولم يكن في الزنزانة إضاءة ولكن فيها شبّاك، ولا يوجد حمّام ولا حنفيّة ولا (دوش)، كانت الفورة قصيرة جدّاً بحيث لا تكفي للأسير ليأكل ويستحمّ، ويستخدم الحمام، وكلّما كنا نطلب الذهاب إلى الحمّام، يبدأ السجّانون بالصراخ علينا».

4. الحجر الصحّيّ عند زيارة المستشفيات.. محطّة جديدة في حياة الأسرى...

لا تترك دولة الاحتلال مجالاً لتنكّل بالأسرى الفلسطينيّين حتّى تقوم باستغلاله، فخلال فترة انتشار فايروس كورونا، قامت دولة الاحتلال باتّخاذ خطوات إجرائيّة، بحيث أصبح يُطلب من الأسرى الذين يخرجون من السجون أن يدخلوا في حجر صحّيّ، وللوهلة الأولى يمكن النظر إلى هذه الخطوة على أنّها خطوة إيجابيّة، وأنّ الهدف وراءها هو منع انتشار فايروس كورونا في السجون من خلال تقليص مساحة انتقال العدوى من خارج السجون إلى داخلها، إلّا أنّ طبيعة ممارسات الاحتلال لهذه السياسة قد حوّلت حياة الأسرى إلى جحيم، حيث أشار عدد

من الأسرى لمحامي مؤسّسة الضمير إلى اضطرارهم إلى التغاضي عن حاجتهم للخروج إلى المستشفيات لإجراء فحوص طبّيّة أو للعلاج؛ وذلك بهدف تجاوز فترة الحجر الصحّيّ، حيث يوضع الأسرى المحجورون في أقسام سيّئة جدّاً، تفتقر إلى أبسط مستلزماتهم وحاجاتهم.

5. المساحة الضيّقة تجعل السجون بيئة خصبة لانتشار فايروس كورونا... سجن جلبوع مثالاً

مطلع شهر 11 من عام 2020، بدأ فايروس كورونا بالتفشّي بشكل ملحوظ في سجن جلبوع حيث حوّلت طبيعة المساحة المخصّصة للأسرى في السجن، والاكتظاظ في سجن جلبوع إلى بيئة خصبة لانتشار الفايروس، وفي هذا السياق يروي الأسير رشيد عمر (36 عاماً- طولكرم) تجربته، حيث أُصيب بالكورونا أثناء تواجده في سجن جلبوع. يقول رشيد: «بتاريخ 2/11/2020 أجرت قوّات الاحتلال فحص كورونا لعدد من الأسرى في قسم (3)، وتبيّن عقب ذلك إصابة 70 أسيراً من أصل 90 أسيراً بالكورونا، وبعد ثمانية أيّام أجرت الإدارة عدداً من الفحوصات الإضافيّة، وتبيّنت إصابة 10 أسرى آخرين وكنت أنا من بينهم.[3] أبلغتنا إدارة السجون حينها أنّه سيتمّ نقلنا إلى سجن ريمون لغايات الحجر، ولكن في الطريق، تمّ أخذي أنا وثلاثة أسرى آخرين إلى سجن الرملة، وتمّ نقل أسيرين آخرين إلى عكّا. قضيتُ أسبوعاً في عزل سجن الرملة وذلك في قسم خُصّص للحجر بحيث يتواجد في كلّ غرفة فيه أسيران اثنان. وفور وصولنا إلى سجن الرملة، قامت الإدارة بإجراء فحص كورونا لنا، وكانوا يقيسون درجة الحرارة يوميّاً في حين أنّهم لم يقوموا بإخراجنا إلى الفورة بسبب عدم تواجد مكان مخصّص في هذا القسم للفورة».

اكتفت الإدارة بتوفير كمامة واحدة لكلّ أسير؛ الأمر الذي دفع الأسرى إلى شراء الكمامات على حسابهم من الكانتينا، علماً بأنها تباع في الكانتينا بسعر أغلى من سعر السوق.

شادي الشرفا

3. للمزيد انظر: 69 أسيراً أصيبوا بفايروس كورونا: عدالة يطالب مصلحة السجون مرّة أخرى باتّخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة انتشار الفيروس بين الأسرى، المركز القانونيّ لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ 5/11/2020. متوفّر عبر الرابط: https//:www.adalah.org/ar/content/view.10178/

يكمل رشيد قائلاً: «بعد أسبوع تمّ نقلي إلى قسم حجر في سجن عكّا، حيث كان في الغرفة الواحدة أربعة أسرى، وكان هذا السجن أفضل بسبب السماح لنا بالفورة، ومن حيث نوعيّة الطعام المقدّم للأسرى، إلّا أنّ الغرف كانت تحتوي على كاميرات، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه قد تمّ توفير ميزان حرارة لكلّ أسير متواجد هناك، وقضيت في هذا السجن ما يقارب العشرين يوماً قبل أن تتمّ إعادتي إلى سجن جلبوع. وأشار رشيد إلى أنّ أعراض فايروس كورونا التي شعر بها كانت ارتفاع الحرارة لأيّام عدّة، وآلام في العظام والعضلات.

توضّح إفادة رشيد عمر وغيره من الأسرى طبيعة الإهمال الذي تتعامل به إدارة السجون مع المعتقلين الفلسطينيّين، حيث تغاضت الإدارة في الكثير من الأحيان عن توفير كميّات كافية من المعقّمات، ولم توفّر للأسرى كمامات بشكل دوريّ بل اكتفت باعطاء الأسرى كمامة قماشيّة، وتركت حِمل شراء كمامات طبّيّة من الكانتينا على عاتق الأسرى. وعليه فإنّ أخذ كلّ هذه العوامل في الحسبان إضافة إلى طبيعة بيئة السجون بشكل عام التي تمتلئ بالرطوبة، وتخلو في الكثير من الأحيان من مصادر التهوية الطبيعيّة، وطبيعة الازدحام الموجود في السجون فإنّ كلّ هذه الأمور تحوّل السجون من أماكن لاحتجاز الأسرى إلى بيئة خصبة لانتشار هذا المرض.

ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أنّ المؤسّسات الحقوقيّة كانت قد حذّرت منذ بداية عام 2020 من خطورة الوضع الموجود في سجون الاحتلال، وأنّ طبيعة الازدحام الموجود فيها من شأنه أن يشكّل عاملاً في تفشّي المرض، وعلى الرغم من أنّ ظروف سجن جلبوع قد لا تكون الأسوأ من بين سجون الاحتلال إلّا أنّ عدداً من المؤسّسات الحقوقيّة حاولت اعتماد سجن جلبوع نموذجاً أثناء تقديمها التماسات قانونيّة بهدف توضيح طبيعة الظروف القاسية التي يعيشها الأسرى في سجون الاحتلال، ففي تاريخ 30/3/2020 تقدّم مركز عدالة برسالة إلى وزارة الصحّة وإلى مصلحة السجون وطالب من خلال هذه الرسالة بتخفيف الاكتظاظ الموجود في زنازين الأسرى[4]. وبتاريخ 23/7/2020 رفضت المحكمة العليا الإسرائيليّة التماساً كان قد تقدّم به مركز عدالة ضدّ مصلحة السجون ووزارتي الأمن الداخليّ والصحّة؛ بهدف المطالبة بتطبيق تعليمات وزارة الصحّة الخاصّة بالمحافظة على التباعد الاجتماعيّ في أوساط الأسرى الفلسطينيّين الموجودين في سجن جلبوع، حيث أشار المركز في التماسه إلى أنّ ظروف سجن جلبوع لا تتوافق مع الحدّ الأدنى من المعايير التي وضعتها وزارة الصحّة لمكافحة انتشار فايروس كورونا، حيث يتشارك كلّ ستة أسرى زنزانة واحدة بمساحة 22 متراً، شاملة لمساحة المطبخ والحمام والمرحاض الموجود، وبناء عليه طلب المركز تقليل عدد الأسرى الموجودين في الزنازين ليتسنّى لهم المحافظة على التباعد الاجتماعيّ.[5]

4. للاطّلاع على الرسالة التي تقدّمت بها المؤسّسة انظر الرابط:
https://www.adalah.org/uploads/uploads/Gilboa_Prison_Corona_Letter_300320.pdf.
5. لقراءة الالتماس الذي تقدّمت به المؤسّسة انظر الرابط:
https//:www.adalah.org/uploads/uploads/Gilboa_prisoners_conditions_petition_07052020_no_TZ.pdf.

وجاء قرار المحكمة متوافقاً مع ادّعاء النيابة العامّة القائم على أنّ معايير التباعد الاجتماعيّ لا تسري على أفراد العائلة الواحدة، أو على من يسكنون سويّاً كالأسرى،[6] وبالتالي تجاهلت المحكمة ومصلحة السجون الإسرائيليّة قضيّة تخفيف الاكتظاظ الموجود في السجون، وحاجتها إلى اتّخاذ خطوات في هذا السياق. هذا واستندت المحكمة في قرارها إلى انخفاض عدد الإصابات ما بين الأسرى، متجاهلة بذلك حقيقة أنّ انتقال الإصابات إلى الأسرى يأتي بشكل أساسيّ من خلال طواقم السجون الذين يحتكّون بمجتمعاتهم ومن ثمّ بالأسرى، ويدخلون إلى السجون يوميّاً أكثر من ثلاث مرّات لغايات العدّ والتفتيش.[7] وعليه، يتّضح من كلّ ما سبقت الإشارة إليه إلى أنّ المؤسّسات الحقوقيّة كانت قد حاولت التحذير مراراً من طبيعة خطورة الوضع في سجن جلبوع، إلّا أنّ مختلف هذه المحاولات باءت بالفشل في ظلّ تجاهل دولة الاحتلال مختلف حقوق الأسرى الفلسطينيّين.

6.https://www.adalah.org/uploads/uploads/Gilboa_prisoners_conditions_petitionSCT_decision_23072020.pdf
7. إسرائيل تتنصّل من ضرورة الحفاظ على التباعد الاجتماعيّ بين الأسرى الفلسطينيّين لمكافحة كورونا، المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ 23/7/2020، https://www.adalah.org/ar/content/view/10070.

التعذيب والمعاملة اللاإنسانية

منذ نشأة الاحتلال الإسرائيليّ، تعمد دولة الاحتلال إلى استخدام أساليب التعذيب وسوء المعاملة مع الفلسطينيّين سواء أكان ذلك خلال عمليّة الاعتقال، أو أثناء النقل إلى مراكز التحقيق والسجون، أو خلال فترة التحقيق نفسها، حيث تشمل أساليب الاحتلال تعريض المعتقلين إلى الصراخ، والشتم، والحرمان من النوم، والضرب، والحرمان من استخدام الحمّام، والشبح لساعات طويلة، ومواجهتهم بمعتقلين آخرين، واعتقال أفراد من عائلاتهم، وإرغام المعتقل على رؤية أو سماع معتقل آخر يتعرّض للتعذيب. ولا تستثني دولة الاحتلال من هذه الممارسات النساء والأطفال، حيث تقوم بتعريض كلا الفئتين خلال عمليّة الاعتقال والتحقيق إلى ممارسات التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة[8].

وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات قواعد القانون الدوليّ التي حظرت استخدام التعذيب بأيّ شكل كان وتحت أيّة ذريعة ممكنة، حيث حظرت اتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة في نصّ المادّة الثانية منها[9] التذرّع بأيّ سبب ممكن لتبرير ممارسات التعذيب[10]. ولم تكن اتّفاقيّة مناهضة التعذيب الوحيدة التي أشارت إلى هذا الحظر، حيث نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على عدم جواز إخضاع أيّ شخص للتعذيب أو المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة[11]، وكذلك جاءت اتّفاقيّات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاها الإضافيّان لعام 1977 بنصوص عدّة تحظر المعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الإنسانيّة.

8. للمزيد انظر فصل الأطفال وفصل الأسيرات من هذا التقرير.
9. انظر اتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة اعتُمدت وعُرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة 39/46 المؤرّخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1984 تاريخ بدء النفاذ: 26 حزيران/يونيه 1987، وفقا لأحكام المادّة 27 (1). منشور في مجموعة صكوك دوليّة، المجلّد الأوّل، الأمم المتّحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع1 A.94.XIV-Vol.1, Part، ص 409.
10. يذكر أنّ دولة الاحتلال كانت قد صادقت على اتّفاقيّة التعذيب في 3 تشرين الأوّل 1991.
Status of treaties, United Nations Treaty Collection, Last accessed Jan 15, 2020. Available at: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-9&chapter=4&clang=_en.
11. انظر المادّة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتُمد ونُشر على الملأ بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 217 ألف (د3-) بتاريخ 10 كانون أوّل 1948، منشور في مجموعة صكوك دوليّة، المجلّد الأوّل، الأمم المتّحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع1 A.94.XIV-Vol.1, Part، ص 1.

سياسات الاحتلال ورصد مؤسّسة الضمير خلال 2020

استلمت مؤسّسة الضمير خلال عام (2020) 386 حالة، كان من بينها ما يزيد عن 159 حالة تعرّضت للتحقيق في أحد مراكز تحقيق الاحتلال الأربعة، حيث توزّع الأسرى على الشكل الآتي: 61 أسيراً تعرّضوا للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبيّة، و31 أسيراً في مركز تحقيق الجلمة، و36 أسيراً في مركز تحقيق عسقلان، و31 أسيراً في مركز بيتح تكفا. وكان من بين هؤلاء الأسرى 146 ممّن تمّ تحويلهم مباشرة إلى التحقيق فور اعتقالهم، بمقابل 13 أسيراً كان قد تمّ تحويلهم إلى التحقيق في وقت لاحق لعمليّة اعتقالهم.

شكل توضيحي لأعداد المعتقلين على مدار أشهر العام

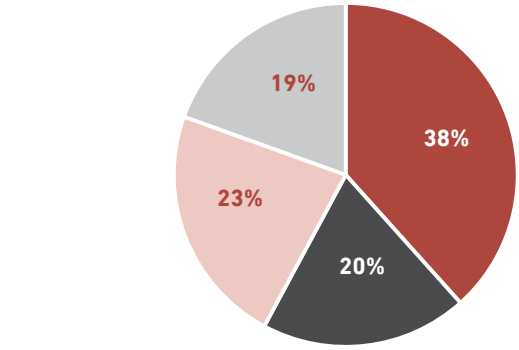

ولم تتوقف دولة الاحتلال خلال هذا العام عن استخدام سياستها في حرمان المعتقلين من لقاء محاميهم، حيث منعت 82 معتقلاً من العيّنة المذكورة أعلاه (159 حالة- بنسبة مئويّة مقدارها 51.6%) من لقاء محاميهم، من بينهم 47 معتقلاً مُنعوا من لقاء المحامي فور بدء التحقيق معهم، واختلف عدد مرّات المنع ما بين المعتقلين حيث مُنع بعضهم لمرّة واحدة أو مرّتين، في حين تجاوز عدد أوامر المنع تجاه بعضهم الخمسة والستة أوامر. ويُظهر الشكل أدناه النسبة المئويّة لعدد مرّات المنع للمعتقلين. ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أنّ هناك 60 معتقلاً من العيّنة كانوا قد مُنعوا من لقاء محاميهم ما بين يوم و14 يوماً، بمقابل 22 معتقلاً تمّ منعهم من لقاء المحامي ما بين 30-15 يوماً.

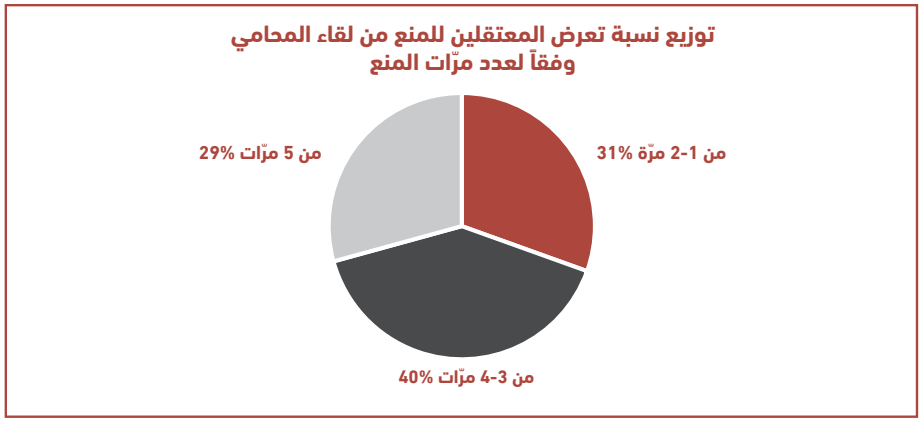

وبشكل عام تعمد قوات الاحتلال إلى تمديد توقيف المعتقلين الفلسطينيّين خلال فترة التحقيق قبل تقديم لائحة اتّهام لفترات زمنيّة طويلة، حيث يتمّ تمديد ما يزيد عن 50% من المعتقلين الذين يخوضون فترة تحقيق لما يزيد عن 30 يوماً، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير ما يزيد عن 93 حالة لمعتقلين تمّ تمديد توقيفهم لما يزيد عن 30 يوماً خلال فترة التحقيق بمقابل 66 حالة لمعتقلين تمّ تمديد توقيفهم أقلّ من 30 يوماً خلال فترة التحقيق. ويمكن القول إنّ الجزء الأكبر من المعتقلين يتمّ تمديد توقيفهم ما بين 6-4 مرّات في التحقيق. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ مؤسّسة الضمير تحاول مجابهة سياسة الاحتلال في تمديد توقيف المعتقلين بشكل مستمرّ في مراكز التحقيق من خلال تقديمها استئنافات على فترة التمديد، حيث قدّمت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 ما يزيد عن 61 استئنافاً على تمديدات التحقيق رُفض من بينها ما يزيد عن 37 استئنافاً؛ أيّ ما يزيد عن النصف. وتوضّح هذه النسبة المرتفعة في رفض الاستئنافات التي يتمّ تقديمها طبيعة التواطؤ الذي تلعبه محاكم دولة الاحتلال في التغطية على جرائم الاحتلال، حيث تستمرّ المحاكم في توفّر غطاء قانونيّ لتمديد المعتقلين في أقبية التحقيق بشكل مستمرّ.

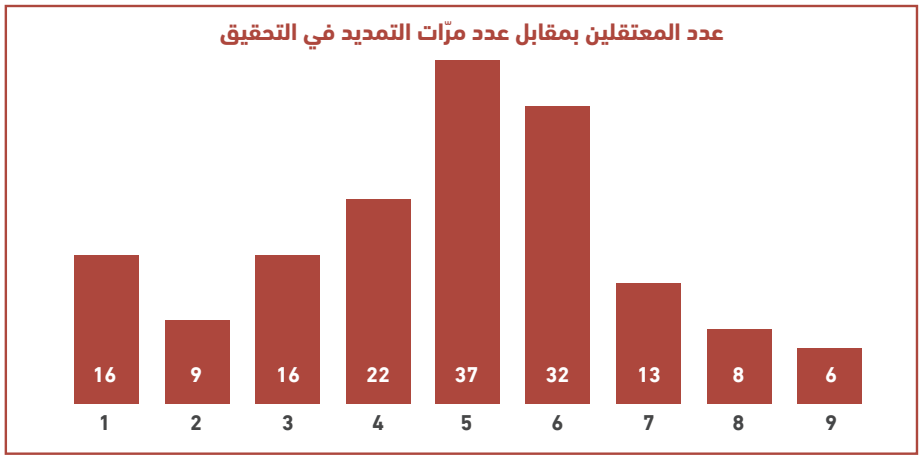

وحشيّة الاحتلال أثناء عمليّة اعتقال الفلسطينيّين.. الأخوان جدعون كحالة

بتاريخ 5/9/2020 اقتحمت قوّات الاحتلال مخيّم جنين، وداهمت منزل عائلة قاسم (جدعون)، حيث قامت بتفجير باب منزل العائلة؛ الأمر الذي تسبّب بإصابة الشقيقين أحمد ومحمد قاسم بإصابات بليغة استدعت نقلهما إلى مستشفى العفولة وذلك نتيجة لتناثر الشظايا. يقول الأسير أحمد قاسم (22 عاماً-جنين) القابع في سجن مجدّو لمحامي مؤسّسة الضمير: «في تمام الساعة السادسة صباحاً اقتحمت قوّات الاحتلال منزلنا حيث كنت نائماً أنا وشقيقي إلّا أنّ انفجار باب المنزل أدّى إلى تناثر الشظايا علينا؛ ما أدّى إلى إصابتي في الفكّ السفليّ وفي منطقة الرقبة والرجلين وبالأخصّ في منطقة الرجل اليمنى». ويكمل قاسم قائلاً: فيما بعد نُقلت أنا وشقيقي محمد إلى مستشفى العفولة حيث مكثتُ 16 يوماً في العناية المكثّفة وكنت في حالة غيبوبة، وعلمت بعد أن خرجت من العناية المكثّفة أنّني معتقل وموجود في المشفى.

صورة من قناة الجزيرة للشقيقين جدعون أثناء اعتقالهما

على الرغم من إصابة الشقيقين قاسم خلال عمليّة الاعتقال إلّا أنّ ذلك لم يمنع الاحتلال من اعتقالهما، حيث انتشرت الكثير من الصور التي تُظهر قوّات الاحتلال وهي تنقل الشقيقين قاسم من منزلهما على نقّالات طبّيّة. وتُظهر حالة الأخوين قاسم وحشيّة الاحتلال في ممارساته واستخدامه للقوّة المفرطة دون وجود أيّة حاجة لذلك، حيث تسبّبت قوّات الاحتلال باصابات بليغة للشقيقين خلال عمليّة الاعتقال، وتركت كليهما بحالة تستدعي الرعاية الصحّيّة لسنوات طويلة، وفيما بعد قامت بإطلاق سراح أحدهما، ووضعت الآخر في الاعتقال الإداريّ؛ أي دون تقديم أيّة لائحة اتّهام ضدّه. ولا يمكن القول إنّ حالة الشقيقين قاسم هي حالة استثنائيّة، فمنذ سنوات تمارس دولة الاحتلال سياستها في استخدام القوّة المفرطة عند اعتقال الفلسطينيّين، وفي مرّات عدّة، قامت بإطلاق الرصاص على المعتقل ذاته، أو على أحد أفراد عائلته خلال عمليّة الاعتقال.

مراكز التحقيق... حيّز الاحتلال في تعذيب المعتقلين

تعمد قوّات الاحتلال إلى استخدام مختلف الأساليب الممكنة خلال فترات التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيّين؛ بهدف الضغط عليهم وانتزاع معلومات واعترافات منهم، حيث يشمل هذا تعريض المعتقلين إلى الضغط الجسديّ والنفسيّ المتمثّل في الضرب، والشبح لساعات طويلة، والحرمان من النوم، ومواجهة المعتقلين ببعضهم البعض، وتوجيه الشتائم إلى المعتقل، وتهديده بالبقاء فترات طويلة في التحقيق، أو حتّى التهديد باستخدام التحقيق العسكريّ، أو اعتقال أحد أفراد العائلة للضغط عليه، أو استدعائهم، أو التهديد بهدم المنازل، أو سحب الإقامات -للمقدسيّين- أو المنع من السفر.

خلال عام 2020 وثّقت مؤسّسة الضمير عشرات الحالات التي تعرّض فيها الأسرى لمثل هذه الممارسات، وكان من بينها الأسير عقيد قشمر (33 عاماً - قلقيلية) الذي اعتقلته قوّات الاحتلال بتاريخ 10/2/2020. تعرّض عقيد للتحقيق في مركز تحقيق الجلمة لما يزيد عن الأسبوعين، حيث تعرّض خلالها للشبح على كرسيّ التحقيق، مع تكبيل اليدين إلى الخلف لساعات طويلة، والتحقيق معه لساعات تصل إلى 12 ساعة، واستخدام أسلوب تعدّد المحقّقين، وتهديده باعتقال زوجته خاصّة وأنّها كانت قد ولدت طفلاً حديثاً.

وتتسبّب سياسات الاحتلال المختلفة في كثير من الأحيان بانتزاع اعترافات من المعتقلين تحت الضغط والتعذيب، أو حتّى باعترافات غير صحيحة خاصّة عندما تصل أساليب التحقيق إلى التهديد باعتقال أحد أفراد العائلة، فعلى سبيل المثال أبلغ الأسير (ي،ع)[12] مؤسّسة الضمير أنّه في إحدى جلسات التحقيق وعقب إنكاره ادّعاءات المحقّق، قام الأخير بضربه كفّاً على وجهه وقام بتهديده باعتقال والده وشقيقه؛ الأمر الذي تسبّب باعتراف (ي) تحت الضغط وخوفاً من إلحاق الأذى بعائلته. وتعرّض المعتقل (ع،ه) إلى حالة مشابهة، فخلال فترة التحقيق معه تعرّض للتحقيق لساعات متواصلة، والتهديد أكثر من مرّة باعتقال والدته وأخواته، وأن يتمّ التحقيق معه عسكريّاً؛ الأمر الذي تسبّب بتقديمه اعترافات نتيجة للضغط الذي عايشه.

12. تجدر الاشارة إلى أن أسماء جميع من أدلوا بشهاداتهم والمستخدمة في التقرير محفوظة لدى مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إلّا أنّه في بعض مواضع هذا التقرير تمّ استبدال الأسماء الحقيقية برموز احتراماً لرغبة المعتقل ونتيجة لحساسيّة المعلومات المتناولة.

إضاءات على أسرى يواجهون التعذيب وسوء المعاملة خلال الاعتقال وفي التحقيق

مجاهد برغوثي

بتاريخ 23 حزيران 2020 اقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة مجاهد برغوثي (27 عاماً- رام الله) بهدف اعتقاله إلّا أنّها فشلت في ذلك بسبب عدم تواجده في المنزل. خلال عمليّة المداهمة هذه، قامت قوّات الاحتلال بتفتيش المنزل وتخريب ممتلكات العائلة، وقامت بتقييد والد مجاهد البرغوثي وشقيقه واقتادتهما على أنّهما معتقلان إلى حين تسليم مجاهد نفسه. بعد بضع ساعات أطلقت قوّات الاحتلال سراح المعتقلين، مع التأكيد عليهما بضرورة قيام مجاهد بتسليم نفسه صباح اليوم التالي.

في اليوم التالي وبتاريخ 24 حزيران 2020 اقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة البرغوثي مجدّداً، حيث تواجد مجاهد في تلك الليلة في المنزل. يقول مجاهد لمحامي مؤسّسة الضمير: «اقتحمت قوّات الاحتلال المنزل الساعة الثالثة فجراً، واستيقظتُ لأجد جنود الاحتلال يقفون داخل غرفتي، قاموا بربطي بقيود بلاستيكيّة إلى الخلف وشدّوها لتصبح مؤلمة جدّاً». يكمل البرغوثي قائلاً: «نُقلت إلى مستوطنة بيت إيل حيث تركوني لما يقارب ثلاث ساعات، وأنا جالس على الأرض في أحد المكاتب مغمّى العينين، ودون تزويدي بالمياه أو حتى تمكيني من استخدام الحمّام.. حاولتُ مراراً أن أخبر الجنود أنّ القيود البلاستيكيّة مشدودة على يدي، وما كان منهم إلى أن قاموا بشدّها أكثر... خلال هذه الفترة قام أحد جنود الاحتلال ببطحي على الأرض وضربني بقدمه وبيديه لما يقارب أربع دقائق، ونتيجة لهذا الضرب الشديد انتفخت قدمي». نُقل مجاهد فيما بعد إلى مركز تحقيق عسقلان، حيث قبع فيه ما يزيد عن ثلاثين يوماً تعرّض خلالها إلى تحقيق يستمرّ لساعات عدّة وصلت في بعض الأحيان إلى 19 ساعة، وخلال ساعات التحقيق عمدت قوّات الاحتلال إلى تقييد مجاهد بكرسيّ التحقيق، وشتمه وتهديده.

عبد الرحمن بيقاوي

بتاريخ 4/5/2020 قامت قوّات الاحتلال باعتقال عبد الرحمن بيقاوي (20 عاماً- طولكرم) حيث يقول عبد الرحمن: «تمّ اعتقالي الساعة 4:30 صباحاً حيث وصلت قوّات الاحتلال إلى منزلنا وقامت بخلع باب المنزل، وخلال عمليّة الاعتقال والنقل قام الجنود بدفعي مراراً، وشتمي، واستخدام ألفاظ بذيئة معي». ويكمل بيقاوي قائلاً: «بعد أن وصلتُ مركز تحقيق

الجلمة تنقّلت بين زنازين عدّة، إحداها كانت مساحتها 2.5*3 مترات، ضوؤها أحمر، وفيها فتحة للتهوية تُدخل هواء بارداً جدّاً، وصنبور للمياه يعمل وحده وبشكل مفاجئ».

تعرّض عبد الرحمن للتحقيق في مركز تحقيق الجلمة لما يزيد عن 30 يوماً مُنع خلالها من لقاء محاميه لأيّام عدّة، وخلال فترة التحقيق تعرّض بيقاوي إلى أساليب متعدّدة، شملت: الشتم، ووجود أكثر من محقّق في الغرفة في الوقت ذاته (ما بين 4 إلى 8 محقّقين)، والتهديد باعتقال الوالدين أو هدم المنزل، أو عدم إصدار تصاريح له. هذا وشملت أساليب الاحتلال أيضاً تعمُّد المحقّقين في بعض الأحيان البصق عليه، حيث يتعمّد المحقّق الكلام مع المعتقل من مسافة قريبة جدّاً. ويُظهر استخدام سلطات الاحتلال لهذا الأسلوب (البصق) في ظلّ انتشار فايروس كورونا مدى استهتار دولة الاحتلال بحياة المعتقلين الفلسطينيّين، حيث إنّ استخدام هذا الأسلوب من شأنه أن يزيد من احتماليّة إصابة المعتقل بفايروس كورونا في حال كان المحقّق حاملاً للمرض.

حسّان أبو صلاح

تعرّض حسّان أبو صلاح (43 عاماً- جنين) للاعتقال بتاريخ 13/7/2020 من منزله، ونُقل إلى مركز تحقيق الجلمة، حيث وُضع أبو صلاح لأيّام في زنزانة تفتقر إلى أيّة وسيلة تهوية طبيعيّة، وتحتوي على إضاءة قويّة جدّاً ومضاءة طوال الوقت، وجدران مرشوشة بطريقة نافرة تجعل من الصعب على المعتقل أن يتكئ عليها. خلال فترة التحقيق مع حسّان أبو صلاح قامت قوّات الاحتلال بالتحقيق معه لساعات طويلة وذلك أثناء تقييده إلى كرسيّ التحقيق، وشتمه، والصراخ عليه بشكل متواصل، وتهديده باعتقال أفراد العائلة، وتخريب ممتلكاتهم، واقتحام منزله بشكل متكرّر. يقول حسّان: «أحياناً كانوا يأخذونني إلى التحقيق من الساعة 8 صباحاً، وأبقى مشبوحاً على كرسيّ التحقيق ساعتين دون أن يتمّ التحقيق معي».

يُذكر أنّ قوّات الاحتلال خلال فترة التحقيق مع حسّان، قامت باصطحابه إلى منزله، واعتقال شقيقه أمامه بهدف الضغط عليه، وكذلك يروي أبو صلاح رؤيته ابنه وهو مقيّد؛ الأمر الذي دفعه للاعتقاد بأنّ ابنه معتقل، وتبيّن في اليوم التالي أنّ قوّات الاحتلال لم تكن قد اعتقلت ابنه فعليّاً، وأنّها كانت قد أفرجت عن شقيقه في وقت لاحق لاعتقاله. وتقوم قوّات الاحتلال بممارسات مشابهة مع العشرات من المعتقلين إن لم يكن مع المئات منهم، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير العديد من الحالات التي تعرّض فيها أفراد العائلة إلى الاعتقال أو الاستدعاء بهدف الضغط على المعتقلين أثناء فترة التحقيق، وإيهامهم بأنّ أحد أفراد العائلة معتقل.[13]

13. للمزيد انظر فصل العقوبات الجماعيّة من هذا التقرير.

أسامة حمد

بتاريخ 21/10/2020 اقتحمت قوّات الاحتلال منزل أسامة حمد (24 عاماً- رام الله) عبر تفجير باب المنزل، حيث استيقظ أسامة ليجد قوّات الاحتلال في غرفته. يقول حمد: «استيقظت ووجدت الجنود فوق رأسي ويسألونني عن هاتفي، وعندما رفضت فتح الجهاز قام أحد الجنود بخنقي بعد أن أوقفني على الحائط. حاول الجنود ممارسة مزيد من الضغط عليّ من خلال بدئهم برمي الأجهزة الكهربائيّة الموجودة كالمروحة والكمبيوتر، وخنقي أكثر من مرة وشدّي من منطقة الوجه لأفتح لهم هاتفي». ويكمل أسامة قائلاً: «فيما بعد قاموا بتكبيل يديّ إلى الخلف مع شدّ القيود، ونُقلت إلى معسكر الرام مشياً على الأقدام، وخلال ذلك قام أحد الجنود بضربي على بطّة الرجل اليمنى؛ الأمر الذي تسبّب بنزول الدم وترك علامة على قدمي بقيت لما يزيد عن عشرين يوماً».

فيما بعد نُقل أسامة إلى أحد المراكز الطبّيّة لغايات إجراء بعض الفحوص الطبّيّة، ثمّ تمّت إعادته إلى معسكر الرام، حيث تعمّدت قوّات الاحتلال تركه جالساً على كرسيّ خشبيّ وهو مكبّل اليدين إلى الخلف ومغمّى العينين لما يقارب عشر ساعات في الحرّ، وفيما بعد نُقل إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث تعرّض هناك إلى تحقيق لساعات طويلة وصلت في بعض الأحيان إلى عشر ساعات، وكذلك تعرّض للشتم والشبح على كرسيّ التحقيق.

عزّ الدين علي

اعتُقل عزّ الدين علي (21 عاماً- سنجل) بتاريخ 21/5/2020، وخلال فترة التحقيق معه في مركز تحقيق المسكوبيّة، قامت قوّات الاحتلال باستخدام أسلوب التحقيق معه لساعات طويلة، بحيث كانت تستمرّ جولات التحقيق من الصباح وحتّى ساعات الليل. يقول عزّ الدين: «كنت أشعر بضغط شديد أثناء فترة التحقيق، فإضافة إلى فترات التحقيق الطويلة، اعتادوا تكبيلي بشكل متواصل بكرسيّ التحقيق، وتركي وحيداً دون تحقيق وأنا مكبّل بهذا الكرسيّ. خلال فترة التحقيق كان السجّانون يتعرّضون لي بأشكال مختلفة فعندما أمشي وأنا مغمّى العينين كان أحدهم يقوم بوضع قدمه أمامي حتّى أتعثّر، وفي بعض الأحيان لم يقوموا بتنبيهي أنّ أمامي درجاً ما يؤدّي إلى سقوطي، ووصل الأمر في إحدى المرّات إلى تعمُّد أحد السجّانين سكب مياه باردة في ظهري بحجّة أنّني أشرفت على النوم لكنّهم لا يريدونني أن أنام.

عائلة بعجاوي حالة توضّح سياسات الاحتلال الممنهجة تجاه الفلسطينيّين

خلال عام 2020، وثّقت مؤسّسة الضمير قيام الاحتلال باعتقال ستة أشخاص من عائلة بعجاوي، وتعريض عدد منهم إلى ممارسات الاحتلال اللاإنسانيّة التي وصلت في بعض الحالات إلى التعذيب. كان من بين هذه الحالات الأسير عامر بعجاوي (20 عاماً- جنين) الذي روى لمؤسّسة الضمير تفاصيل اعتقاله قائلاً: «اقتحمت قوّات الاحتلال منزلنا الساعة 2 صباحاً وأنا شخصياً استفيظت لأجد جنود الاحتلال فوق رأسي وأنا في سريري، وبعد ساعة قضتها قوّات الاحتلال في منزلنا، قاموا بتكبيلي واعتقالي دون حتّى تمكيني من تغيير ملابسي أو وداع أهلي. قاموا بتغطية عينيّ بمجرد خروجنا من المنزل، وساروا بي حتّى وصلنا معسكر دوتان، وخلال السير قام الجنود بشتمي ودفعوني على الأرض، وضربوني بقبضات أيديهم وأرجلهم». يُذكر أنّ عامراً تعرّض للتحقيق لما يزيد عن 30 يوماً في مركز تحقيق بيتح تكفا، وخلال فترة التحقيق تعرّض بعجاوي إلى تحقيق يمتدّ لساعات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى 20 ساعة، واستخدمت قوّات الاحتلال معه أسلوب تعدُّد المحقّقين الموجودين في الغرفة، والضرب على الرأس بواسطة الأيدي، والشتم، والتهديد باعتقال الأهل، وهو ما حصل فعلاً حيث تمّ استدعاء والده.

الخبير النفسيّ.. أسلوب جديد تستخدمه سلطات الاحتلال لملاحقة الفلسطينيّين

تنتهج سلطات الاحتلال العديد من الطرق لملاحقة الفلسطينيّين وقمعهم وزجّهم في سجونها، فمنذ احتلال فلسطين حتّى يومنا هذا تُطوّر دولة الاحتلال من أدواتها بشكل دائم لفرض مزيد من السيطرة والتضييق على الفلسطينيّين. ورصدت مؤسّسة الضمير منذ شهر نيسان 2020 حتى نهاية العام استخدام قوّات الاحتلال أسلوباً جديداً في إطار ملاحقتها للفلسطينيّين للكشف عن منفّذي العمليّات العسكريّة بحسب ما تدّعي. وهذا الأسلوب يتمثّل في اعتقال الشخص، واستدعاء «خبير نفسي» لمقابلته، وطرح أسئلة محدّدة عليه تتعلّق بعمليّات عسكريّة تدّعي سلطات الاحتلال أنّها نُفّذت في فترات سابقة.

وتسبق هذه المقابلة بالعادة عمليّة اقتحام منازل الفلسطينيّين في منتصف الليل وتفتيشها وتخريب محتوياتها، ومن ثمّ اعتقال الشخص ونقله إلى حاجز عسكري لمقابلة «الخبير النفسيّ»، حيث تتسبّب عمليّة الاقتحام والاعتقال بطريقة همجيّة بإيهام الفلسطيني بأنّه رهن الاعتقال بهدف

التحقيق معه وسجنه، وترهيبه، في حين أنّ الهدف الحقيقيّ هو إخضاع الفلسطينيّين لأسئلة محدّدة في غرفة على حاجز عسكريّ، ومن ثمّ يتمّ الإفراج عن المعتقل في مساء اليوم ذاته.

وثّقت مؤسّسة الضمير حالات عدّة لأشخاص جرى اعتقالهم فجراً وخضعوا للاختبار بواسطة «الخبير النفسيّ»، وهذه الحالات تمّ اعتقالها منتصف الليل، وبعضهم أثناء فترة منع الحركة الذي فرضته الحكومة الفلسطينيّة في إطار منع انتشار فايروس كورونا. وخضع معظم الأشخاص للاختبار ذاته من ناحية طبيعة الأسئلة ومضمونها، إضافة إلى أنّ معظمهم جرى إخضاعهم للاختبار على حاجز قلنديا العسكريّ.

حالات لمعتقلين خضعوا للاختبار بواسطة "الخبير النفسيّ"

أفاد الأشخاص الذين جرى اعتقالهم لمقابلة «الخبير النفسيّ» أنّ هذا الشخص الذي يُعرّف عن نفسه «بالخبير» ويدّعي أنّه دكتور في علم النفس، يقوم بإخضاعهم لاختبار يتضمّن أسئلة عدّة[14] يجب أن يجيبوا عنها، وقبلها يكون المحقّق قد هدّد المعتقلين أنّه في حال تبيّن أنّ المعتقل كاذب في أجوبته، سيتمّ تحويله إلى مراكز التحقيق، وفي حال تبيّن أنّه صادق، سيتمّ إطلاق سراحه. وتعرّض هؤلاء المعتقلون للإجراءات ذاتها، وخضعوا للاختبار ذاته الذي يتضمّن الأسئلة نفسها، وأُطلق سراح جميعهم بعد إنهاء الاختبار. أفاد معظم المعتقلين الذين وثّقت معهم مؤسّسة الضمير أنّ الأسئلة التي يتمّ طرحها فيها خيارات متعدّدة، إضافة إلى عرض صور وخرائط وطرح أسئلة حولها.

14. انظر ملحق رقم 1 يحتوي على عدد من الأسئلة التي طرحت على المعتقلين ووثقتها مؤسّسة الضمير.

أفاد المعتقل (ع.ح) أنّ اعتقاله جرى يوم 13/4/2020 بعد اقتحام منزله ما يقارب الساعة 5:00 صباحاً، قام الجنود بمصادرة جهاز الحاسوب والهاتف المحمول واقتياده مقيّداً إلى بيت إيل، حيث خضع لفحص طبّيّ. ثمّ نُقل لمكان آخر عَلِم بعد إطلاق سراحه أنّه حاجز قلنديا العسكريّ، حيث أخضِعه «الخبير النفسيّ» لاختبار، إذْ وجّه له أسئلة تتعلّق بتواريخ معيّنة يدّعي أنّه تمّ فيها تنفيذ عمليّات عسكريّة، فقد خضع لما يقارب 30 سؤالاً، وبعد إنهائها، أبلغه المحقّق الذي كان متواجداً أنّه سيتمّ إطلاق سراحه، وهذا ما حدث فعلاً حيث أُطلق سراحه مساءً.

أمّا المعتقل (ث.ب)، فقد أفاد أنّه جرى اعتقاله بتاريخ 6/7/2020 بعد أن اقتحم ما يقارب 30 جندياً من جيش الاحتلال منزله الساعة 4:00 فجراً، وقاموا بتفتيش المنزل، ثمّ نقله مقيّداً إلى بيت إيل حيث مكث في العراء حتّى ساعات الصباح إلى أن تمّ نقله إلى حاجز قلنديا العسكريّ، وأعلمه المحقّق أنّه سيخضع لاختبار يتضمّن عدداً من الأسئلة، وفي حال كان صادقاً سيُطلَق سراحه، وإذا لم يكن، سيتمّ تحويل ملفّه إلى مركز تحقيق المسكوبيّة. حضر «الخبير النفسيّ» وبدأ بطرح الأسئلة التي تتعلّق بعمليّات إطلاق نار تدّعي سلطات الاحتلال أنّها نُفذت في وقت سابق، استمرّ طرح الأسئلة عليه لما يقارب الساعتين ونصف وجرى إعادة الاختبار مرتين إضافيّتين. بعد انتهائه، حضر المحقّق وأبلغه أنّه سيتمّ إطلاق سراحه، وبعد ما يقارب ثلاث ساعات من الانتظار أُطلق سراحه.

أطلع المعتقل (ع.ش) مؤسّسة الضمير على مجريات اعتقاله، فأفاد أنّه اعتُقل في أواخر شهر آب 2020 بعد اقتحام منزله الساعة 4:00 فجراً، وعُرض عليه الاختبار المذكور بعد نقله لحاجز قلنديا، إلّا أنّه رفض الإجابة عن أيّ من الأسئلة، وحينها قام المحقّق بتهديده بتحويله لمركز تحقيق المسكوبيّة في حال استمرّ بالرفض. أصرّ المعتقل على رفض الخضوع للاختبار، وبعد ما يقارب الساعة تمّ إطلاق سراحه.

استخدام وسائل جديدة للكشف عن العمليّات العسكريّة

إنّ استمرار سلطات الاحتلال في التحايل على المعتقلين من خلال تطوير أساليب تحقيق مختلفة تسعى في مضمونها إلى ربط الشباب الفلسطينيّ بعمليّات تدّعي أنّها نُفّذت، يُظهر سياسة الاحتلال في نزع المعلومات من المعتقلين الفلسطينيّين بطرق غير قانونيّة وبغير إرادتهم، سواء من خلال التحايل باختبارات وأسئلة غير مباشرة، أو من خلال التعذيب وسوء المعاملة الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين لنزع الاعترافات وإدانتهم بوجه غير مشروع.

وفي محاولة للكشف عن سبب استخدام سلطات الاحتلال هذه الاختبارات والأسئلة، وكيف تخدم هذه الاختبارات مساعي الاحتلال في الكشف عن العمليّات المُدّعى بتنفيذها، أفادت د. سماح جبر[15] أنّ هذا الأسلوب الجديد ما هو إلّا فحص أمنيّ بغطاء نفسيّ، تسعى سلطات الاحتلال من خلاله إلى إيهام المعتقل بأنّه يتعرّض لفحص نفسيّ، وفي الحقيقة أنّه يتعرّض لفحص أمنيّ ثمن التجاوب فيه الإفراج، ويخدم الهدف الأمنيّ. كما أفادت جبر أنّ الاختبار النفسيّ يجب أن يجري وفق معايير معيّنة تبدأ بقبول الشخص الخضوع للاختبار وليس إجباره، وفي هذه الحالة فإنّ المعتقل اختُطف من منزله معتقلاً وأُرغم على الخضوع للاختبار. كما أنّه في الاختبارات

15. د. سماح جبر هي طبيبة ومعالجة نفسيّة، تشغل منصب رئيسة وحدة الصّحّة النفسيّة في وزارة الصحّة الفلسطينيّة.

النفسيّة يجب أن يتمّ إطلاع الشخص على الهدف من وراء هذا الاختبار.[16] وأكّدت جبر أنّ المعتقل يكون فاقداً حرّيّته في مثل هذه الحالات، وبالتالي ليس هناك جدوى لفحصه نفسيّاً ما دام معتقلاً، وبالتالي مُرغماً على إجابة أسئلة الاختبار.

تُظهر معظم الحالات التي خضعت للاختبار المذكور أنّ سلطات الاحتلال تستمرّ في ملاحقة الأسرى المحرّرين بوسائل وأساليب مختلفة، حيث إنّ معظم المعتقلين الذين قدّموا إفادتهم لمؤسّسة الضمير حول خضوعهم للاختبار هم أسرى محرّرون اعتُقلوا سابقاً وبعضهم لمرّاتٍ عدّة، وتعرّضوا للتحقيق في مراكز التحقيق التابعة للاحتلال. كما تبيّن أنّ العديد من الحالات تربطهم صلة قرابة أو صداقة مع معتقلين حاليّين يحاكَمون، أو جرت محاكمتهم على تُهم تتعلّق بعمليّات عسكريّة.

إنّ هذا «التصنيف» الذي تعدّه سلطات الاحتلال لكشف عقليّة الشباب الفلسطيني من خلال الخضوع لاختبار يحدّد «مدى خطورة الشخص على الأمن»، ويسعى لجمع معلومات مسبقة عن الشخص للكشف عن أيّ عمل مستقبليّ، يُظهر استهداف الاحتلال المستمرّ للمعتقلين السابقين على خلفيّة ماضي المعتقل، ويهدف إلى ترويع الأشخاص وترهيبهم كجزء من إيصال رسالة مفادها أنّ الأسير المحرّر الذي يمتلك ماضياً تعدّه سلطات الاحتلال ماسّاً بالأمن؛ ملاحقاً بشكلٍ مستمرّ، وهو عرضة للاعتقال في أيّ وقت.

16. مقابلة مع د. سماح جبر، أجريت بتاريخ 7/9/2020.

ظروف السجن

تعتقل قوّات الاحتلال آلاف الفلسطينيّين سنويّاً، وتقوم بزجّهم في سجونها التي تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة الإنسانيّة، كافتقار الكثير من الزنازين إلى سبل التهوية الطبيعيّة، وانتشار الرطوبة على جدرانها، وتقديم وجبات طعام سيّئة، وإهمال الأسرى طبّيّاً من خلال المماطلة في توفير العلاجات اللازمة لهم، والمماطلة في تشخيص أوضاعهم الصحّيّة، واستغلال هذه القضية ورقةً للضغط على الأسرى. وبالطبع، لا تكتفي دولة الاحتلال فقط بوضع الأسرى في مثل هذه الظروف، بل تعمد إلى التنكيل بالأسرى بشكل دائم من خلال اقتحاماتها المتكرّرة للسجون، وسياساتها الدائمة في تضييق الخناق على الأسرى أكثر فأكثر من خلال حرمانهم من استكمال تعليمهم في السجون، ومصادرة مئات الكتب سنويّاً، وتحديد مبالغ الكانتينا، وغيرها الكثير من الطرق.

الظروف في سجن إيشل قاسية، فلا يمكن للشمس أن تدخل إلى ساحة الفورة إلّا من زاوية واحدة، وذلك في ساعات محدّدة من النهار.

سلام طه- سجن إيشل

وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات مختلف المواثيق الدوليّة التي كفلت للمعتقلين احتجازهم في بيئة مناسبة، حيث نصّت القواعد النموذجيّة الدنيا لمعاملة السجناء على وجوب توافر متطلّبات الحياة الصحّيّة في الغرف التي يستخدمها السجناء، حيث يشمل ذلك ظروف المناخ والهواء والمساحة الدنيا المخصّصة لكلّ سجين، والإضاءة والتدفئة والتهوية.[17] وتنتهك كذلك نصوص اتّفاقيّة جنيف الرابعة التي كفلت للأسرى توفير رعاية طبّيّة دوريّة للأسرى.

17. انظر القواعد النموذجيّة الدنيا لمعاملة السجناء، أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتّحدة الأوّل لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وأقرّها المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ بقراريه 663 (د-24) و 2076 (د-62)، منشورة في: مجموعة صكوك دوليّة، المجلّد الأوّل، الأمم المتّحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع1 .A.94.XIV-Vol.1, Part، ص 337.

إضاءات على ظروف سجون الاحتلال

سجن النقب

يعاني الأسرى الفلسطينيّون من ظروف قاسية في سجن النقب، حيث يقع السجن في منطقة صحراويّة نائية تجعل من السجن مكاناً حارّاً جدّاً خلال فترة الصيف وبارداً خلال فترات الليل، وتنتشر فيه الزواحف والحشرات نتيجة لهذه الظروف المناخيّة. ومن خلال ما تمكّنت مؤسّسة الضمير من جمعه من معلومات، فقد أشار الأسير غسّان زواهرة (40 عاماً- بيت لحم) المتواجد في قسم 23 إلى أنّه يتواجد 5 أسرى في كلّ غرفة من هذا القسم. علماً بأنّ هذه الغرف كان يتواجد فيها سابقاً 8 أسرى، وأنّ ساحة الفورة تكون مفتوحة للأسرى معظم الوقت، إلّا انّ الأسرى يعانون بشكل عام من نقص في الحاجات الأساسيّة، كالملابس وذلك بسبب وقف زيارات أهالي الأسرى نتيجة لجائحة كورونا، فبدلاً من أن تجد الإدارة حلولاً لهذه الأزمة تتنصّل من هذا بشكل دائم.

سجن جلبوع

يقول الأسير نادر صدقة (44 عاماً- نابلس) الموجود في سجن جلبوع إنّه متواجد حاليّاً في قسم يحتوي على 95 أسيراً، وفي السابق كان هناك 8 أسرى في كلّ غرفة، ولكن في ظلّ قرار المحكمة العليا الخاصّ بالمساحة، فإنّه سيتمّ تقليل العدد إلى 6 في كلّ غرفة، وتأتي التغييرات التي تقوم بها مصلحة السجون من حيث عدد الأسرى الموجودين في الغرف في ظلّ صدور قرار عن المحكمة العليا للاحتلال يُلزم دولة الاحتلال بإجراء تعديلات على المساحة المخصّصة لكلّ أسير في السجون، بحيث تصبح المساحة لكلّ أسير 4.5 متر مربّع. وعلى الرغم من أنّ دولة الاحتلال كانت ملزمة بالانتهاء من إحداث هذه التغييرات مع حلول شهر نيسان 2020 إلّا أنّها حتّى تاريخ إصدار هذا التقرير لم تقم بتنفيذ التزاماتها تجاه الأسرى الفلسطينيين، ولا زال الأسرى يعانون من اكتظاظ زنازينهم.[18]

عيادة سجن الرملة

حتى تاريخ صدور هذا التقرير يتواجد ما يزيد عن عشرة أسرى في عيادة سجن الرملة، التي تفتقر إلى أبسط المقوّمات اللازمة لمعيشة الأسرى المرضى، حيث يقبع في هذه العيادة

18. للمزيد حول هذا الموضوع انظر تقرير الانتهاكات للعام 2019، ص31-30.
https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/mdl-tqryr_lnthkt_2020.pdf

أسرى يعانون من كسور، أو مصابون بالشلل، أو لديهم مشاكل صحّيّة في الكلى أو الأمعاء أو غيرها، وعلى الرغم من أنّ عدداً من الأسرى الموجودين في عيادة سجن الرملة يتحرّكون بواسطة كراسي متحركة إلّا أنّ مرافق العيادة لا تناسب حركة هذه الكراسي. يقول الأسير أحمد أبو خضر في هذا السياق: «ساحة الفورة صغيرة جدّاً، ونصفها مسقوف والنصف الآخر مغطّى بشبك، وعلى الرغم من صغرها إلّا أنّ قوات الاحتلال تضع فيها أيضاً المطبخ والمغسلة والثلّاجات، ولا تتناسب ساحة الفورة مع كراسي العجلات». ويكمل أبو خضر قائلاً: «الطعام المقدّم في عيادة سجن الرملة سيّئ للغاية، ولولا الأكل الذي يقوم الأسرى بتحضيره لما تمكّن الأسرى الآخرون من تناول الطعام».

سجن شطّة

خلال جائحة كورونا، قامت دولة الاحتلال بنقل عدد من الأسرى إلى سجن شطّة، الذين كان من بينهم الأسير صالح زهران (17 عاماً- رام الله) الذي أطلع بدوره مؤسّسة الضمير على ظروف سجن شطّة قائلاً: «تمّ نقلي أنا ومجموعة من الأسرى إلى سجن شطّة، وذلك في شهر أيلول 2020، ووُضعنا في قسم يحتوي على 14 غرفة، ويتّسع لـ 56 أسيراً، علماً بأنّنا 48 أسيراً من مختلف الأحزاب السياسيّة. منذ قدومنا إلى سجن شطّة، لم نسلم من اقتحامات السجن المتكرّرة حيث تقتحم قوّات الاحتلال السجن بشكل فجائيّ في الكثير من الأحيان، وتقوم بإجراء تفتيشات، وتفتقر غرف الأسرى إلى وجود أيّ بلاطات» ويكمل زهران قائلاً: المساحة الحاليّة للسجن جيّدة، حيث يوجد في كلّ غرفة 4 أسرى، ومساحة كلّ غرفة تقريباً 26 متراً مربّعاً، وعلى الرغم من أنّ المساحة المخصّصة جيّدة إلّا أنّ مياه الشرب المتوفّرة للأسرى سيّئة خاصّة وأنّها تمتلئ بالكلس.

عندما تدخل قوّات القمع إلى السجون يكون هدفها الأساسيّ هو استعراض القوّة أمام الأسرى واستفزازهم، وإيصال رسالة لهم مفادها أنّه ليس للأسير أو للحركة الأسيرة أيّة كرامة أمام الاحتلال.

نائل برغوثي- سجن إيشل

ما يزيد عن 25 عمليّة قمع في معتقلات الاحتلال خلال 2020

لا تتوانى دولة الاحتلال عن إيجاد أيّة فرصة أو مجال لها لتدفع بقوّات القمع لاقتحام السجون والتنكيل بالأسرى الفلسطينيّين، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير بشكل منفرد ما يزيد عن 25 اقتحاماً للسجون خلال عام 2020. وتعمد قوّات القمع خلال هذه الاقتحامات إلى تقييد الأسرى، وتجاهل أيّ ظروف صحّيّة لهم، وفي الكثير من الأحيان تقوم بضربهم والاعتداء عليهم، واستخدام قنابل الغاز أو رشّ مسحوق الفلفل الحارّ عليهم، وغيرها العديد من الأساليب التي تهدف إلى التنكيل بالأسرى. وكثيراً ما يشير الأسرى إلى تعرّضهم إلى إصابات بليغة نتيجة لهمجيّة ووحشية قوّات القمع. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، حيث تعمد قوّات الاحتلال في الكثير من الأحيان إلى تجريد الأسرى من مقتنياتهم، ومن الكهربائيّات الموجودة في الغرف بعد أيّة عمليّة قمع.

سجن عوفر يتعرّض لعمليّة قمع شرسة كادت تودي بحياة أسير

بتاريخ 13/7/2020 اقتحمت قوّة كبيرة من وحدات اليماز والدرور والمتسادا سجن عوفر، وقامت بالاعتداء على الأسرى في ثلاثة أقسام من سجن عوفر. تمكّنت مؤسّسة الضمير من توثيق ما حصل في هذه القمعة من خلال مقابلة ميدانيّة مع الأسير المحرّر نادر القيسي (24 عاماً- بيت لحم) الذي أشار إلى أنّه في التاريخ المذكور أعلاه، اقتحمت قوّات القمع السجن، وقاموا باختطاف الأسير رامي فضايل من غرفته دون أيّ إخطار مسبق؛ الأمر الذي تسبّب بمشادّات ما بين الأسرى وإدارة السجن، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم (في تمام الساعة الثامنة مساء) أُطلقت صافرات الإنذار في السجن، وعلم الأسرى أنّ الإدارة تحضّر لاقتحام الأقسام، وتبيّن أنّها تقوم بجمع وحدات خاصّة أمام ثلاثة أقسام (قسم 16، و21، و22).

يقول القيسي: «حينها، بدأنا بالصراخ والضرب على الأبواب لكي نوصل الرسالة إلى الأقسام الأخرى، وإبلاغهم بأنّنا على وشك الدخول في مشكلة، وفعلاً بعد دقائق اقتحمت القوّات الخاصّة القسم، وكان عددهم يزيد عن خمسين جنديّاً ترافقهم كلاب، وكانوا يلبسون الدروع والأقنعة. قامت هذه القوّات بإغلاق الشبابيك في كلّ الغرف، وإغلاق الفتحة السفلى الخاصّة بإدخال الطعام، وحينها علمنا بأنّهم سيقومون برشّ الغاز؛ ما دفعنا إلى وضع فرشة على الباب بهدف منع الجنود من رشّ الغاز، ووضعنا أغطية مبلولة على باب الحمّام كي نمنع دخول الغاز إليه.

روى نادر القيسي تفاصيل هذا اليوم المؤلم قائلاً: «على الرغم من كلّ ما فعلناه، إلّا أنّ الجنود حاولوا اختراق الفرشات التي وضعناها من خلال استخدامهم العصيّ الطويلة، وعندما فشلوا في إزاحة الفرشات قاموا برشّ الغاز من أسفل الفرشة، حيث تمكّنوا من رشّ عبوة كبيرة من الغاز «البودرة»، وعندما علموا أنّنا أصبحنا منهكين، قاموا برشّ عبوة أخرى، وبعد نصف ساعة رشّوا عبوة ثالثة لدرجة أننا بدأنا بالصراخ حيث فقد الأسير علي جردات (65 عاماً- رام الله) وعيه نتيجة استنشاقه الغاز.[19] كان هذا الاقتحام مختلفاً حيث من المعتاد عند اقتحام الغرف ورشّ الغاز أن تقوم قوّات القمع برشّ أكسجين بعد رشّ الغاز بدقائق؛ وذلك خوفاً من وفاة أحد الأسرى، إلّا أنّهم هذه المرّة لم يكترثوا ولم يقوموا برشّ الأكسجين».

يكمل القيسي قائلاً: فيما بعد قمنا بالدخول إلى الحمّام للاحتماء من الغاز، وحينها دخل 4 جنود إلى الغرفة، وقاموا بسحب الأسير علي جردات إلى العيادة، ومباشرة قاموا ببطحنا على الأرض، حيث وقف عند كلّ أسير جنديّ يضع قدمه على ظهر الأسير، وأنا شخصيّاً كان الجنديّ يضع ركبته على ظهري وكان وجهي على الأرض، وعندما حاول سحب يدي إلى الخلف لوضع الكلبشات، رفضت ذلك؛ ما دفع جنود آخرين لمساعدته، فقاموا بربط يديّ بمرابط بلاستيكيّة إلى الخلف، وبدؤوا بسحبي، وعندها أصبحت كلّ ملابسي مبلولة من المياه التي قمنا برشّها على أرض الغرفة. سحبني الجنود نحو باب الغرفة، وعندها استلمني جنود وحدة المتسادا الذين كانوا يقفون عند الأبواب ومعهم الكلاب. فور استلامهم لي أوقفوني، وأمسك بي ثلاثة جنود، أخذ أحدهم بالضغط على رأسي نحو الأسفل في حين أمسك الاثنان الآخران بيديّ من الطرفين، ودفعوني في ساحة الفورة؛ ما تسبّب بوقوعي على الأرض».

رغم أنّني معتقل 11 مرّة سابقاً، إلا أنّ اقتحام قوّات القمع سجن عوفر هذه المرّة كان مختلفاً، كان الاقتحام الأشدّ والأعنف الذي أشهده.

إبراهيم مصفر- سجن عوفر

19. يذكر أنّ الأسير جردات يعاني من أمراض عدّة ووضع صحّيّ يحتاج إلى رعاية طبيّة دائمة. للمزيد حول الأسير علي جردات انظر البروفايل الخاصّ به:
https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA.

يكمل القيسي قائلاً: «أخرجت قوّات القمع جميع مَن في الغرف، إلى الساحة، وتجمّع الجنود والكلاب حول الأسرى وكانوا يتعمّدون ضرب أيّ شخص يتحرّك أو يصدر صوتاً بأقدامهم أو أيديهم. بعد ساعة تقريباً تمّت إعادتنا إلى الغرف، وأُغلقت الأبواب علينا على الرغم من أنّ الغرف كانت ما تزال تمتلئ بالغاز، وقاموا بمصادرة كلّ الكهربائيّات الموجودة في الغرف والأواني الخاصّة بالطعام، وأبقت قوّات الاحتلال على الأسرى مقيّدين حتى صباح اليوم التالي، حيث تمّ فك قيودهم عند الساعة السادسة صباحاً».

وإن كُنتَ بيدٍ واحدة، لا زلت رهن القيد... زامل شلوف يروي تفاصيل عمليّة قمع في سجن إيشل

بتاريخ 12/10/2020، وفي تمام الساعة السادسة صباحاً، اقتحمت وحدة المتسادا سجن إيشل، حيث روى الأسير زامل شلوف (41 عاماً- غزّة) تفاصيل هذا الاقتحام لمحامي مؤسّسة الضمير قائلاً: «كان الأسرى نائمين، ولكنّني سمعت أسرى آخرين يصيحون «متسادا» فوقفت فوراً، وعندها رأيت أحد أفراد وحدة المتسادا يرفع عليّ سلاحه من فتحة الشبّاك الموجود في باب الزنزانة، وأمرني بأن أنزل على الأرض، وأن أضع يديّ على رأسي، وعندما فتحت وحدة المتسادا باب الزنزانه قام أحدهم بإمساكي من ملابسي، وبالتحديد من منطقة الرقبة من الخلف وسألني لماذا أنا هنا، فأخبرته أنّه من طلب منّي أن أنزل على الأرض بهذه الوضعيّة، وحينها بدأ هذا الجنديّ ضربي بقدمه ركلات على منطقة الحوض من اليمين؛ ما سبّب لي آلاماً شديدة في هذه المنطقة، وشعرت بإهانة كبيرة». يقول زامل: «لم تكترث قوّات المتسادا بالأسرى المرضى الموجودين في القسم حيث قامت بتكبيل الجميع، ووصل الأمر بهم إلى تكبيل الأسير جمال أبو الهيجاء -الذي يفتقد إحدى يديه- معي عوضاً عن تجاوز تقييده بسبب وضعه الصحّيّ».

إضاءات على أسرى يعانون من ظروف صحيّة قاسية

لا تخلو سجون الاحتلال من مئات الأسرى ممّن يعانون من أوضاع وظروف صحّيّة تستلزم تقديم رعاية طبيّة لهم، حيث يعاني عدد كبير من الأسرى من أمراض القلب، أو السكّري، أو الكسور في العظام، أو مشاكل في الأسنان، أو بحاجة إلى غسيل كلى، وصولاً إلى عدد من الأسرى ممّن يعانون من السرطان. وعلى الرغم من هذه الأوضاع الصحّيّة، إلا أنّ دولة الاحتلال لا تأخذ في حسبانها الوضع الصحّيّ للأسرى، سواء خلال عمليّة الاعتقال، أو حتى خلال فترة المكوث في السجن، لا بل تتعمّد في الكثير من الأحيان إهمال الأسرى طبّيّاً من خلال تأخير توفير العلاج لهم، أو المماطلة في تشخيص الأسرى، أو غيرها الكثير من سبل دولة الاحتلال في تجاوز مسؤوليّتها في تقديم الرعاية الصحّيّة تجاه الأسرى التي كفلتها اتّفاقيّة جنيف الرابعة وبالأخصّ المادّتان 91 و92 منها.

ولا يشكّل الإهمال الطبّيّ المباشر للأسرى الصورة الوحيدة لانتهاكات دولة الاحتلال في هذا السياق، فمنذ سنوات، تقوم دولة الاحتلال بممارسة الإهمال الطبّيّ للفلسطينيّين خلال عمليّة اعتقالهم؛ الأمر الذي تسبّب باستشهاد مئات الفلسطينيّين على مدار الأعوام المنصرمة. يروي الأسير جهاد بعيرات (19 عاماً- رام الله) لمحامي مؤسّسة الضمير في هذا السياق تفاصيل اعتقاله قائلاً: «تمّ اعتقالي بتاريخ 23/9/2020 وذلك في تمام الساعة العاشرة ليلاً، وخلال عمليّة الاعتقال أصابني جنود الاحتلال برصاصة في قدمي اليمنى وأخرى في كتفي؛ الأمر الذي أدّى إلى سقوطي على الأرض».

عندما أنقل إلى المستشفى لتلقي العلاج الإشعاعيّ يتمّ نقلي وأنا مقيّد، حتّى وأنا أتلقّى العلاج مستلقياً على السرير يتمّ تقييد يديّ وقدميّ.

الأسير الشهيد كمال أبو وعر

قام جنود الاحتلال بتفتيش بعيرات وهو ملقًى على الأرض تفتيشاً عارياً، وبعد نصف ساعة نُقل جهاد إلى مستشفى شعاري تصيدق، حيث أُجريت له عمليّة جراحيّة. يقول بعيرات:»تم نقلي إلى المشفى في سيارة GMC دون أن أتلقّى الإسعاف الأوّليّ، وخلال فترة بقائي في المشفى -أسبوعاً- كنت مقيّداً بالسرير باليد والرجل وغالباً ما كان يرافقني حارسان اثنان، وعلى

الرغم من وضعي الصحّيّ، إلّا أنّ أحد المحقّقين كان قد حضر إلى المشفى في اليوم التالي للعمليّة الجراحيّة التي أجريتها، وقام بالتحقيق معي لمدّة نصف ساعة، وفور وصولي إلى عيادة سجن الرملة، قام محقّق آخر بالتحقيق معي لمدة نصف ساعة عبر الهاتف».

تجسّد حالة بعيرات حالة من مئات الحالات التي تمارس فيها قوّات الاحتلال مختلف أشكال الإهمال الطبّيّ، حيث تأخّرت قوّات الاحتلال في تقديم العلاج للمعتقل من خلال تركه ملقًى على الأرض لمدّة نصف ساعة، قبل أن يتمّ نقله إلى المشفى، وحتى بعد إجرائه عمليّة جراحيّة، لم تكترث دولة الاحتلال لذلك، بل قامت بالتحقيق مع المعتقل في اليوم التالي للعمليّة الجراحيّة؛ الأمر الذي يوضّح طبيعة الهمجيّة التي تتعامل بها دولة الاحتلال مع الفلسطينيّين.

نقل الأسرى من السجون... وجه آخر لتفادي حقّ الأسرى في الرعاية الصحّيّة

تقف عمليّات نقل الأسرى من سجن إلى آخر في الكثير من الأحيان عقبةً أمامهم في تلقّي حقّهم في الرعاية الصحّيّة، حيث تؤخّر عمليّة نقل الأسير من سجن إلى آخر من تقديم الرعاية الصحّيّة له بحجّة حاجة الأسير لخوض إجراءات الفحص والتشخيص الطبّيّ من جديد حتّى تقوم عيادة السجن بتقديم العلاج اللازم له. وتجسّد حالة الأسير فادي يوسف (40 عاماً- سلفيت) إحدى هذه الحالات حيث يقول فادي: «أعاني من مشكلة في عيني اليسرى فمنذ منتصف عام 2020 وأنا أعاني من وجود ماء أزرق في عيني، وعندما كنت في سجن هداريم، أخبرتني الطبيبة أنّني بحاجة إلى إجراء عمليّة جراحيّة، وفي شهر 10 بدأت إجراءات التحضير للعمليّة، إلّا أنّه قد تمّ نقلي إلى سجن شطّة، حيث تمّ إبلاغي من قبل الطبيبة بأنّه يجب أن أبدأ من جديد في الإجراءات الطبّيّة التي تشمل تحويلي إلى طبيب مختصّ جديد ليقرّر ماهيّة العلاج اللازم». ولا تشكّل حالة فادي حالة فرديّة أو حالة استثنائيّة، حيث يعاني الكثير من الأسرى من مثل هذه الممارسات التي تضع الأسير أمام عذاب جسديّ ونفسيّ، وتؤخّر من تقديم الرعاية الصحّيّة اللازمة للأسرى بحجج واهية.

عام تلو الآخر... أسرى يتعرّضون لأخطاء طبّيّة

وثّقت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 حالة الأسير أحمد عبيد (30 عاماً- القدس) المعتقل من عام 2013 والمصاب بمرض «بهجت» وهو اضطراب نادر يسبّب التهاب الأوعية الدمويّة في الجسد. خلال عام 2020، أُجريت للمعتقل أحمد عبيد عمليّة ليزر في العين اليمنى، وتضمّنت

توصيات الأطباء حينها إعطاء المريض دواء يحتوي على الكورتوزون، وأن يتمّ إعطاؤه دواء آخر (ميثوتروكسان) بحيث يتمّ رفع الجرعة الدوائيّة تدريجيّاً لتصل إلى 15 ملغم بالأسبوع، بمعدّل زيادة 2.5 ملغم يوميّاً، علماً بأنّ كلّ حبّة دواء تحتوي على 2.5 ملغم.

يقول الأسير أحمد عبيد لمحامي مؤسّسة الضمير: «بعد إجراء العمليّة والفحوصات الطبّيّة تمّ نقلي إلى سجن عسقلان بحجّة أنّ هذا السجن قريب من المشفى، إلّا أنّ طبيعة وضع السجن، وارتفاع نسبة الرطوبة فيه جعلت منه ضارّاً لعينيّ؛ ما دفعني لطلب الخروج من السجن، وعقب هذا الطلب تمّ نقلي إلى الزنازين لمدّة أسبوع كعقاب، وفيما بعد تمّ نقلي إلى سجن ريمون حيث تمّ وضعي في غرفة للحجر لمدّة 14 يوماً، وفي كلّ مرّة كنت أخرج إلى المستشفى كانوا يقومون بحجري 14 يوماً». ويكمل عبيد قائلاً: «أنا متأكّد من أنّ عمليّة نقلي إلى سجن عسقلان، وحجري في كلّ مرة أغادر فيها السجن تهدف إلى دفعي للتنازل عن العلاج نهائيّاً، فلماذا يتمّ حجري في كلّ مرّة أغادر فيها السجن، في حين لا يتمّ حجر السجّانين الذين يرافقونني إلى المشفى!».

وأشار عبيد إلى أنّه بينما كان متواجداً في سجن عسقلان، تمّ تزويده كلّ يوم بثلاث حبات من الدواء المذكور أعلاه، إلّا أنّه عند عودته إلى سجن ريمون تمّت مضاعفة الكمّيّة حيث أصبحوا يزوّدونه بـ 6 حبات يوميّاً، وذلك لمدّة أسبوعين متتالين؛ الأمر الذي تسبّب للمعتقل بجفاف في الفم والشفاه. عقب هذه الأعراض التي أصابت المعتقل تمّ إيقاف الدواء فوراً. وتوصّلت مؤسّسة الضمير بعد تواصلها مع مؤسّسة أطبّاء لحقوق الإنسان إلى أنّه قد تمّ ارتكاب خطأ طبّيّ مع المعتقل عبيد، من خلال تزويده بجرعة زائدة من الدواء؛ الأمر الذي كان من الممكن أن يتسبّب بوفاته. تجسّد حالة عبيد مثالاً حيّاً على ممارسات الاحتلال الهمجيّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، وطبيعة الإهمال والاستهتار الذي تتعامل دولة الاحتلال به معهم الذي قد ينتهي باستشهادهم.

وضع صحّيّ حرج وإهمال طبّيّ مستمرّ... أحمد عبد الكريم

بتاريخ 5/3/2020 وفي تمام الساعة الثانية والنصف صباحاً، اقتحمت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ منزل أحمد عبد الكريم (35 عاماً – رام الله)، وعلى الرغم من الوضع الصحّيّ الذي يعاني منه أحمد والمتمثّل في حدوث جلطات دائمة في الجسم إلّا أنّ هذا لم يشكّل أيّ عائق لقوّات الاحتلال، حيث نُقل أحمد عقب اعتقاله إلى مركز تحقيق الجلمة، وخضع لتحقيق قاسٍ لمدّة 13 يوماً تخلّلها التحقيق معه لساعات طويلة يوميّاً، وتهديده بشكل مستمرّ باعتقال أفراد عائلته، وبالأخصّ زوجته، والتحقيق معها.

يستدعي وضع أحمد الصحّيّ وضعه تحت رعاية طبّيّة خاصّة، وإخضاعه لفحوصات بشكل دوريّ، إلّا أنّ مختلف هذه العوامل لم تشكّل أيّ محور اهتمام لدولة الاحتلال، فمنذ اعتقال أحمد تعمد قوّات الاحتلال إلى المماطلة في تقديم الرعاية الطبّيّة اللازمة له، ومن أبسط الأمثلة على ذلك المماطلة في إجراء بعض الفحوصات الطبّيّة، وامتدّ الأمر ليشمل عدم تزويد أحمد بالمعلومات الطبّيّة اللازمة في بعض الأحيان، حيث روى أحمد لمحامي مؤسّسة الضمير كيف تمّ نقله في إحدى المرّات إلى الطبيب، ولم يتواجد معه أيّ مترجم خلال هذه الزيارة؛ الأمر الذي أدّى بالمحصّلة إلى عدم تمكّنه من فهم أيّ شيء ممّا قاله الطبيب.

أربعة شهداء وثمانية جثامين في ثلّاجات الاحتلال

لم يخلُ عام 2020 كغيره من الأعوام من وجود شهداء في صفوف الحركة الأسيرة، حيث استُشهد خلال هذا العام أربعة أسرى، وهم: نور البرغوثي، وسعد الغرابيلي، وداوود الخطيب، وكمال أبو وعر، وحتّى هذا التاريخ لا زالت قوّات الاحتلال تحتجز جثامين 7 أسرى، وهم: أنيس دولة الذي استشهد عام 1980، وعزيز عويسات الذي استشهد عام 2018، ونصّار طقاطقة، وفارس بارد، وبسّام السايح الذين استشهدوا عام 2019، وسعد الغرابيلي وكمال أبو وعر اللذان استشهدا عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أنّ دولة الاحتلال كانت قد سلّمت جثمان الشهيد داوود الخطيب في شباط 2021 بعد أن احتجزت جثمانه لأشهر.

وفي هذا السياق لا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّه في 9 أيلول 2019 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة قراراً تتراجع فيه عن قرار سابق لها، حيث إنّ قرار المحكمة الأخير يقضي بالسماح لجيش الاحتلال الإسرائيليّ أن يواصل احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيّين لغايات استخدام هذه الجثامين ورقةً للضغط على الفلسطينيّين في أيّة مفاوضات مستقبليّة. وتأتي ممارسات الاحتلال هذه في مخالفة صريحة لنصوص اتّفاقيّة جنيف الرابعة وبالأخصّ نصّ المّادة 130 التي تتناول قضيّة دفن المتوفين باحترام، وكذلك نصّ المادّة 34 من البروتوكول الإضافيّ الأوّل لاتّفاقيّات جنيف.[20]

20. للمزيد حول قرار المحكمة انظر تقرير انتهاكات عام 2019، ص 44 و45.
https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/mdl-tqryr_lnthkt_2020.pdf

سعد الغرابيلي

اعتقلت قوّات الاحتلال سعد الغرابيلي (75 عاماً- غزّة) عام 1994، وصدر بحقّه حكم بالسجن مدى الحياة. خلال سنوات اعتقاله، تعرّض الغرابيلي للعزل الانفراديّ لسنوات طويلة امتدّت من عام 1994 حتى عام 2006، ومُنع من زيارة عائلته لسنوات، وأُصيب خلال فترة اعتقاله بأمراض عدّة، كان منها: السكّري، والضغط، وضعف في السمع والبصر، والسرطان في البروستاتا.

داوود الخطيب

قامت قوّات الاحتلال خلال اجتياحها الضّفّة الغربيّة عام 2002 باعتقال داوود الخطيب (44 عاماً - بيت لحم) الذي كان يعمل آنذاك ضابطاً في جهاز المخابرات الفلسطينيّة، وأصدرت حكماً عليه بالسجن لمدّة 18 عاماً ونصف. خلال فترة اعتقال الخطيب، تعرّض إلى جلطة دماغيّة؛ الأمر الذي استلزم إجراء عمليّة جراحيّة له.

كمال أبو وعر

خلال عام 2003 قامت قوّات الاحتلال باعتقال كمال أبو وعر (46 عاماً- جنين)، وأصدرت عليه حكماً بالسجن المؤبّد 6 مرات و50 عاماً. خلال أعوام اعتقال أبو وعر وبالتحديد عام 2019 أُصيب بورم سرطانيّ في الأحبال الصوتيّه، حيث كان يعاني أبو وعر من بحّة في صوته، وبعد تحويله إلى مشفى العفولة لإجراء منظار تبيّن أنّ هناك كتلة سرطانيّة. خضع أبو وعر لعدد من جلسات العلاج إلى أن تمّ ابلاغه خلال شهر 4 عام 2020 بأنّه قد شُفي تماماً من المرض.

في تموز 2020، خضع أبو وعر لعمليّة جراحيّة بهدف وضع أنبوب تنفُّس في الحلق، وانتقلت إليه عدوى فايروس كورونا؛ ما أدّى إلى حجره في عيادة سجن الرملة، وعلى الرغم من محاولات الضمير المتكرّرة لمكالمة أبو وعر هاتفيّاً خلال فترة حجره، إلّا أنّ قوّات الاحتلال استمرّت بالمماطلة بذلك لما يزيد عن الأسبوعين. على الرغم من أنّ أبا وعر كان قد تعافى من فايروس كورونا إلّا أنّ وضعه الصحّيّ بدأ بالتدهور بعد فترة إلى أن استُشهد بتاريخ 10/11/2020 بعد ظهور كتلة سرطانيّة جديدة في حنجرته.

أسرى العزل.. ظروف صعبة يعيشها الأسرى

تستخدم دولة الاحتلال سياسة عزل الأسرى انفراديّاً بشكل دائم متجاهلة بذلك طبيعة الأذى والضرر الجسديّ والنفسيّ الذي تحدثه هذه السياسة للأسرى، حيث تحرم دولة الاحتلال سنويّاً عشرات الأسرى من التواصل مع ذويهم ومن زيارة عائلاتهم، وتعمد إلى فصلهم عن العالم الخارجيّ، من خلال وضعهم في زنازين منفردة لفترات طويلة جدّاً. ويأتي كلّ هذا تحت ذريعة «الإخلال بأمن السجن أو الدولة». وتعرّض خلال هذا العام عدد من الأسرى إلى العزل الانفراديّ، وكان منهم الأسيرتان فدوى حمادة، وجيهان حشيمة،[21] والأسير وائل الجاغوب الذي روى لمحامي مؤسّسة الضمير تفاصيل عزله في سجن مجدّو قائلاً: «يحتوي قسم العزل في سجن مجدّو على 8 زنازين، 7 منها زنازين عزل انفراديّ باستثناء الزنزانة رقم 5 حيث تستوعب هذه الزنزانة شخصين، وتكون مساحة الزنزانة 2*3 متر مربّع، ويخرج الأسير بالعادة ما بين ساعة إلى ساعتين للفورة».

ويكمل الجاغوب قائلاً: «أقضي 22 ساعة من يومي في زنزانة مساحتها 6 مترات مربّعة، تحتوي على حمّام وتلفاز، ولا يُسمح لعائلتي بزيارتي منذ أشهر، ولا يسمح لي حتى بالاطمئنان عليهم هاتفيّاً». ولا يسلم الأسير في العزل من التفتيشات الدائمة، حيث أكّد الجاغوب أنّ قوّات الاحتلال تدخل يوميّاً إلى الزنزانة لتقوم بفحص الشبابيك، وتقوم بشكل دوريّ بتفتيش الزنزانة ثلاث مرّات أسبوعيّاً، وعلى الرغم من أنّ ظروف العزل قاسية بما فيه الكفاية، إلّا أنّ قوّات الاحتلال تقوم بتقديم طعام سيّئ للأسرى نوعاً وكمّيّةً.

يُذكر أنّ قوّات الاحتلال كانت قد نقلت الجاغوب إلى العزل نهاية شهر حزيران، حيث بقي 20 يوماً في ظروف عزل قاسية قبل أن يتمّ نقله إلى مركز تحقيق الجلمة، إذْ مكث 24 يوماً، وبعدها تمّت إعادته إلى العزل الانفراديّ لأسابيع عدّة.

توصيات لجنة أردان... كابوس مستمرّ يضيّق الخناق على الأسرى في السجون

في عام 2018، أُنشئت لجنة أردان بهدف تقييم أوضاع الأسرى الفلسطينيّين وظروف احتجازهم في السجون، وعمدت هذه اللجنة إلى إصدار توصيات من شأنها تضييق الخناق على الأسرى من خلال إصدار توصيات تهدف على سبيل المثال إلى تقليص عدد الكتب الموجودة لدى

21. للمزيد حول ظروف عزل الأسيرتين فدوى وجيهان انظر فصل الأسيرات من هذا التقرير.

الأسرى في السجون، وتقليص ساعات الفورة، ومصادرة الكتب التعليميّة، وغيرها من الأمور، حيث تطال هذه التوصيات الأسرى جميعاً فلا تستثني منهم طفلاً أو أسيرة. وعلى الرغم أن هذه اللجنة قد انحلت، إلا أن إدارة مصلحة السجون لا زالت تطبق التوصيات التي وضعتها، حيث شهد عام 2020 تصعيداً في سياسة الاحتلال في تقليص ما هو متوفّر للأسرى، فيقول الأسير نادر صدقة (44 عاماً- نابلس) في زيارة أُجريت له في سجن جلبوع، إنّ إدارة السجن تنوي شنّ حملة تهدف إلى تقليص عدد أرغفة الخبز، وإزالة ما يزيد عن 130 صنفاً من الكانتينا، وتخفيض كمّيّة الخضار والفواكه المتوفّرة للأسرى، وتخفيض قنوات التلفاز من 10 إلى 7 قنوات.

ضمانات المحاكمة العادلة

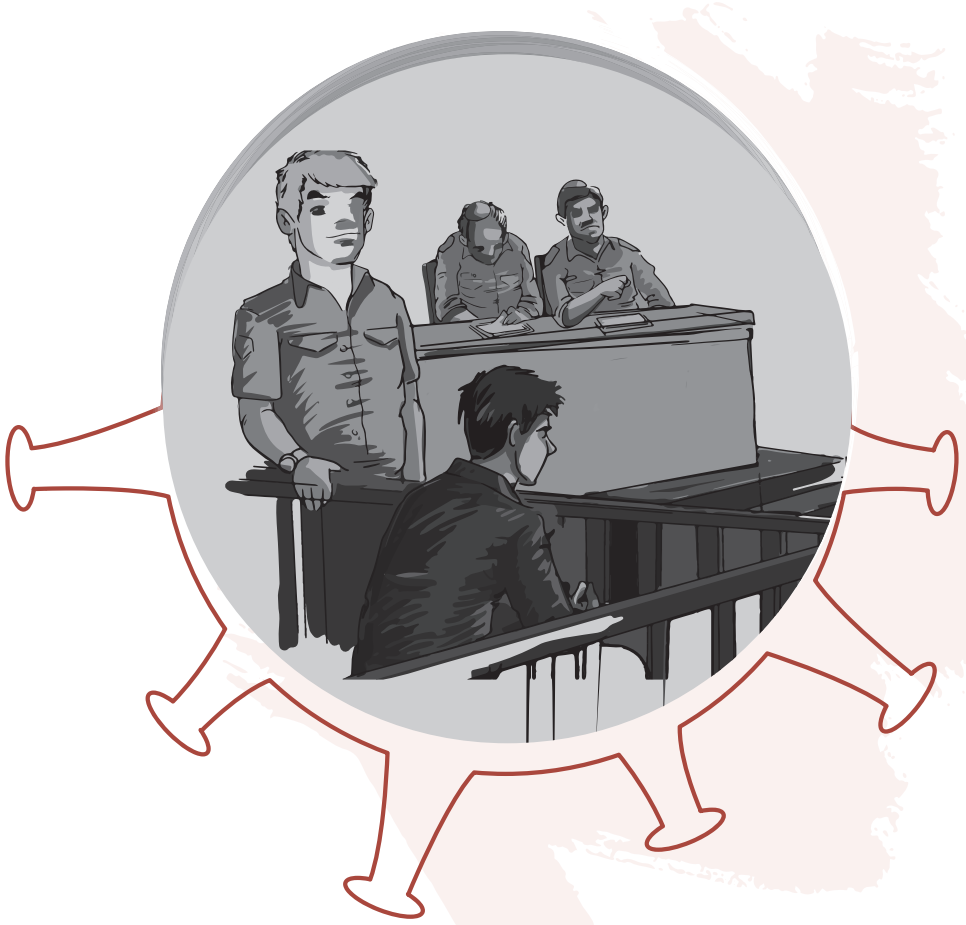

كفلت العديد من المواثيق الدوليّة حقّ الإنسان في الحصول على محاكمة عادلة، تشمل: عرض المعتقل على محاكم نظاميّة، مُنشأة بطريقة نزيهة، وضمان حقّ المعتقل في معرفة طبيعة الاتّهام الموجّه إليه وسببه، والحقّ في محاكمة علنيّة، وفي وجود مترجم فوريّ، والحقّ في توكيل محام، وتوفير التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه. وعلى الرغم من هذه الكفالة الدوليّة إلّا أنّ دولة الاحتلال تنتهك بشكل دائم هذه الحقوق المكفولة، حيث تفتقر محاكم الاحتلال العسكريّة إلى معايير النزاهة والشفافية خاصّةً وأنّ قضاتها خدموا في جيش الاحتلال، وتخلو المحاكم في الكثير من الأحيان من وجود مترجم فوريّ، وفي حال تواجده ففي كثير من الأحيان لا يقوم المترجمون بترجمة كلّ ما يتمّ خلال جلسة المحكمة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، حيث تنتهك دولة الاحتلال حقّ المعتقلين في الاستعانة بمحام، وفي الحّق في تسهيل إعداد المحامي والمعتقل للدفاع، وذلك من خلال سياسة حرمان المعتقل من لقاء المحامي، وتحرم مئات المعتقلين من حقّهم في إعداد دفاع حقيقيّ من خلال فرض الاعتقال الإداريّ عليهم، والذي لا يترك للمعتقل أو محاميه أيّ مجال لإعداد دفاع حقيقيّ، وذلك في ظلّ عدم معرفة المعتقل أو المحامي سبب الاعتقال. وتقوم دولة الاحتلال سنويّاً بمحاكمة مئات الفلسطينيّين مستندة إلى اعترافات ومعلومات تمّ الحصول عليها أثناء التحقيق مع المعتقلين، وممارسة مختلف أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة ضدّهم.[22]

هذا وتشمل هذه الانتهاكات أيضاً انتهاك حقّ الفلسطينيّين في التعبير عن الرأي، حيث تعتقل دولة الاحتلال سنويّاً عشرات الفلسطينيّين -إن لم يكن المئات- وتقدّم ضدّهم لوائح اتّهام تحتوي على بنود، جوهرها هو التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ، حيث تَعُدّ دولة الاحتلال منشورات الفلسطينيّين على مواقع التواصل الاجتماعيّ في الكثير من الأحيان من قبيل التحريض على دولة الاحتلال، وتقوم بحبس الفلسطينيّين لأشهر على خلفيّة الأمر، علماً بأنّ جزءاً كبيراً من هذه المنشورات لا يتعدّى كونه تعبيراً عن رأي سياسيّ، أو دعماً لفصائل سياسيّة لا أكثر.

وتعمد دولة الاحتلال سنويّاً إلى إصدار قوانين جديدة، أو تقوم بتعديل قوانين وأوامر عسكريّة سابقة؛ بهدف تضييق الخناق أكثر وأكثر على الفلسطينيّين. فخلال هذا العام شهدنا محاولات عدّة مشابهة شملت إصدار عدد من القوانين والأوامر العسكريّة التي انتهكت جزءاً كبيراً من حقوق المعتقلين في التواصل مع عائلاتهم، والحقّ في الحصول على استشارة قانونيّة،

22. للمزيد حول هذا الموضوع انظر فصل التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة.

والقدرة على التواصل مع المحامي بسريّة، وذلك بحجة جائحة كورونا وحالة الطوارئ التي تعمّ البلاد.[23] وكذلك قامت دولة الاحتلال بإعلان القطب الطلّابيّ الديموقراطيّ التقدّميّ -وهو أحد الكتل الطلّابيّة الموجودة بشكل أساسيّ في جامعة بيرزيت- منظّمةً إرهابيّة.[24]

1. تعديلات الاحتلال على الأمر العسكريّ 1827 وتأثيرها على عمل مؤسّسات حقوق الإنسان، وحقوق المعتقلين

منذ بداية الاحتلال الإسرائيليّ عام (1967) استخدمت دولة الاحتلال الجهاز القضائيّ العسكريّ ونظام الأوامر العسكريّة أداةً تنفيذيّةً لبسط الهيمنة والسيطرة على الشعب الفلسطينيّ، وقنّنت القمع وسوّغته بلغة قانونيّة تبدو شرعيّة، وتحترم على الأقل المعايير القانونيّة لدولة الاحتلال. وعلى مدار أكثر من 53 عاماً بُنيَ جهاز قضائيّ عنصريّ تمييزيّ حافظَ على مصالح دولة الاحتلال وأمنها على حساب مصالح وحقوق الشعب الفلسطينيّ الخاضع للاحتلال، بصورة مخالفة لصلاحيّات ومسؤوليّات دولة الاحتلال بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ فيما يتعلّق بعمليّة التشريع والقضاء، حيث نصّت الموادّ 43 من اتّفاقيّة لاهاي لعام 1907، والمادّتان 64 و66 من اتّفاقيّة جنيف الرابعة على صلاحيّة قيام الاحتلال بإصدار التشريعات، شريطة أن تُبقي دولة الاحتلال على القوانين المعمول بها في الأرض المحتلّة، وجهاز القضاء، وأنّ أيّ تشريع جديد يجب أن يكون بهدف إيفاء سلطة الاحتلال بالتزاماتها تجاه السكان، وأنّ المحاكم العسكريّة يجب ألّا تكون سياسيّة، ولغرض محاكمة أخطر المخالفات بحقّ قوّات الاحتلال. على الرغم من هذه النصوص إلّا أنّ دولة الاحتلال على مدى الأعوام الماضية قامت بتشريع ما يزيد عن 1800 أمر عسكريّ طالت جوانب الحياة اليوميّة للفلسطينيّين كافّة، وجرّمت جميع أشكال العمل السياسيّ والنقابيّ، وكلّ ما قد يُعدّ معارضاً للاحتلال وسياساته.

خلال عام 2020 رصدت مؤسّسة الضمير أحد التعديلات المهمّة وهو التعديل رقم 67 الذي جرى على الأمر العسكريّ رقم 1651 والمسمّى «الأمر بشأن تعليمات الأمن» - «صيغة موحّدة» - «يهودا والسامرة» (2009)، الذي يحمل رقم (1827). جاء هذا التعديل ليضيف على الأمر العسكريّ الأساسيّ بشأن إجراءات المحاكمات وتعريف الجرائم، ما ورد في قانون الإرهاب الذي أُقرّ في دولة الاحتلال في العام (2016)، خاصّة فيما يتعلّق بتعريف «مادّة ضارّة»، «سلاح ناريّ»، «أسلحة»، و«سلاح كيميائيّ بيولوجيّ وإشعاعيّ»... وغيرها. ويمكن القول إنّ إحدى أبرز

23. انظر الفصل الخاصّ بالأسرى في ظلّ جائحة كورونا.
24. للمزيد حول هذا الموضوع انظر فصل طلبة أساتذة جامعيّون من هذا التقرير.

النقاط التي وردت في هذا الشأن هو ما ورد حول تعريف الممتلكات بشكل عام، والممتلكات التي لها علاقة في تنفيذ مخالفة، وممتلكات الإرهاب، ومفهوم العمل بهذه الممتلكات، إذ شملت هذه التعريفات الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والحقوق في هذه الممتلكات كافّةً وما ينتج عن هذه الممتلكات من أرباح. كما جاء تعريف العمل بالممتلكات بشكل فضفاض ليشمل كلَّ مَنْ منحَ وتلقّى لاستثمارٍ وحيازةٍ وتحويلٍ وغيرها.

أما فيما يتعلّق بتعريف «ممتلكات الإرهاب»، فقد جاءت لتشمل أوسع قدر ممكن من الاحتمالات، فهي بالدرجة الأولى ممتلكات أيّ منظّمة «غير مشروعة»، وعند تحديد ماهيّة المنظّمة «غير المشروعة»، يُستخدم التعريف الواسع الذي أدرجته أنظمة الطوارئ البريطانيّة لعام (1945)، وتحديداً المادّة (84) منها. ولا تقتصر هذه الممتلكات على ما تسيطر عليه المنظّمة فعليّاً، بل تطال الممتلكات التي تمّ تحويلها لآخرين أو بالشراكة مع آخرين.

أمّا الشقّ الثاني من تعريف «ممتلكات الإرهاب» فينطبق على كلّ غرض كان ذا صلة بارتكاب مخالفة بموجب المادّة (251) من الأمر العسكريّ (1651)، فيما يتعلّق بالتحريض، أو دعم منظّمة معادية، أو أيّ من المخالفات الواردة في الإضافة الأولى للأمر العسكريّ (1651). وهذا يشمل قائمة طويلة من الأفعال التي جرّمتها قوّات الاحتلال من عمل سياسيّ وانتماء لأيّ حزب سياسيّ فلسطينيّ، وصولاً لإلقاء الحجارة، وصبغت هذه الأفعال جميعها بصبغة الإرهاب. وجاء استبدال المادّة (60) من الأمر العسكريّ (1651) التي تحدّثت عن وضع اليد على أيّ بضائع أو أغراض أو شهادات أو حتّى حيوانات تمّ استخدامها في تنفيذ مخالفة لهذا الأمر، أو مُنِحت مكافأةً لتنفيذ مخالفة، أو لتسهيل تنفيذ مخالفة. وجاءت المادّة (60) من تعديل (المادّة 6 من الأمر 1827) لتضيف إلى ما ذُكر ممتلكات تابعة لمنظّمة غير مشروعة. وتضيف المادّة أنّه يحقّ وضع اليد على أيّ بضائع تساوي في قيمتها قيمة البضائع التي توجب وضع اليد عليها، أو إذا كانت البضائع التي يجب وضع اليد عليها أموالاً، فيمكن السيطرة على أيّ مال آخر يملكه، أو بحوزته، أو بسيطرته، أو في حسابه البنكيّ، والمقصود هنا حسابات الأفراد أو المنظّمات.

وأضاف الأمر (1827) موادَّ جديدة تتعلّق بالعقوبات التي ستُفرض على من يقوم باستخدام ممتلكات بهدف تنفيذ مخالفة أو المكافأة على تنفيذ مخالفة، وذلك بالسجن عشر سنوات وفرض غرامة ماليّة، وحتّى لو كان متلقّي هذه المكافأة شخص لم يُنفّذ، أو لم ينوِ تنفيذ المخالفة نفسها. كما يفرض الأمر عقوبة بالسجن سبع سنوات لمن لم يقصد استخدام الممتلكات بهدف

تنفيذ مخالفة، ولكنّه كان على دراية أنّ هناك احتمالاً لأنْ تُنفّذ مخالفة. وتكون عقوبته بالسجن سبع سنوات إذا قام بأيّ عمل بممتلكات تابعة لمنظّمة «غير شرعيّة»، أو نقل ممتلكات لمنظّمة "غير شرعيّة". كما تمّت إضافة عقوبة السجن خمس سنوات لمن يقوم بالتحضير لتسهيل تنفيذ مخالفة عقوبتها السجن عشر سنوات. وإذا كانت المخالفة عقوبتها السجن المؤبّد يعاقب بالسجن خمسة عشر عاماً، إذا ما أسهم في تأهيل مكان مناسب لتنفيذ مخالفة، أو زوّر أوراقاً، أو أعدّ أدوات، أو جمع معلومات، بهدف تنفيذ المخالفة، أو ساعد في توفير وسيلة هرب كتجهيز طريق أو نفق.

وبالنظر إلى الواقع الفلسطينيّ، نجد أنّ هناك ارتباطات عدّة لهذه التعديلات بالواقع الفلسطينيّ، أبرزها قضيّة الرسائل التي يتمّ توجيهها إلى البنوك العاملة في الأرض المحتلّة حول حسابات المعتقلين والأسرى والشهداء، على اعتبار أنّ هناك صلاحيّة بمصادرة الأموال المتوفّرة في هذه الحسابات تحت بند أنّها تُمنح «كمكافأة»على ارتكاب مخالفة. إلّا أنّ ما هو أخطر من مجرّد توجيه هذه الرسائل هو استحداث وضع اليد على ممتلكات منظّمة "غير شرعيّة" بناءً على هذه التعريفات الفضفاضة، واستخدام أنظمة الطوارئ البريطانيّة، الملغاة أصلاً، لإتاحة مساحة واسعة جدّاً للقائد العسكريّ ليعلن عن أيّة منظّمة، أو نقابة، أو حزب، أو حركة طلّابيّة، أو نادٍ رياضيّ، أو أيّة جهة أخرى منظّمةً «غير شرعيّة». وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وغالبيّة الأحزاب والحركات الطلّابيّة قد أُعلنت مسبقاً تنظيمات "غير شرعيّة" بموجب الأوامر العسكريّة الإسرائيليّة وأنظمة الطوارئ المذكورة سابقاً[25]. هذا وشمل تعديل الأمر العسكريّ أيضاً إدخال تعديلات على عقوبة من يقف على رأس منظّمة "غير شرعية"، أو له دور في توجيه منظّمة كهذه بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجن (25) سنة. وإذا نفّذت هذه المنظمة مخالفة القتل العمد فالعقوبة تكون بالسجن المؤبّد، ومن يشغل منصباً في هذه المنظمة يعاقب بالسجن عشر سنوات.

ولا يمكن قراءة هذا التعديل بمعزل عن مجمل الأوامر العسكريّة التي تُنظّم عمل المحاكم العسكريّة والإجراءات القضائيّة، والصلاحيّات الممنوحة للقائد العسكريّ أو أيّ جنديّ من قوّات الاحتلال، وخاصّة صلاحيّة القائد العسكريّ في إصدار أيّ إعلان عن أيّة جهة بأنّها «غير شرعيّة» بموجب «موادّ سريّة». ولا يمكن الاستئناف على هذا القرار أمام المحكمة العسكريّة، ويمكن فقط الاعتراض أمام لجنة عسكريّة خاصّة. ويجدر التأكيد هنا على التعسّف باستخدام

25. List of organizations Declared as unlawful associations, No legal frontiers, last updated in 2010. Available at: http://nolegalfrontiers.org/military-orders/mil089ed2.html?lang=en.

«الموادّ السريّة»، كما تُستخدم بتعسّف في ملفّات الاعتقال الإداريّ، والتي أكّدت مختلف لجان الأمم المتحدة، كفريق الأمم المتحدة العامل المعنيّ بمسألة الاحتجاز التعسفي، ولجنة مناهضة التعذيب، أنّ الشكل الذي تمارس به سلطات الاحتلال الاعتقال الإداريّ هو اعتقال تعسُّفيّ بل قد يرتقي لمستوى التعذيب النفسيّ.[26]

ولا يمكن التغاضي عن أنّ معظم التعديلات الأخيرة نقلت عبء الإثبات إلى المتّهم، حيث تنصّ التعديلات على أنّه يجب على المشتبه به أن يثبت أنّه ليس عضواً في «منظّمة غير قانونيّة»، أو أنّ الممتلكات التي تمّ وضع اليد عليها لا تعود لمنظّمة غير قانونيّة، أو لم يتمّ استخدامها في ارتكاب مخالفة ما. وتخالف دولة الاحتلال بهذا أحد المبادئ القانونيّة الراسخة التي تضع عبء الإثبات على المدّعي (البيّنة على من ادّعى).[27]

2. مقترح تشريع إسرائيليّ جديد لتجريم العمل الحقوقيّ المناهض للاحتلال

شهد عام 2020 خطوة جديدة للتشويش على العمل الحقوقيّ المناهض للاحتلال، حيث قدّم عدد من أعضاء الكنيست وهم: آي دختر ومتان كوهن وآخرون، مشروع قانونٍ لتعديل المادّة 114(ج) من قانون العقوبات الإسرائيليّ لتوسيع مصطلح «الدولة الأجنبيّة»، حيث تفرض المادّة 114(أ) عقوبة بالسجن خمسة عشر عاماً على أيّ شخص تواصل مع عميلٍ أجنبيّ من دون تقديم تفسير لهذا التواصل، أمّا النصّ الأصليّ للمادّة 114 (ج) فتعرّف العميل الأجنبيّ على النحو الآتي: «كلّ من يتوفّر أساس معقول للاشتباه بأنّه عمل، أو أُرسل ليعمل، من قِبل أو لصالح دولة أجنبيّة أو تنظيم إرهابيّ في جمع معلومات سرّيّة، أو في أعمال من شأنها المسّ بأمن إسرائيل، وكذلك كلّ مشتبه به على أساس معقول بالعضويّة في تنظيم إرهابيّ، أو الصّلة به، أو العمل بالوكالة عنه».

ويقترح المشروع تغييراً اصطلاحيّاً بحيث تتمّ الاستعاضة عن مصطلح «دولة أجنبيّة» بـ «كيان سياسيّ أجنبيّ» كما تعرّفه المادة 36(أ) من قانون الجمعيّات الإسرائيليّ، فالتعريف الوارد في قانون الجمعيّات يشمل اتّحاداً أو ائتلافاً أو مجموعة من الدول الأجنبيّة، سلطة محلّيّة أو إقليميّة لدولة أجنبيّة أو عضواً في ائتلاف من الدول الأجنبيّة، أمّا الكيان الأجنبيّ فيشمل السلطة الفلسطينيّة أو شركة أُسّست وفقاً لقوانين أجنبيّة. وفي توطئتهم للمشروع، يذكر مُقدّم

26. للمزيد حول الاعتقال الإداريّ انظر الفصل الخاصّ بذلك من هذا التقرير.
27. للمزيد حول هذا الموضوع انظر https://bit.ly/3aYWSjy.

مُقترح التعديل بصريح العِبارة السلطة الفلسطينيّة والاتّحاد الأوروبيّ، حيث يدّعي أعضاء الكنيست بأنّ تعريف الدولة الأجنبيّة الحالي في قانون العقوبات بالٍ ولا يتناسب مع ممّيزات الساحة الدوليّة التي تتعامل معها إسرائيل. ويضيف مقترح المشروع: «انضمّ إلى الحلبة الدوليّة لاعبون جُدد مثل السلطة الفلسطينيّة (وهي ليست دولة وغير معرّفة على أنّها تنظيم إرهابيّ) والاتّحاد الأوروبيّ (وهو ليس دولة كذلك) وشركات أجنبيّة تمثّل دولاً أجنبيّة أو تعمل بالنيابة عنها». ويمثّل توسيع تعريف «الدولة الأجنبيّة» المحتمل مثالاً صارخاً لمحاولات تضييق الخناق على مؤسّسات وجمعيّات حقوق الإنسان.

وكما يتّضح من دوافع المشروع فإنّه يستهدف صراحةً المؤسّسات التي تتعاون مع الاتّحاد الأوروبيّ أو تتلقّى دعماً منه ومن السلطة الفلسطينيّة. يسعى هذا المشروع إلى نصب المزيد من الحواجز أمام العمل الحقوقيّ من خلال تصويره كتخابر مع جهات أجنبيّة. ويجرّمُ تبنّي هذا الاصطلاح في قانون العقوبات عمل مؤسّسات حقوق الإنسان، ويخضعهم للرقابة والملاحقة والاتّهامات الإسرائيليّة المستمرة. وإذا ما نظرنا إلى هذا المشروع في سياق أوسع يشمل قوانين سابقة، كقانون مكافحة حملة المقاطعة، وقانون «شفافية المؤسّسات غير الحكوميّة» فإن مشروع القانون، في حال سنّه، سيكون تصعيداً خطيراً، لا بصفته يضيّق الخناق على المؤسّسات الحقوقيّة فحسب، ولكن كذلك بتحويله العمل الحقوقيّ إلى مخالفة جنائيّة خاصّة وأنّ التعريف الإسرائيليّ لجمع المعلومات السرّيّة، أو العمل لصالح جهة أجنبيّة، أو تهديد الأمن هو فضفاض بطبيعة الحال وقد يشمل بعد هذا التعديل، مواجهة الانتهاكات الإسرائيليّة وفضحها. ومن الجدير ذِكره أنّ هذا المشروع يتكامل مع جهود عدائيّة تقوم بها جهات موالية لإسرائيل في الضغط على الاتّحاد الأوروبي وشركاء آخرين للكفّ عن دعم مؤسّسات حقوق الإنسان الفلسطينيّ، أو تقييده باشتراطات تعجيزيّة تدفع المؤسّسات الحقوقيّة الفلسطينيّة إلى رفضه.

3. النوّاب الفلسطينيّون استهداف مستمر...

تشمل اعتقالات دولة الاحتلال فئات الشعب الفلسطينيّ كافّة، حيث تطال هذه الاعتقالات والانتهاكات القادة السياسيّين والنواب الفلسطينيّين بشكل دائم؛ بهدف إضعاف الجسم السياسيّ الفلسطينيّ، ومنع هؤلاء النوّاب والقادة من أداء دورهم الطبيعيّ في الحياة السياسيّة والمجتمعيّة[28]، فمنذ نشأة المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ عمدت قوّات الاحتلال إلى التضييق

28. اعتقال الديموقراطيّة: ملاحقة نوّاب المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ، مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير لحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 20 شباط 2018، متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rdeJJa.

على أعضائه من خلال اعتقالهم بشكل متكرّر، وتجلّى ذلك باعتقال ما يزيد عن ثلث أعضاء المجلس التشريعيّ بعد انتخابات عام 2006؛ الأمر الذي تسبّب بعرقلة عمل المجلس.[29]

وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات قواعد القانون الدوليّ التي تؤكّد على حقّ الأفراد في إبداء آرائهم السياسيّة، وعدم جواز اعتقالهم على هذه الخلفيّة، فكما جاء في نصّ المادّة 2 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة أن: «تتعهّد كلّ دولة طرف في العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أيّ تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسيّ أو غير السياسيّ، أو الأصل القوميّ أو الاجتماعيّ، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب»،[30] وعلى الرغم من هذه الكفالة فإنّ دولة الاحتلال تقوم بشكل دوريّ باعتقال القادة السياسيّين الفلسطينيّين كجزء من سياسات الاحتلال المستمرّة لقمع سير العمليّات السياسيّة الفلسطينيّة، وقمع ممارسة الشعب الفلسطينيّ حقّه في تقرير المصير.

خلال عام 2020 قبع ما يزيد عن عشرة نوّاب في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، وكان من بينهم النائب مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، والنائبة خالدة جرّار[31]. واستمرّت دولة الاحتلال خلال هذا العام باعتقال النوّاب إداريّاً، حيث تقوم بزجّهم في سجونها دون تقديم أيّ دليل ضدّهم، وكان من بين هؤلاء النوّاب النائب حسن يوسف، وعزّام سلهب، ومحمد النتشة، ومحمد أبو طير، ومحمد أبو جحشيّة، ونزار رمضان، وخالد طافش، وأحمد عطوان. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ النائب حسن يوسف قد تعرّض للاعتقال مرّتين خلال هذا العام، وفي كلا المرتين تمّ وضع النائب يوسف في الاعتقال الإداريّ دون تقديم أيّة لائحة اتّهام له[32]. وخلال جلسات تثبيت أوامر الاعتقال الإداريّ للنائب يوسف تحاول نيابة الاحتلال دائماً التذرُّع بانتماء النائب إلى أحد التنظيمات المحظورة، ومشاركته بأنشطة سياسيّة تابعة لها؛ الأمر الذي يؤكّد وجود قدر من الخطورة الذي يستوجب اعتقاله إداريّاً للمحافظة على أمن دولة الاحتلال.

29. اعتقال نوّاب المجلس التشريعي الفلسطينيّ، مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان/ منشور في نيسان 2020، متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3kst1Dr.

30. انظر العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، اعتُمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 2200 ألف (د21-) بتاريخ 16 كانون الأوّل 1996، منشور في: مجموعة صكوك دوليّة، المجلد الأوّل، الأمم المتّحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع1 A.94.XIV-Vol.1, Part 1، ص 28.

31. للمزيد حول النائبة خالدة جرار انظر البروفايل الخاصّ بها:
https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%B1.

32. للمزيد حول قضيّة النائب حسن يوسف أنظر البروفايل الخاصّ به:
https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81.

4. مبالغ ماليّة باهظة تجنيها دولة الاحتلال من الغرامات المفروضة على الأسرى

تجني دولة الاحتلال سنويّاً مئات آلاف الشواقل ضمن إطار سياستها في فرض الغرامات الماليّة على الأسرى الفلسطينيّين، حيث تفرض دولة الاحتلال على عدد كبير من الأسرى دفع غرامات ماليّة، أو كفالات ماليّة تتمّ مصادرتها في حال عدم الالتزام بشروط دولة الاحتلال. تمكّنت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 من رصد مبالغ الغرامات التي فرضتها دولة الاحتلال على المعتقلين ممن تابعتهم مؤسسة الضمير وصدر بحقهم أحكام خلال عام 2020، ووصل مجموع الغرامات الماليّة التي تمكّنت مؤسّسة الضمير من رصدها في هذا السياق 265300 شيكل إسرائيليّ. يُذكر أنّ مؤسّسة الضمير تمكّنت من رصد هذا المبلغ من 90 معتقلاً، وهو مبلغ مرتفع جدّاً خاصة إذا ما أُخذ من ضمن عدد الفلسطينيّين الذين تقوم دولة الاحتلال باعتقالهم سنويّاً. وتأتي سياسة الاحتلال في فرض الغرامات الماليّة على الفلسطينيّين في إطار سياسة عامّة تهدف إلى استغلال الفلسطينيّين اقتصاديّاً، خاصّةً وأنّ دولة الاحتلال لا تكتفي فقط بإصدار أحكام على الفلسطينيّين تشمل تغريمهم بمبالغ باهظة، وإنّما يمتدّ الأمر ليشمل وضعهم في سجون دون تزويدهم بمستلزماتهم كافّة؛ ما لا يترك لهم المجال إلّا لشراء هذه المستلزمات من خلال كانتينا السجن.[33]

مبالغ الغرامات المالية للحالات التي تابعتها مؤسسة الضمير خلال عام 2020

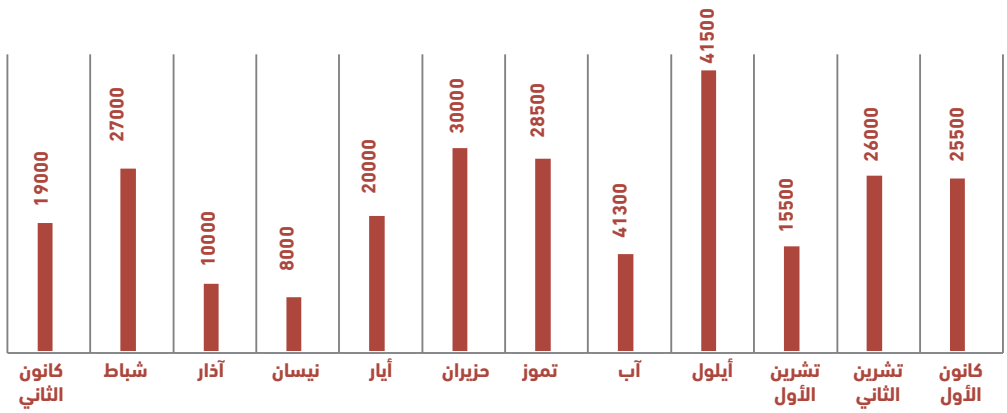

33. للمزيد حول الاستغلال الاقتصاديّ لدولة الاحتلال للمعتقلين الفلسطينيّين، انظر دراسة مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في هذا المجال: https://bit.ly/3b0YQ30.

الاعتقال الإداري

1. الاعتقال الإداريّ سياسة مستمرّة

تعتقل قوّات الاحتلال سنويّاً مئات الفلسطينيّين وتقوم بوضعهم في الاعتقال الإداريّ الذي يجيز اعتقال الفلسطينيّين دون تقديم لائحة اتّهام، أو تحديد مدّة الاعتقال، حيث يتمّ إصدار أمر اعتقال إداريّ للمعتقل لمدّة تتراوح ما بين الشهرين والستة أشهر، ويمكن تجديد هذه المدّة بشكل متكرّر[34]. وعلى الرغم من إجحاف هذه السياسة وقسوتها على المعتقلين إلّا أنّ دولة الاحتلال تعمد إلى استخدامها في مواجهة مختلف الفلسطينيّين بما يشمل ذلك الأطفال والنساء، والنوّاب والصحافيّين. وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه السياسة أبسط مبادئ حقوق الإنسان حيث تحرم المعتقلين من معرفة سبب اعتقالهم من خلال الادّعاء بوجود ملفّ ومعلومات سريّة لا يمكن الكشف عنها تستدعي اعتقال الشخص، وتخالف دولة الاحتلال بذلك أبسط المبادئ التي وضعها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، اللذان نصّا على ضرورة إعلام المتّهم بأيّة تهمة توجَّه إليه، وأن يتمّ تمكين المعتقل من إعداد الدفاع الخاصّ به[35].

خلال عام 2020 أصدرت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ 1114 أمر اعتقال إداريّ –ما بين أوامر تجديد وأخرى جديدة– كان من بينها أوامر اعتقال إداريّ بحقّ نوّاب من المجلس التشريعيّ وأوامر اعتقال إداريّ بحقّ صحافيّين، كان منهم: عامر توفيق أبو هليّل، ومجاهد السعدي، ونضال أبو عكر، ومصعب سعيد، وسامي العاصي، وعزت الشنّار والصحافيّة بشرى الطويل.

2. حملة اعتقالات كبيرة تطال كبار السنّ والمرضى

نهاية عام 2020، قامت قوّات الاحتلال بشنّ حملة اعتقالات كبيرة، طالت ما يزيد عن 50 فلسطينيّاً ممّن تزيد أعمارهم عن 45 عاماً، وقامت بوضع الغالبيّة العظمى منهم في الاعتقال الإداريّ على الرغم من معاناة الجزء الأكبر منهم من أوضاع صحّيّة حرجة، وأمراض مزمنة تشمل أمراض القلب، والضغط، والسكّري، وغيرها. وبرزت خلال هذه الحملة قضيّة الأسير إسحاق يونس (75 عاماً– رام الله) الذي قامت قوات الاحتلال الإسرائيليّ باعتقاله بتاريخ 27/12/2020 من منزله، حيث اقتحمت قوّات الاحتلال منزله فجراً وتمّ نقله فيما بعد إلى سجن عوفر، حيث صدر بحقّه أمر اعتقال إداريّ لمدة 4 أشهر، وبتاريخ 15/1/2021، ثبّتت

34. للمزيد حول الاعتقال الإداريّ انظر «الاعتقال الإداريّ ملفّ سريّ يلاحق الفلسطينيّين، مؤسّسة الضمير، منشورة بتاريخ 28/11/2019. متوفّر عبر الرابط: https://bit.ly/2Ohg045.

35. انظر المادّة 11 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والموادّ 9 و14 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة.

محكمة الاحتلال العسكريّة أمر الاعتقال الإداريّ بحقّ يونس دون أيّ اكتراث لوضعه الصحّيّ، حيث يعاني الأسير إسحاق يونس من مشاكل مزمنة في شرايين القلب، وكذلك من آلام حادّة في الظهر، وفتق في الأمعاء، وهو بحاجة إلى عمليّة منظار، وعلى الرغم من كلّ هذه الظروف الصحّيّة التي يعاني منها يونس، وعلى الرغم من كبر سنه إلّا أنّ دولة الاحتلال تجاهلت كلّ هذه العوامل، وقامت باعتقاله متجاهلة انتشار فايروس كورونا ومدى خطورة وضع معتقل بوضع يونس الصحّيّ في مثل ظروف المعتقلات هذه. يُذكر أنّ هذا الاعتقال هو ليس الأوّل الذي يتعرّض له إسحاق يونس، حيث تعرّض فيما سبق للاعتقال الإداريّ أكثر من مرّة، وخلال عام 2006 عرقلت دولة الاحتلال محاولاته السفر بهدف العلاج، حيث منعته من السفر لأشهر عدّة قبل أن يتمّ السماح له بذلك.

3. التحويل من الاعتقال الإداريّ إلى القضايا أو بالعكس

منذ سنوات عدّة تقوم قوّات الاحتلال باستخدام سياسة تحويل الأسرى الفلسطينيّين من الاعتقال الإداريّ إلى الاعتقال على خلفيّة قضايا أو العكس، بحيث أصبح من الصعب على أيّ معتقل فلسطينيّ أن يكون متيقّناً ما إذا كان سيتمّ الإفراج عنه، أم أنّ قوّات الاحتلال ستقوم بإصدار أمر اعتقال إداريّ له قبل ساعات من موعد الإفراج عنه، أو أنّها ستتمكّن من بناء ملفّ قانونيّ ضدّه لتتمّ محاسبته على قضيّة جديدة. رصدت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 عشرات الحالات التي تعرّضت لمثل هذه الممارسات، وكان من بينها: الأسير نصّار جردات، وأحمد قطامش، ورشاد نصر، وزاهي الششتري، وسائد مصري، وإيهاب مسعود وعشرات الأسرى غيرهم.

رضا زدوق

بتاريخ 10/12/2019 قامت قوّات الاحتلال باعتقال رضا زدوق (31 عاماً- بيت لحم) وبعد أيّام عدّة قدّمت نيابة الاحتلال العسكريّة لائحة اتّهام ضدّ المعتقل، واحتوت لائحة الاتّهام على بند واحد وهو «مخالفة» تعود إلى بداية عام 2018، وبتاريخ 31/5/2020 صدر قرار المحكمة العسكريّة النهائيّة في قضية زدوق بعد التوصّل إلى اتّفاق يقضي بأن يتمّ الاكتفاء بمدّة الاعتقال. على الرغم من هذا الاتّفاق، وإقرار المحكمة به إلّا أنّ موقف نيابة الاحتلال كان واضحاً، حيث أكّدت النيابة أنّها لن توافق على قرار الإفراج عن زدوق، وأنّها ستقوم بإصدار أمر اعتقال إداريّ بحقّه، وهو ما حصل بالفعل حيث تنصّلت نيابة الاحتلال من الاتّفاق الذي

تمّ عقده، وقامت بإصدار أمر اعتقال إداريّ للمعتقل لمدّة 4 شهور ينتهي بتاريخ 30/9/2020.

تُظهر حالة المعتقل زدوق مدى تعسّف نيابة الاحتلال في تعاملها مع الفلسطينيّين، حيث إنّ اعتقال زدوق منذ البداية كان إشكاليّاً، فزدوق هو ليس المعتقل الأوّل الذي تقوم قوّات الاحتلال باعتقاله بعد مرور عام وأكثر على «مخالفات» تدّعي دولة الاحتلال قيام الفلسطينيّين بها، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنّ نيابة الاحتلال تجاهلت في قضية زدوق الاتّفاق الذي توصّلت إليه مع محامي المعتقل، وفي اللحظات الأخيرة قامت بإصدار أمر اعتقال إداريّ بحقّ المعتقل؛ الأمر الذي يوضّح أنّ لنيابة الاحتلال معاييرها التي تضعها لكلّ معتقل، بحيث لا تكترث النيابة لأحكام المحاكم، ولا حتّى للصفقات التي يتمّ عقدها، وتعمد إلى استخدام سياسة الاعتقال الإداريّ ملاذاً لها في حالة أيّ معتقل لا ترغب النيابة في إطلاق سراحه.

وجدي ضراغمة حالة تجسّد همجيّة الاحتلال...تداخل ما بين قضيّتين وأوامر اعتقال إداريّ

الاسم: وجدي عادل محمد ضراغمة

تاريخ الميلاد: 20/1/2000

تاريخ الاعتقال: 13/2/2020

سكّان مخيم الدهيشة / بيت لحم

بتاريخ 13/2/2020 اقتحمت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ منزل وجدي ضراغمة في ساعات الفجر الأولى، وقامت باعتقاله، وبعد ما يقارب الأسبوع على اعتقال ضراغمة، قدّمت نيابة الاحتلال العسكريّة لائحة اتّهام ضدّه تحتوي على بند واحد، وهو التحريض عبر موقع فيسبوك، حيث شمل هذا البند 6 نقاط فرعيّة جميعها تشير إلى ادّعاء الاحتلال نشر ضراغمة صوراً وملصقات فيها تأييد لأحزاب سياسيّة محظورة، وصوراً لشهداء وقادة وطنيّين. خلال المداولات التي جرت في تلك الجلسة، طلبت نيابة الاحتلال تمديد توقيف ضراغمة حتّى نهاية الإجراءات إلّا أنّ محامي مؤسّسة الضمير طالب بالإفراج عن المعتقل خاصّة في ظلّ وجود سوابق قضائيّة قضت بالإفراج عن معتقلين بلوائح اتّهام مشابهة للائحة ضراغمة، وهو ما أقرّه القاضي العسكريّ في هذه الجلسة.

في قراره، أكّد القاضي أنّه على الرغم من ارتكاب المعتقل مخالفة واضحة تتمثّل في التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ إلّا أنّ هذه المخالفة لا تستلزم اعتقاله إلى حين انتهاء إجراءات

المحاكمة، وعليه أقرّ القاضي الإفراج عن ضراغمة بشرط كفالة ماليّة 2500 شيكل، وكفالة طرف ثانٍ شخصين بقيمة 2500 شيكل، والالتزام بحضور الجلسات في المستقبل، مع إعطاء النيابة مهلة 72 ساعة للاستئناف على هذا القرار. لم تكن وجهة نظر نيابة الاحتلال متوافقة مع قرار القاضي في الإفراج عن ضراغمة، فخلال ال72 ساعة التي تمّ منحها للنيابة للاستئناف على القرار، أصدر القائد العسكريّ للمنطقة قراراً باعتقال ضراغمة إداريّاً لمدّة 6 أشهر.

بتاريخ 13/8/2020 وقبل أيّام من انتهاء أمر الاعتقال الإداريّ لوجدي ضراغمة، حوّلت قوّات الاحتلال وجدي إلى مركز تحقيق المسكوبيّة للتحقيق معه حول شبهات جديدة بحقّه. مُدّد اعتقال ضراغمة 4 مرّات لغايات استكمال التحقيق معه بما مجموعه 27 يوماً في التحقيق، وخلال هذه الفترة، جُدّد أمر الاعتقال الإداريّ للمعتقل مرّة ثانية. بتاريخ 31 آب عقدت جلسة تثبيت المعتقل، وصدر قرار يقضي بتقصير مدّة الاعتقال الإداريّ لوجدي ضراغمة وانتهائه بتاريخ 31 آب 2020؛ وذلك لوجود ملفّ جديد ضدّ المعتقل، وبتاريخ 6/9/2020 قدّمت نيابة الاحتلال لائحة اتّهام جديدة ضدّ المعتقل وجدي، حيث احتوت هذه اللائحة ما يزيد عن 10 بنود.

يُبرز ملفّ ضراغمة بشكل واضح السياسة العنصريّة التي تتبنّاها محاكم الاحتلال العسكريّة ضدّ شريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطينيّ، وتعسّف سلطات الاحتلال باستخدام صلاحيّاتها في الاعتقال الإداريّ، حيث تقوم دولة الاحتلال بإصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّ العديد من الفلسطينيّين بعد صدور قرار بالإفراج عنهم، وذلك لغايات عرقلة عمليّة الإفراج، وفيما بعد قامت بإصدار أمر اعتقال إداريّ للمعتقل على الرغم من خضوعه للتحقيق، وفور تمكّنها من إعداد ملفّ قانونيّ ضدّه، قامت بتقصير قرار اعتقاله الإداريّ لغايات تحويل خلفيّة اعتقاله إلى قضيّة بدلاً من الاعتقال الإداريّ. وتُظهر هذه الممارسات ما بين الاعتقال الإداري والقضايا طبيعة استخدام سلطات الاحتلال الاعتقال الإداريّ بديلاً عن المحاكمة عند عدم القدرة على إثبات الشبهات. يُذكر أنّه حتّى كتابة هذا التقرير لا زال ضراغمة يحاكم على لائحتين بجلسات مختلفة.

4. إضرابات الأسرى الفرديّة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداريّ

منذ سنوات، يقوم الأسرى الفلسطينيّون باستخدام سياسة الإضراب عن الطعام، سواء أكان ذلك فرديّاً أو جماعيّاً لغايات مواجهة مختلف سياسات الاحتلال الإسرائيليّ التي تشمل خوضهم إضرابات عن الطعام احتجاجاً على ظروف السجن، أو على عزلهم، أو غيرها من السياسات، إلّا أنّ أبرز سياسات الاحتلال التي كثيراً ما يلجأ الأسرى إلى مواجهتها بالإضراب عن الطعام هي سياسة الاعتقال الإداريّ، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير بشكل منفرد 33 حالة إضراب عن الطعام خلال عام 2020، وعلى الرغم من تنوّع أسباب خوض الإضراب عن الطعام، إلّا أنّ الجزء الأكبر من هذه الاعتقالات كان احتجاجاً على اعتقالهم إداريّاً.

وبرزت خلال هذا العام قضيّة الأسيرين ماهر الأخرس وعبد الرحمن شعيبات، ففي تاريخ 27 تموز 2020 اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ ماهر الأخرس (49 عاماً- جنين)، وتمّ نقله إلى معتقل حوّارة، حيث أعلن إضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله. فيما بعد، قامت دولة الاحتلال بتحويل الأخرس إلى الاعتقال الإداريّ، وأصدرت بحقّه أمر اعتقال إداريّ لمدّة 4 شهور، ونُقل على إثر ذلك إلى سجن عوفر. تجاهلت دولة الاحتلال إضراب الأخرس عن الطعام إلى أن بدأ وضعه الصحي بالتدهور حيث قامت بنقله إلى عيادة سجن الرملة، وبقي حتّى مطلع شهر أيلول، حيث نُقل الأخرس بعد ذلك إلى مستشفى كابلان الإسرائيليّ.[36]

بتاريخ 23 أيلول 2020، قامت محكمة الاحتلال الإسرائيليّة بإصدار قرار يقضي بتجميد اعتقال الأخرس إداريّاً، حيث جاء هذا القرار خدعةً إسرائيليّة، ومحاولةً للالتفاف على إضراب الأخرس إداريّاً من خلال إيهامه وإيهام المؤسّسات الحقوقيّة بأنّ قرار الاعتقال الإداريّ مجمّد، وأنّ ذلك من شأنه أن يشكّل حافزاً للأخرس لإنهاء إضرابه عن الطعام. أدركت المؤسّسات الحقوقيّة والأخرس ذلك، عقب تقدّم محاميته بطلب للإفراج عنه في ظلّ تجميد قرار الاعتقال الإداريّ، إلّا أنّ محكمة الاحتلال العسكريّة رفضت إطلاق سراحه.[37]

استمرّ إضراب ماهر الأخرس عن الطعام ما يقارب 103 أيّام، عانى خلالها من تدهور وضعه الصحّيّ، وبتاريخ 6/11/2020 علّق الأخرس إضرابه عن الطعام بعد التوصّل إلى اتّفاق مع مخابرات الاحتلال يقضي بعدم تجديد أمر اعتقاله الإداريّ، وبتاريخ 26/11/2020 وبعد انتهاء فترة الاعتقال الإداريّ للأخرس، أطلقت قوّات الاحتلال سراحه. وتُعدّ حالة الأخرس حالة من عشرات لا بل المئات من حالات المعتقلين الفلسطينيّين الذين تقوم قوّات الاحتلال باستهدافهم

36. مجلس المنظّمات يطالب بالتدخل العاجل لإطلاق سراح ماهر الأخرس المعتقل إداريّاً والمضرب عن الطعام في ضوء التهديد الوشيك الذي يطال حياته، منشور بتاريخ 7/10/2020، تمّت آخر زيارة بتاريخ 2/3/2021. متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3bGECfn.

37. انظر مجلس المنظّمات يدين صمت المجتمع الدوليّ بينما يواجه المعتقل الإداريّ ماهر الأخرس المضرب عن الطعام خطراً وشيكاً يهدّد حياته، منشور بتاريخ 3/11/2020، تمّت آخر زيارة بتاريخ 3/3/2021، متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3vdr3vH.

بشكل متكرّر، وتقوم بوضعهم في الاعتقال الإداريّ لأشهر ولسنوات دون تقديم أيّ لوائح اتّهام ضدّهم، ودون حتّى تمكينهم من أبسط حقوقهم المتمثّل في معرفة طبيعة الاتّهام الموجّه لهم، وتمكينهم من إعداد دفاع بناء على ذلك، وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أنّ قوّات الاحتلال الإسرائيليّ كانت قد اعتقلت الأخرس سابقاً خلال الأعوام 1989، و2004، و2009، و2018.

5. عبد الرحمن شعيبات، معتقل آخر يواجه سياسة الاعتقال الإداريّ بإضرابه عن الطعام

في 4 حزيران 2020 قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ باعتقال عبد الرحمن شعيبات (30 عاماً- بيت لحم)، وتحويله إلى الاعتقال الإداريّ، حيث أصدرت محكمة الاحتلال العسكريّة أمر اعتقال إداريّ بحقّه لمدّة 4 أشهر. بتاريخ 19/8/2020، أعلن شعيبات إضرابه عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله إداريّاً، خاصّة وأنّ هذا الاعتقال، هو ليس الأوّل لشعيبات، وأنّه قد تمّ اعتقاله عام 2017 وقضى خلالها عامين في الاعتقال الإداريّ، قبل أن يتمّ الإفراج عنه في عام 2019.

خلال فترة إضراب شعيبات عن الطعام تمكّنت مؤسّسة الضمير من زيارته، حيث أطلع شعيبات محامي مؤسّسة الضمير على ظروفه خلال فترة الإضراب عن الطعام قائلاً: «كانت بداية الإضراب صعبة جدّاً خاصّة وأنهم لم ينقلوني من القسم الذي كنت فيه، وبالتالي كنت متواجداً مع الأسرى الآخرين... بتاريخ 23/8/2020، تمّ نقلي إلى زنزانة انفراديّة في سجن النقب حيث بقيت هناك لما يقارب الأسبوعين، وكان وضع هذه الزنزانة سيّئاً، وممّا زاد سوء الوضع هو تعمُّد قوات الاحتلال مصادرة الفرشة منّي من الساعة 6 صباحاً وحتى الساعة 7 ليلاً؛ الأمر الذي جعلني أستلقي طوال هذا الوقت على برش الحديد (السرير الحديد) دون وجود فرشة». وأكمل شعيبات لمحامي مؤسّسة الضمير قائلاً إنّ ظروف عزله في النقب شملت أيضاً وضعه في زنزانة حارّة جدّاً دون وجود أيّ مروحة، وتعريضه للعديد من التفتيشات خاصّة في ساعات الليل. بعد مضيّ أسبوعين، تمّ نقل شعيبات إلى زنازين العزل في سجن إيشل، ومن ثمّ إلى عيادة سجن الرملة إلى أنّ قام شعيبات بتاريخ 22/9/2020 بتعليق إضرابه عن الطعام عقب اتّفاق يقضي بعدم تجديد أمر اعتقاله الإداريّ.

المضاعفات الصحّيّة خلال فترة الإضراب عن الطعام

يعاني الأسرى خلال فترة الإضراب عن الطعام العديد من المضاعفات الصحّيّة وهو ما أكّده الأسير شعيبات لمحامي مؤسّسة الضمير، فخلال إحدى الزيارات، أشار شعيبات إلى أنّه خلال فترة الإضراب عن الطعام عانى من أوجاع في المفاصل والعظام وازداد هذا الألم مع مرور الوقت إلى أن وصل إلى عدم قدرته على الوقوف أو حتّى الجلوس، وعانى شعيبات كذلك من غباش في الرؤية، وعدم انتظام في دقّات القلب، وشعوره بالاختناق في بعض الأحيان، ووجع حادّ في الرأس، والبطن، ونزول دم أثناء التبوّل. وعلى الرغم من كلّ هذه المضاعفات الصحّيّة التي يعاني منها الأسرى خلال فترات الإضراب عن الطعام إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تكترث لذلك، حيث تصدر في كثير من الأحيان أوامر تجديد للمعتقلين الإداريّين وذلك خلال فترة إضرابهم عن الطعام، وهو ما حصل في حقيقة الأمر مع المعتقل شعيبات، حيث جدّدت دولة الاحتلال اعتقاله الإداريّ أثناء فترة إضرابه عن الطعام متجاهلة بذلك كلّ ما يمرّ به المعتقل ومحاولاته لرفض هذه السياسة.

طلبة.. أساتذة.. صحافيّون.. مدافعون عن حقوق الإنسان، تسميات مختلفة لكنّ الجميع في مرمى الاعتقال

استمرّت قوّات الاحتلال خلال عام 2020 بهجمتها على الطلبة الفلسطينيّين، حيث اعتقلت خلال العام ما يزيد عن 70 طالباً من مختلف الجامعات الفلسطينيّة، إذ طالت الاعتقالات العشرات من جامعة النجاح الوطنيّة، وجامعة الخضوري، وجامعة القدس أبو ديس، إلّا أنّ الجزء الأكبر من هذه الاعتقالات كان عائداً إلى طلبة جامعة بيرزيت حيث وثّقت مؤسّسة الضمير اعتقال ما يزيد عن 35 طالباً من جامعة بيرزيت خلال عام 2020، وتعريض عدد منهم إلى التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة.[38]

1. طلاب الجامعات الفلسطينيّة مستهدفون من قبل الاحتلال

دولة الاحتلال تعلن إحدى الكتل الطلابيّة منظّمةً إرهابيّة

بتاريخ 23 آب 2020 أعلنت دولة الاحتلال اعتبار القطب الطلّابيّ الديموقراطيّ التقدّميّ – وهو أحد الكتل الطلّابيّة المتواجدة في جامعة بيرزيت–"منظّمةً غير مشروعة"، حيث جاء هذا بالاستناد إلى أنظمة الطوارئ لعام 1945. وتشكّل هذه الخطوة انتهاكاً واضحاً لحقّ الطلاب الفلسطينيين في حرّيّة الرأي والتعبير، وحقّهم في العمل النقابيّ والسياسيّ الذي كفلته العديد من المواثيق الدوليّة. ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أنّ إعلان دولة الاحتلال للقطب الطلابيّ تنظيماً محظوراً لم يأت بشكل منعزل، وإنّما جاء ضمن إطار مجموعة من سياسات الاحتلال التي بدأت بشكل أساسيّ عام 2019، واستمرّت خلال 2020 والتي تسعى من خلالها إلى استهداف طلبة الجامعات الفلسطينيّة والنشطاء السياسيّين والمجتمعيّين.[39]

باسل برغوثي

طالت هجمة الاحتلال خلال عام 2020 عشرات الطلبة من جامعة بيرزيت كان من بينهم الطالب باسل البرغوثي الذي اعتقلته قوّات الاحتلال بتاريخ 21 أيار 2020 في تمام الساعة الخامسة صباحاً، حيث اقتحمت قوّة من جيش الاحتلال الإسرائيليّ منزل عائلة البرغوثي وقامت بكسر باب المنزل. خلال عمليّة الاعتقال تعمّدت قوّات الاحتلال معاملة البرغوثي بطريقة همجيّة حيث تعمّدوا ضربه بواسطة أرجلهم وأعقاب البنادق على منطقة الظهر والوجه والأكتاف. يقول باسل: «تمّ إعطائي لباساً بلون أبيض وأزرق وهو لباس الكورونا، ويأتي

38. See also: Birzeit University, "Statement about the Israeli occupation's arrest of Birzeit University students, faculty members" (23 January 2020) available at: https://www.birzeit.edu/en/news/statement-about-israeli-occupations-arre...

39. Israel's Designation of the Democratic progressive student Pole an "unlawful association" is another manifestation of its apartheid regime, Addameer Support and human rights association, published on Dec 8, 2020. Last visited on: 10 Feb 2021. Available at: http://www.addameer.org/news/israel%E2%80%99s-designation-democratic-progressive-student-pole-%E2%80%9Cunlawful-association%E2%80%9D-another.

مع قبّعة على الرأس إلّا أنّ اللباس كان قد تمزّق نتيجة للضرب الذي تعرّضت له».

بعد ساعات عدّة من الاعتقال وصل باسل إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث قبع في التحقيق ما يزيد عن ثلاثين يوماً تعرّض خلالها إلى التعذيب وسوء المعاملة، ومُنع من لقاء المحامي لما يزيد عن أسبوعين. في إفادته لمؤسّسة الضمير أشار البرغوثي إلى أنّه قبع في زنزانة باردة جدّاً، وجدرانها مرشوشة بمادة خشنة نافرة تجعل من الصعب على المعتقل أن يتّكئ عليها، وخلال فترة التحقيق تعرّض البرغوثي إلى تحقيق متواصل لساعات طويلة تجاوزت في بعض الأحيان الـ 24 ساعة، وفي الكثير من الأحيان تمّ شبحه لساعات طويلة على كرسيّ التحقيق، حيث وصلت ساعات الشبح في بعض الأحيان إلى 20 ساعة. هذا وشملت أساليب التحقيق تهديده باستخدام التحقيق العسكريّ معه. يُذكر أنّ خلال فترة التحقيق مع البرغوثي كان قد أعلن إضرابه عن الطعام لما يزيد عن 10 أيّام؛ وذلك نتيجةً لمنعه من لقاء المحامي، وحرمانه من الحصول على استشارة قانونيّة، وكان البرغوثي قد أضرب أيضاً لمدّة يومين عن شرب المياه؛ الأمر الذي تسبّب بفقدانه الوعي في أحد الأيّام.

طالبات جامعة بيرزيت في مرمى الاعتقال

شهد عاما 2019 و2020 ارتفاعاً في اعتقال قوّات الاحتلال الطالبات الجامعيّات وبالأخصّ الطالبات من جامعة بيرزيت، وكان من بين الطالبات اللواتي تعرّضن خلال هذا العام للاعتقال: ربى عاصي، وإيلياء أبو حجلة[40]، وشذى الطويل، وليان كايد،[41] حيث تمحورت لوائح الاتّهام التي قُدّمت لهنّ بشكل أساسيّ حول نشاطهنّ الطلّابيّ النقابيّ في جامعة بيرزيت. وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات مختلف قواعد القانون الدوليّ التي كفلت للأفراد الحقّ في العمل النقابيّ، وحرّيّة الرأي والتعبير، والانخراط في الأحزاب السياسيّة.[42]

في تاريخ 2/11/2020 اعتقلت قوّات الاحتلال الطالبة في جامعة بيرزيت شذى الطويل عقب اقتحام منزلها، وخلال عمليّة الاعتقال قامت قوّات الاحتلال بالتنكيل بالطالبة شذى، حيث قامت مجنّدات الاحتلال بسحب شذى من شعرها ودفعها مراراً، وتعمّدوا إجلاسها على أرضيّة

40. للمزيد حول الطالبة إيلياء أبو حجلة انظر البروفايل الخاصّ بها: https://www.addameer.org/ar/node/4349.

41. يذكر أنّ ليان كايد قد أنهت تعليمها من جامعة بيرزيت مؤخراً إلّا أنّ لائحة الاتّهام التي تمّ توجيهها لها كانت على خلفيّة نشاطها الطلابيّ في جامعة بيرزيت. للمزيد حول ليان كايد انظر البروفايل الخاصّ بها: https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%AF%.

42. See also: lawyers for Palestinian Human Rights, "LPHR and Addameer complaint to the UN Working Group on Arbitrary Detention on the ongoing Israeli military detention of three female Palestinian students from Birzeit University" (2 October 2020) available at: https://lphr.org.uk/latest-news/lphr-and-addameer-complaint-to-the-un-working-group-on-arbitrary-detention-on-the-ongoing-israeli-military-detention-of-three-female-palestinian-students-from-birzeit-university/

الجيب العسكري أثناء النقل، وقامت المجنّدات بدفع شذى لترتطم بحائط أثناء مشيها حيث كانت مغمّاة العينين، وكذلك الاستزهاء بها أكثر من مرّة. بعد ساعات عدّة نُقلت شذى إلى معبار هشارون لتقضي ما يزيد عن 10 أيّام في ظروف لا إنسانيّة، فمنذ أشهر عدّة، تعمد دولة الاحتلال إلى وضع الأسيرات في معبار هشارون الذي يفتقر إلى أبسط الحاجات الإنسانيّة لمدّة تتراوح ما بين 25–10 يوماً بحجّة إجراء الحجر الصحّيّ لهنّ.[43]

2. أسامة علي: طالب توجيهي يتقدّم لامتحان الثانوية العامة قبيل اعتقاله، لتظهر نتيجة نجاحه وهو داخل أسوار معتقلات الاحتلال

بتاريخ 29/6/2020 وفي تمام الساعة الرابعة صباحاً اقتحمت قوّات الاحتلال منزل أسامة علي حيث تمّ تقييده بقيود بلاستيكيّة إلى الأمام وتغمية عينيه. في إفادته لمؤسّسة الضمير، أشار أسامة إلى أنّه مشى مسافة طويلة وهو مكبّل ومغمّى العينين، وتعمّدت قوّات الاحتلال خلال هذه الفترة شتمه، وشدّه من شعره ورقبته، وحاولوا تركه يرتطم بالشوك والحجارة، وقام أحدهم بضربه على ظهره بشكل مؤلم. قضى أسامة ما يزيد عن أسبوعين في التحقيق في مركز بيتح تكفا، وخلال هذه الفترة تعرّض أسامة للعديد من أساليب الاحتلال اللاإنسانية، كالتحقيق لساعات متواصلة، والصراخ، والشتم، والتهديد باعتقال أفراد العائلة وإيذائهم، والتهديد بهدم منزل العائلة.

يذكر أسامة أنّه قُبيل اعتقاله كان قد تمكّن من الانتهاء من تقديم امتحانات الثانويّة العامّة إلّا أنّه لم يتمكّن من الاحتفال بنجاحه؛ بسبب تواجده في زنازين الاحتلال حيث وصله نبأ نجاحه في الثانويّة العامّة أثناء تواجده في الزنازين. ولا تشكّل حالة أسامة حالة استثنائيّة، حيث تعتقل قوّات الاحتلال سنويّاً عشرات الطلبة المدرسيّين أو الجامعيّين، وتنتهك بذلك المواثيق الدوليّة التي كفلت الحقّ في التعليم، وتُعرّض المسيرة التعليميّة لهؤلاء الطلبة للخطر، خاصّة وأنّ عدداً لا يمكن الاستهانة به من الطلبة الذين يتعرّضون للاعتقال وبالأخصّ طلبة المدارس، لا يعودون لاستكمال دراستهم فور الإفراج عنهم.

3. البروفيسور عماد البرغوثي معتقلٌ من جديد

بتاريخ 16/7/2020 قامت قوّات الاحتلال باعتقال البروفيسور عماد البرغوثي[44] (53 عاماً– بيت ريما) وذلك أثناء مروره عن حاجز بلدة عناتا شمال شرق القدس. وكما أفادت زوجة المعتقل البرغوثي

43. للمزيد حول هذا الموضوع انظر فصل الأسيرات من هذا التقرير.
44. يعمل البروفيسور عماد البرغوثي محاضراً في جامعة القدس في دائرة الفيزياء، وله العديد من الأبحاث العلمية التي شارك فيها في العديد من المؤتمرات الدولية، وكان قد حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة يوتا الأمريكية عام 1994 في نظريات الفيزياء في بلازما الفضاء، إضافة إلى ذلك كان الأسير البرغوثي قد عمل في وكالة ناسا الفضائية أثناء دراسته للدكتوراة، وفي عام 1988 حصل على شهادة الماجستير من الجامعة الأردنية في الفيزياء النووية.
للمزيد أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3dgCBql

لمؤسّسة الضمير، فقد قامت دولة الاحتلال بتمديد اعتقاله مرّات عدّة قبل أن يقوم قاضي المحكمة العسكريّة بإصدار قرار بالإفراج عنه بكفالة قيمتها 10 آلاف شيكل إسرائيليّ. اعترضت النيابة على قرار القاضي وطلبت إمهالها حتى نهاية ذلك اليوم لغاية الردّ على قرار القاضي، وما إن انتهى اليوم حتى كانت النيابة قد أصدرت بحقّه أمر اعتقال إداريّ لمدّة 4 أشهر.

خلال جلسة تثبيت أمر الاعتقال الإداريّ أشارت نيابة الاحتلال إلى أنّ المعتقل البرغوثي هو ناشط في تنظيم محظور، وأنّه يشارك في لقاءات تابعة لهذا التنظيم، ومتّهم بالتحريض على مواقع التواصل الاجتماعيّ، وعلى إثر ذلك طلبت النيابة أن يتمّ تثبيت المعتقل على كامل المدّة. حاولت جهة الدفاع التصدّي لادّعاءات النيابة، والتوضيح أنّ الحديث يدور عن عالم وبروفيسور فيزياء، ومحاضر في جامعة القدس (أبو ديس)، وأنّ هذا هو الاعتقال الثالث له، وأنّ قرار الاعتقال الإداريّ جاء عقب فشل النيابة الإسرائيليّة في إعداد ملفّ ضدّ البرغوثي.

على الرغم ممّا حاولت جهة الدفاع التطرُّق إليه إلّا أنّ قرار القاضي جاء معاكساً، حيث أشار القاضي في قراره إلى إيمانه بأنّ للمعتقل خطورة مستقبليّة بارزة، وأنّه لغايات الحفاظ على أمن المنطقة ومصلحة الجمهور، فإنّه لا بدّ من اعتقال البرغوثي إداريّاً. ويجدر التنويه في هذا السياق إلى أنّ قوّات الاحتلال كانت قد اعتقلت البرغوثي سابقاً خلال عام 2015 وعام 2016.

4. اعتقالات على خلفيّة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعيّ... خيري حنون حالة تجسّد سياسة دائمة

تعتقل قوّات الاحتلال سنويّاً عشرات الفلسطينيّين على خلفيّة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعيّ، بحيث تستند دولة الاحتلال في هذا إلى الموادّ 251 و199 (ج) من الأمر العسكريّ تعليمات الأمن (النسخة الموحّدة) «يهودا والسامرة» رقم 1651 للعام 2009.[45] حيث وضعت هذه النصوص مفهوماً واسعاً لما يمكن اعتباره تحريضاً؛ الأمر الذي يوفّر غطاءً قانونيّاً لدولة الاحتلال لتقوم سنويّاً باعتقال ما يزيد عن 50 شخصاً، وتوجيه لوائح اتّهام ضدّهم تتضمّن بنود تحريض ضدّ دولة الاحتلال، أو رفع شعارات معادية لدولة الاحتلال. وكان من بين الحالات اللافتة التي وثّقتها مؤسّسة الضمير خلال هذا العام حالة خيري حنون.

بتاريخ 2020\9\21 وفي تمام الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، اقتحمت قوّات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيليّ منطقة عنبتا، وقامت بإطلاق كثيف لقنابل الغاز والرصاص، وكلّ ذلك بهدف مداهمة منزل المواطن خيري حنون (64 عاماً - طولكرم) واعتقاله. خلال عمليّة الاعتقال، تعمّدت قوّات الاحتلال التعامل مع خيري بطريقة همجيّة وعنيفة وصلت إلى حدّ اعتقاله بملابس النوم وعدم السماح له بارتداء ملابس مناسبة. نُقل خيري إلى مركز

45. للمزيد انظر «الاعتقالات على خلفيّة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعيّ وسياسات حكومة الاحتلال.... فيسبوك نموذجاً»، ورقة صادرة عن مؤسّسة الضمير، انظر الرابط: https://bit.ly/2Qsw6sq.

توقيف داخل إحدى المستوطنات، وقامت وحدة شرطة تابعة لحرس الحدود بالتحقيق معه، وبسبب تزامن عمليّة الاعتقال مع فترة إغلاق شامل سادت مناطق الداخل المحتلّ، لم يتمكن طاقم الضمير من معرفة مكان تواجد خيري حنون إلّا بعد مرور ثلاثة أيّام، حيث تبيّن من خلال مكالمة هاتفيّة أجراها خيري للحصول على استشارة قانونيّة أنّه موجود في سجن عوفر؛ الأمر الذي من شأنه أن يسلّط الضّوء على قضيّة غاية في الأهميّة وهي طبيعة الانتهاكات التي ارتكبتها دولة الاحتلال بحقّ المعتقلين الفلسطينيّين خلال فترة انتشار فايروس كورونا[46].

ادّعاءات كيديّة

بتاريخ 24/9/2020 مثُل خيري أمام محكمة سالم العسكريّة، حيث طلبت النيابة تمديد المعتقل لغايات تقديم لائحة اتّهام له، وعلى الرغم من إشارة جهة الدفاع إلى أنّ المعتقل كبير في السنّ، وأن التحقيق معه كان حول منشورات على مواقع التواصل الاجتماعيّ، أي أنّه لا يشكّل أيّ خطر حقيقيّ إلّا أنّ محكمة الاحتلال وافقت على تمديد المعتقل 6 أيام لغاية تقديم لائحة اتّهام له، وبتاريخ 29/9/2020 قدّمت نيابة الاحتلال لائحة اتّهام للمعتقل خيري حنون تضمّنت بندين أساسيّين، جوهرهما التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي ودعم تنظيم معادٍ.

صورة من وكالة الأنباء الفرنسية توضّح اعتداء قوات الاحتلال على خيري حنون في إحدى المسيرات

في لائحة الاتّهام وضّحت النيابة أنّ منشورات المعتقل على مواقع التواصل الاجتماعيّ كان من شأنها أن تؤثّر على الرأي العام، وتضرّ بأمن وسلامة الجمهور، واستندت النيابة في لائحتها إلى عدد الأصدقاء وعدد المشاهدين لهذه المنشورات، علماً بأنّ هذه المنشورات بمجملها تعود إلى عام 2019، أي قبل عام من تاريخ اعتقال خيري. وتطرح مثل هذه الممارسات تساؤلات عدّة، أبرزها ما هو طبيعة الخطر الذي من الممكن أن يتسبّب به الشخص نتيجة لنشره على مواقع التواصل الاجتماعيّ؟ وكيف يمكن لمنشورات تعود إلى عام 2019 أن تشكل خطراً بعد مرور عام على نشرها؟ ويتوجّب علينا في هذا السياق التنويه إلى أنّ عمليّة اعتقال خيري جاءت بشكل

46. للمزيد حول هذا الموضوع انظر الفصل الخاصّ بالأسرى في ظلّ الكورونا

أساسيّ بعد مشاركته في إحدى المسيرات الرافضة لمصادرة أراض تابعة لقرى منطقة طولكرم، وانتشار صورة له تُظهر أحد جنود الاحتلال يدوس على رأسه.[47]

في الجلسة ذاتها أصدرت محكمة الاحتلال قرارها في قضيّة خيري حنون، حيث حكمت عليه بالسجن لمدّة شهر، وبغرامة ماليّة 1000 شيكل، وثلاثة شهور مع وقف التنفيذ. ويأتي اعتقال خيري حنون ليشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الفلسطينيّين في التعبير عن الرأي، حيث تنتهك دولة الاحتلال مختلف المواثيق الدوليّة التي كفلت حقّ المواطنين في التعبير عن رأيهم، ومنها نصّ المادّة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. يُذكر أنّه تمّ اعتقال خيري حنون مطلع عام 2021، وقضى شهراً آخر في سجون الاحتلال قبل أن يتمّ الإفراج عنه في شباط 2021.

5 . استهداف الصحافيّين الفلسطينيّين...

لا تستثني دولة الاحتلال الصحافيّين من انتهاكاتها، حيث تقوم دولة الاحتلال سنويّاً باستهداف الصحافيّين من خلال اعتقالهم، أو الاعتداء عليهم بالضرب، أو إطلاق الرصاص عليهم أثناء تغطية اعتداءات الاحتلال على الفلسطينيّين، أو من خلال إغلاق صفحات التواصل الاجتماعيّ الخاصّة بهم، والحدّ من إمكانيّة مشاركة محتواهم الإعلاميّ، وإبعاد بعضهم عن مناطق سكناهم. وفي هذا السياق وثّقت وزارة الإعلام الفلسطينيّة ما يزيد عن 350 انتهاكاً قامت بها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ ضدّ الصحافيّين الفلسطينيّين خلال عام 2020[48]، وفي السياق ذاته وثّق المركز الفلسطينيّ للتنمية والحرّيّات الإعلاميّة «مدى» 11 حالة استدعاء واستجواب، و13 حالة احتجاز (غالباً يتخلّله استجواب)، و16 حالة اعتقال وتوقيف وتحويل إلى الاعتقال الإداريّ وجميعها كانت لصحافيّين[49]. ويُذكر أنّ قوّات الاحتلال قامت خلال هذا العام بإصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّ عدد من الصحافيّين، كان منهم: عامر توفيق أبو هليّل، ومجاهد السعدي، ونضال أبو عكر، ومصعب سعيد، وسامي العاصي، وعزّت الشنّار. هذا واعتقلت قوّات الاحتلال كذلك خلال عام 2020 الصحافيّة بشرى الطويل، وقامت بإصدار أمر اعتقال إداريّ بحقّها[50].

47. Israeli officer attacks Palestinian demonstrator kneels on his neck and prevents his evacuation at gunfire, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, published on Sep 24, 2020. Available at:https://www.btselem.org/video/20200924_officer_attacks_demonstrator_and_kneels_on_his_neck_near_the_village_of_shufah#full.

48. التقرير السنويّ لانتهاكات الاحتلال الإسرائيليّ بحقّ الصحفيّين الفلسطينيّين والمؤسّسات الإعلاميّة خلال عام 2020، وزارة الإعلام الفلسطينيّة، منشور بتاريخ 4/2/2021، متوفّر عبر الرابط: https://www.minfo.ps/home/Details/10990.

49. انتهاكات الحرّيّات الإعلاميّة في فلسطين، المركز الفلسطينيّ للتنمية والحرّيّات الإعلاميّة «مدى»، 2020، ص10.

50. للمزيد حول قضيّة الأسيرة بشرى الطويل انظر البروفايل الخاصّ بها:
https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%89-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A9%D9%8A%D8%B1%D8%A9/.

6. مدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون الاحتلال

استمرّت سلطات الاحتلال خلال عام 2020 باعتقال الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث قامت خلال هذا العام باعتقال منسّق حملة مقاطعة إسرائيل[51]محمود نواجعة، ففي تاريخ 30/7/2020 اقتحمت قوّة من جيش الاحتلال الإسرائيليّ منزل نواجعة بعد أن قامت بخلع باب المنزل، وبعد ساعات عدّة نُقل نواجعة إلى مركز تحقيق الجلمة، حيث قضى نواجعة ما يزيد عن أسبوعين، تعرّض خلالها للتحقيق المصاحب للشتائم، والصراخ، والشبح على كرسيّ التحقيق، ومُنع من لقاء محاميه. ادّعت نيابة الاحتلال بوجود شبهات تربط المعتقل بالانتماء إلى منظّمة غير مشروعة،[52] وعلى الرغم من إبقائها نواجعة معتقلاً لما يزيد عن الأسبوعين إلّا أنّ نيابة الاحتلال قد فشلت في تقديم أيّ أدلّة حقيقيّة تربط المعتقل بإدّعاءاتها، وأقرّت محكمة الاحتلال الإفراج عن المعتقل بتاريخ 17/8/2020.

وضمن إطار حملة الاحتلال في اعتقال الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، قامت قوّات الاحتلال بتاريخ 30 حزيران 2020 باعتقال المحامي في مؤسّسة الضمير صلاح الحمّوري، وذلك أثناء خروجه من مركز صحّيّ في منطقة الشيخ جرّاح في مدينة القدس. نُقل الحمّوري إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، وقبع هناك ما يقارب الأسبوع قبل أن تقوم محكمة الاحتلال بالإفراج عنه بتاريخ 7 تموز 2020 بشروط تتضمّن منعه من التواصل مع بعض الأشخاص لمدّة 90 يوماً، وكفالة بقيمة 2000 شيكل، وكفالة طرف ثالث بقيمة 1000 شيكل.

عقب الإفراج عن صلاح بما يقارب الشهرين، وبتاريخ 3/9/2020 تمّ استدعاء صلاح إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث تمّ تسليمه إشعاراً بنية سحب إقامته المقدسيّة من قبل وزير داخليّة الاحتلال. وجاء الإشعار الذي استلمه الحمّوري بادّعاء أنّه ناشط في تنظيم محظور بموجب الأوامر العسكريّة، وأنّه معتقل سابق مرّات عدّة على «مخالفات أمنيّة».[53] وتشكّل قضيّة الحمّوري إحدى السوابق التي تقوم بها دولة الاحتلال بمحاولة سحب إقامة أحد المقدسيّين دون وجود أيّ ارتباط حقيقيّ له بأعمال عسكريّة.

51. حملة مقاطعة إسرائيل هي حركة فلسطينيّة المنشأ عالميّة الامتداد تسعى إلى مقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطانيّ والأبرتهايد الإسرائيليّ من أجل تحقيق الحرّيّة والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حقّ تقرير المصير لكلّ الشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات.
https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds.

52. للمزيد انظر محكمة سالم العسكريّة تمدّد اعتقال منسّق حملة المقاطعة محمود نواجعة، مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 2 آب 2020. متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/33WJdoQ.

53. للمزيد حول قضيّة صلاح الحمّوري انظر:
http://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A..

- ختام خطيب سعافين، ناشطة مجتمعيّة في الاعتقال الإداريّ[54]

الاسم: ختام خطيب سعافين
العمر: 56 عاماً
المنطقة: رام الله
الحالة الاجتماعيّة: متزوجة
المهنة: رئيسة اتّحاد لجان المرأة الفلسطينيّة

بتاريخ 2/11/2020 وفي تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل، اقتحمت قوّات الاحتلال منزل الناشطة ختام خطيب سعافين، وقامت باعتقالها. نُقلت سعافين إلى معتقل عوفر، حيث تعرّضت للتفتيش الدقيق قبل أن تُنقل إلى مكتب التحقيق، إذْ وجّه المحقّق لها الشبهات وسألها بعض الأسئلة. فيما بعد نُقلت سعافين إلى سجن هشارون، وتم إجراء فحص كورونا لها وقبعت هناك ما يقارب عشرة أيّام في حجر صحّيّ وفي ظروف قاسية، حيث وُضعت في البداية في غرفة تحتوي على كاميرات مراقبة قبل أن يتمّ نقلها إلى زنزانة أخرى. يُذكر أنّ ختام وغيرها من الأسيرات ممّن يتمّ وضعهن في سجن هشارون يتعرّضن لمضايقات السجناء المدنيّين بشكل مستمرّ.

بتاريخ 8/11/2020، أصدر القائد العسكريّ أمر اعتقال إداريّ بحقّ ختام لمدة 6 أشهر تنتهي يوم 1/5/2021، وعُقدت جلسة تثبيت للأمر يوم 10/11/2020 عبر تقنيّة الفيديو، حيث ادّعى القاضي أنّ القائد العسكريّ أصدر أمر الاعتقال الإداري؛ كون ختام ناشطة في تنظيم محظور، وتشكّل خطراً على أمن المنطقة. ادّعى القاضي خلال هذه الجلسة أنّه اقتنع بعدم إمكانيّة الكشف عن الموادّ الاستخباراتيّة لعدم الإضرار بأمن المنطقة، وأبقى الموادّ سرّيّة، وأنّه اقتنع أن إصدار أمر الاعتقال الإداريّ هو للحفاظ على أمن المنطقة، وأنّ إطلاق سراح سعافين سيشكّل خطراً، إلّا أنّه ارتأى تقصير أمر الاعتقال الإداريّ بشكل غير جوهريّ بادّعاء تشديد الرقابة القضائيّة على استمرار اعتقالها. واختتم أنّ الاعتقال الإداريّ هو الطريقة الوحيدة لدرء الخطر النابع من المعتقلة، وبناءً عليه قرّر تقصير أمر الاعتقال لشهرين على ألّا يكون هذا التقصير جوهريّاً.

قام محامي مؤسّسة الضمير بالاستئناف على قرار التثبيت، وبالمقابل، قامت النيابة العسكريّة بالاستئناف على قرار القاضي بتقصير أمر الاعتقال الإداريّ لمدّة شهرين. صدر قرار المحكمة في الاستئنافين يوم 20/12/2020، وتمّ رفض استئناف المحامي واستئناف النيابة، لتُبقي المحكمة على قرارها بتقصير أمر الاعتقال الإداريّ الذي ينتهي في الأول من شهر آذار. يُذكر أنّ دولة الاحتلال كانت قد أصدرت أمر اعتقال إداريّ جديد بحقّ الناشطة ختام لمدّة 4 أشهر ينتهي بتاريخ 30 حزيران 2021. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ سعافين كانت قد اعتُقلت سابقاً خلال عام 2017، وقامت قوّات الاحتلال بإصدار أمر اعتقال اداري بحقها .

54. لمعلومات تفصيليّة أكثر بخصوص الناشطة ختام خطيب سعافين انظر البروفايل الخاصّ بها:
https://www.addameer.org/ar/prisoner/%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%A8.

العقوبات الجماعية

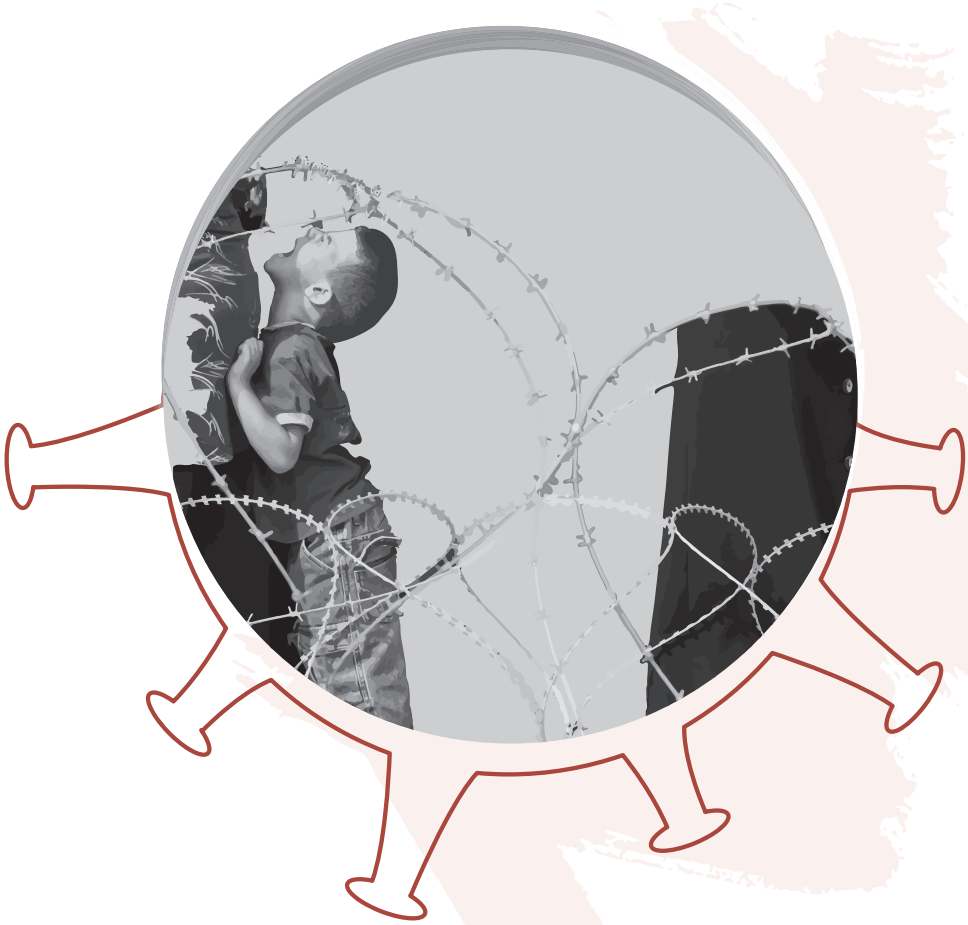

شهد عام 2020 ارتفاعاً في استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيليّ سياسة العقوبات الجماعيّة بحقّ الفلسطينيّين، حيث قامت قوّات الاحتلال بمداهمة العديد من القرى والمدن الفلسطينيّة بشكل متكرّر، وقامت باعتقال عشرات الفلسطينيّين من هذه القرى ضمن إطار حملات اعتقال جماعيّة، وبرزت أيضاً خلال هذا العام سياسة اعتقال أكثر من شخص من العائلة ذاتها، أو اعتقال أحد أفراد العائلة للضغط على المواطنين لتسليم أنفسهم. ولم تغفل دولة الاحتلال أيضاً سياسة هدم المنازل، حيث قامت بهدم منازل 6 أسرى خلال هذا العام، مشرّدةً عشرات الفلسطينيّين، وأتت عمليّات الهدم هذه على الرغم من جائحة كورونا والنداءات الدوليّة والمحليّة للبقاء في المنازل. وتخالف سلطات الاحتلال الإسرائيليّ بهذه الممارسات قواعد القانون الدوليّ، وبالأخصّ نصّ المادّة 33 من اتّفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في وقت الحرب التي تحظر معاقبة أيّ شخص على مخالفة لم يرتكبها.

1. الاقتحامات المتكرّرة للقرى والمدن الفلسطينيّة

يعبد

خلال شهر أيّار 2020 اقتحمت قوّات الاحتلال قرية يعبد (جنوب غرب مدينة جنين) عشرات المرّات، وقامت خلالها بحملة اعتقالات جماعيّة لأهالي البلدة شملت اعتقال كبار السنّ، والأطفال والنساء، وتسليم العديد من أهالي القرية استدعاءات، وداهمت عشرات المنازل، وقامت بالتحقيق الميدانيّ مع العديد من المواطنين ونكّلت بهم. وأتت هذه الحملة عقب ادّعاء دولة الاحتلال ارتباط أحد أهالي القرية بمقتل أحد الجنود خلال عمليّة اقتحام سابقة للقرية. وطالت عمليّات الاعتقال ما يزيد عن 50 شخصاً، كان من بينهم عائلات بأكملها تعرّضت للاعتقال أو الاستجواب.[55] يقول (ر،أب) مسؤول الشؤون الاجتماعيّة في المجلس البلديّ لقرية يعبد: «في فجر 12 أيار 2020 قامت قوّات الاحتلال باقتحام منازل المواطنين في قرية يعبد، وقامت باقتياد عدد منهم لمكان مجهول، وحقّقت معهم ونكّلت بهم من خلال تركهم في العراء لساعات طويلة تحت أشعّة الشمس قبل أن تقوم باعتقال عدد منهم».

وجسّدت عائلة (ن،أب) مثالاً حيّاً على سياسة العقوبات الجماعيّة، حيث استهدفت سلطات الاحتلال على مدار ما يقارب ثلاثين يوماً أفراد العائلة كافّة، سواء أكان ذلك من خلال الاقتحامات اليوميّة لمنازلهم، أو استدعائهم، أو تهديدهم، أو حتى اعتقالهم، حيث قامت قوات

55. للمزيد انظر أيضاً: العقوبات الجماعيّة التي يفرضها الاحتلال على سكّان بلدة يعبد، مؤسّسة الحق منشور بتاريخ 20/5/2020، متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.alhaq.org/ar/monitoring-documentation/16882.html.

صورة توضّح جزءاً من الاعتقالات التي طالت أهالي قرية يعبد

الاحتلال باعتقال (ن،أب)، وزوجته، وابنته، وجميع أشقّائه وأبنائهم بعد أن زعم الاحتلال ارتباط المواطن (ن) بعمليّة قتل أحد الجنود الإسرائيليّين، وطوال ثلاثين يوماً تعرّضت زوجة (ن) وابنته إلى الاعتقال والاستدعاء المتكرّر بشكل شبه يوميّ. وأشارت كلّ منهما إلى أنّها قد تعرّضت خلال جلسات التحقيق إلى الشتم، والصراخ، ومحاولة نزع اعتراف منهما حول مقتل الجنديّ.

توضّح هذه الممارسات طبيعة سياسة الاحتلال القائمة على معاقبة الفلسطينيّين جماعيّاً، فطبيعة التنكيل والمداهمات التي عانى منها أهل منطقة يعبد لم تقتصر فقط على المعتقل نفسه فقط، بل امتدّت لتشمل أفراد العائلة كافّة، وسكّان المنازل المحيطة. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ فقط، بل إنّه امتدّ ليشمل إصدار أمر بإغلاق غرفة في منزل المعتقل (ن،أب) كجزء من العقوبة التي فُرضت عليه.[56]

كوبر

على مدار السنوات الثلاث الماضية، جسّدت قرية كوبر مثالاً آخر على سياسة الاحتلال في العقوبات الجماعيّة، حيث يتعرّض سكّان القرية كافّة بين الفينة والأخرى إلى انتهاكات الاحتلال المتمثّلة في الاقتحامات المتكرّرة، وفي الاعتقالات، والاستدعاءات لسكّان القرية وغيرها من أشكال فرض العقوبات الجماعيّة عليهم. وخلال شهر تشرين الثاني من عام 2020 قامت قوّات الاحتلال باستهداف عائلة (ز) على وجه الخصوص، حيث قامت بالتنكيل بأفراد العائلة بهدف الضغط على أحد أفرادها لتسليم نفسه.

وبالطبع لم تقتصر انتهاكات الاحتلال فقط على عائلة (ز)، وإنّما طالت أفراد القرية كافّة، حيث وصل عدد المعتقلين من قرية كوبر إلى ما يزيد عن 25 شخصاً، تمّ التحقيق مع غالبيّتهم

56. Statistics on punitive house demolitions, The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, published on 14 Dec 2020, last accessed on: 30 Dec 2020, available at: https://www.btselem.org/punitive_demolitions/statistics.

حول معرفتهم ب (ر، ز). ضمن إطار هذه الحملة، واجهت عائلة (ز) استهدافاً تمثّل باعتقال عدد من أفراد العائلة، ومداهمة منازلهم بشكل متكرّر في ساعات متأخرة من الليل، أو في ساعات الفجر الأولى، وعمدت قوّات الاحتلال خلال هذه المداهمات إلى ترويع العائلات من خلال انتهاج تفجير أبواب المنازل وتحطيم الممتلكات، وصولاً إلى إطلاق الرصاص داخل المنازل، واستخدام الكلاب لمهاجمة أفراد المنازل وإخافتهم.

يقول (ي،ز) وهو أحد أفراد العائلة الذين تعرّضوا لانتهاكات قوّات الاحتلال: «فجر 11/11/2020 قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل العائلة المكوّن من 4 طوابق من خلال تفجير الباب الرئيسيّ للبناء، حيث اقتحمت القوّات منزل شقيقي المريض وغير القادر على الحركة بسبب إجرائه عمليّة جراحيّة مؤخّراً. خلال عمليّة الاقتحام صاحبَ الجنود كلب كبير توجّه فوراً إلى غرفة شقيقي وزوجته الحامل. في ظلّ عمليّة الاقتحام وصراخ الجنود استيقظت والدتنا وحاولت الذهاب إلى غرفة شقيقي المريض لمساعدته إلّا أنّ جنود الاحتلال قاموا بالاعتداء عليها بدفعها وتهديدها بالسلاح إن لم تبتعد». يكمل (ي) قائلاً: «فيما بعد أخرجوا النساء والأطفال ووالدتي من المنزل وأبقوا على شقيقي المريض، وقاموا بتفتيش الغرف وإطلاق ما يزيد عن 20 رصاصة داخل المنزل، جميعها كانت موجّهة إلى الخزائن والجدران والأسرّة». يُذكر أنّ الاعتقالات شملت اعتقال زوجة (ر، ز) وابنه الأكبر، حيث قامت قوّات الاحتلال باعتقالهم والتنكيل بهم بهدف الضغط على (ر) لتسليم نفسه.

ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أنّ سياسة تدمير الممتلكات هي إحدى سياسات الاحتلال الثابتة ضمن إطار تطبيق العقوبات الجماعيّة ضدّ الفلسطينيّين، حيث توثّق مؤسّسة الضمير سنويّاً عشرات الحالات التي تقوم خلالها قوّات الاحتلال بتدمير الممتلكات، وذلك بهدف التنكيل بالفلسطينيّين، والضغط على المعتقلين، فقد وثّقت مؤسّسة الضمير خلال العام المنصرم عشرات الحالات التي قام خلالها جنود الاحتلال بتخريب الأثاث والمقاعد، وخلع خزائن المطابخ، وإحداث ثقوب في خزّانات المياه، وهدم جدران المنازل وإحداث ثقوب فيها، وغيرها من طرق التدمير والخراب، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى إطلاق الرصاص داخل المنازل.

2. اعتقال أكثر من شخص من العائلة ذاتها

برزت خلال هذا العام إحدى سياسات الاحتلال في اعتقال أكثر من شخص من العائلة ذاتها، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير عشرات الحالات التي تمّ فيها اعتقال عدّة أفراد من العائلة نفسها، أو اعتقال أفراد من العائلة للضغط على معتقلين آخرين، أو للضغط على مواطنين لتسليم أنفسهم كما حصل مع عائلة (ز) آنفة الذكر، ومن هذه الحالات أيضاً كانت عائلة (ق) من منطقة بيت لحم، حيث قامت قوّات الاحتلال بتاريخ 27/8/2020 في تمام الساعة 3:30 فجراً باقتحام منزل العائلة، إذْ اقتحم ما يزيد عن 30 جنديّاً المنزل وقاموا بتفتيشه سريعاً، وبعد ما يقارب النصف ساعة من العبث بمحتويات المنزل، قام الجنود باعتقال الأشقّاء الأربعة من عائلة (ق).

صور توضّح الخراب الذي أحدثته قوّات الاحتلال في المنازل في قرية كوبر

من الحالات الأخرى كانت حالة المواطن (أ، ل) حيث اقتحمت قوّات الاحتلال منزل العائلة الواقع في منطقة المزرعة الغربية بتاريخ 12/8/2020 في تمام الساعة 3:30 صباحاً. يقول (أ): «فور دخول قوّات الاحتلال إلى المنزل بدؤوا بالسؤال عن ابني (خ) الذي لم يتواجد في المنزل حينها... قام الجنود بتفتيش المنزل بطريقة همجيّة، وبعدها طلب الضابط منّي ومن أفراد العائلة المتواجدين في المنزل أن يقوموا بالاتّصال بابني (خ)، وأبلغني بأنّه سيقوم باعتقالي حتّى يسلّم ابني (خ) نفسه، وبالفعل قاموا بانزالي إلى الشارع. حاول أبنائي (س) و(م) إقناع الضابط باعتقالهم بدلاً منّي بسبب مرضي إلّا أنّه قام باعتقال ثلاثتنا. قام الجنود بتكبيلنا بكلبشات بلاستيكيّة إلى الأمام وصعدنا إلى الجيب العسكريّ، وبعد تدخُّل أحد أفراد العائلة وإقناعه الضابط بالإفراج عنّا، قامت قوّات الاحتلال فعلاً بالإفراج عنّا شريطة أن يقوم (خ) بتسليم نفسه في اليوم التالي، وهو ما حصل بالفعل».

وتعرّضت عائلة (ع) إلى حالة مشابهة حيث قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل العائلة الواقع في قرية دير أبو مشعل بتاريخ 2/9/2020، وذلك في تمام الساعة الرابعة صباحاً. يقول (س،ع):

«كان اقتحام الجنود لمنزلنا هذه المرة مختلفاً، حيث كان عدد الجنود كبيراً، وكانوا يتصرّفون معنا بطريقة فظّة وهمجيّة، منذ أن دخلوا المنزل قاموا بالهجوم عليّ وبطحوني أرضاً وانتشروا في أنحاء المنزل، وعندما وصلوا غرفة نوم أبنائي كان بحوزتهم صور لابني (ي)، وما إن دخلوا الغرفة قاموا بالهجوم على ابني (ج) -17 عاماً- حيث ضربه أحد الجنود على ظهره برجله ظانّاً أنّه (ي) كون الشبه بينهما كبيراً جدّاً، وبعدما اكتشف الجنود أنّه ليس الشخص المطلوب تركوه.

ويكمل (س،ع) قائلاً: «خلال عمليّة المداهمة، قام الضابط بتهديدي بأنّه سيدمّر المنزل وسيهدمه فوق رؤوسنا، وأخبرني بأنّه سيعتقلني ويعتقل ابني (م) -19 عاماً- إلى حين قيام ابني الآخر بتسليم نفسه، وقامت قوّات الاحتلال فعلاً بتكبيلي وتغمية عينيّ، وتمّ نقلي إلى حاجز رنتيس، حيث تُركت في كرفان لساعات عدّة قبل أن يتمّ إطلاق سراحي». يُذكر أنّ الساعات التالية للإفراج عن الوالد شملت تعرّضه وتعرّض أحد الأبناء الآخرين إلى تلقّي مكالمات عدّة من ضابط المنطقة قام خلالها الأخير بتهديدهم، وطلب منهم تسليم أنفسهم مجدّداً والضغط على (ي) لتسليم نفسه، وإلّا ستقوم قوّات الاحتلال باقتحام المنزل مجدّداً وتدمير ممتلكاتهم.

3. سياسة هدم منازل عائلات المعتقلين الفلسطينيّين

تُعدّ سياسة هدم منازل الفلسطينيّين إحدى سياسات الاحتلال القديمة التي تستخدمها دولة الاحتلال لمعاقبة عائلات بأكملها على ارتكاب أحد أفرادها مخالفة، أو لتهديده أمن دولة الاحتلال، فطبّقت دولة الاحتلال هذه السياسة ضمن إطار اعتقادها بأنّها قادرة على فرض ردع عام في المجتمع الفلسطينيّ من خلال زرع خوف عند أيّ فلسطينيّ من أنّ ارتكابه لأيّ فعل من هذا القبيل من شأنه أن يؤدّي إلى هدم منزل عائلته، إلّا أنّها خلال عام 2005 وعقب تحقيق عسكريّ داخليّ في الجيش الإسرائيليّ أوقفت استخدام هذه السياسة، حيث أشار التحقيق العسكريّ إلى أنّ استخدام هذه السياسة لم يحقّق الهدف المرجوّ بردع الفلسطينيّين.[57] لم يستمرّ وقف استخدام هدم منازل الفلسطينيّين لفترة طويلة، ففي عام 2014، وعقب حادثة اختطاف وقتل ثلاثة إسرائيليّين أعادت دولة الاحتلال سياسة هدم المنازل، حيث أشارت المحكمة العليا الإسرائيليّة آنذاك في إحدى جلسات الاستماع لقرار هدم جديد إلى أنّها لم تكن

57. Amos Harel, IDF Panel Recommends Ending Punitive House Demolitions for Terrorists' Families, Haaretz, published on 17 Feb 2005, Last accessed on 5 Sep 2020. Available at: https://www.haaretz.com/1.4749075.

تنوي بالأساس وقف استخدام سياسة هدم المنازل بشكل كامل، وأن التغيّر في الظروف -المتمثّل في زيادة الهجمات- يدفع للقول إنّه لا حاجة للاستمرار في وقف استخدام هدم المنازل.[58]

خلال عام 2020 قامت قوّات الاحتلال بهدم منازل 6 أسرى فلسطينيّين، وهم: وليد حناتشة (رام الله)، وقسّام شبلي (كوبر) ويزن مغامس (بيرزيت) حيث اعتقلت قوّات الاحتلال حناتشة وشبلي ومغامس عام 2019، وادّعت ارتباط ثلاثتهم بعمل عسكريّ أدّى إلى مقتل مستوطنة وجرح آخرين. تعرّض المعتقلون خلال فترة التحقيق إلى أفظع ممارسات الاحتلال الهمجيّة من ضربٍ، وشبحٍ، وحرمانٍ من النوم، واستخدام عائلاتهم للضغط عليهم، واستخدام التحقيق العسكريّ، وعلى الرغم من عدم انتهاء إجراءات محاكمة المعتقلين الثلاثة إلّا أنّ دولة الاحتلال كانت قد أصدرت أمر هدم منازلهم، وباشرت به قبل حتّى صدور أحكام نهائيّة تؤكّد إدانتهم.

صورة من فضائية الميادين لبيت الأسير وليد حناتشة بعد الهدم

هذا وقامت قوّات الاحتلال خلال هذا العام أيضاً بهدم منزل الأسير أحمد قنبع (جنين)، علماً بأنّ هذه المرة هي ليست الأولى التي تهدم فيها منزل قنبع، حيث تدّعي دولة الاحتلال اشتراك قنبع بعمليّة نفّذها الشهيد أحمد جرّار أدّت إلى مقتل مستوطن. وكذلك هدمت منزل الأسير خليل دويكات (نابلس) بعد أن ادّعت تنفيذ دويكات عمليّة طعن أدّت إلى مقتل حاخام. هذا وأغلقت دولة الاحتلال أيضاً غرفة في منزل الأسير نظمي أبو بكر (جنين)[59] بعد أن زعمت ارتكابه عمليّة إلقاء حجر على رأس أحد الجنود خلال عمليّة اقتحام لقرية يعبد؛ ما تسبّب

58. Home demolition as collective punishment, the Israeli information Center for Human Rights in the Occupied Territories, published on 11 November 2017, last accessed on 18 Nov 2020, available at: https://www.btselem.org/punitive_demolitions.

59. Statistics on punitive house demolitions, The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, published on 14 Dec 2020, last accessed on: 30 Dec 2020, available at: https://www.btselem.org/punitive_demolitions/statistics.

بمقتله. وشرّدت دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات 22 شخصاً من بينهم 7 قاصرين،[60] حيث تأتي سياسة هدم المنازل ضمن إطار سياسة الاحتلال في معاقبة عائلات بأكملها. ولا بدّ في هذا السياق من الوقوف على نقطة غاية في الأهميّة وهي عدم وجود معيار ثابت لقضيّة هدم المنازل، حيث نجد دولة الاحتلال تتّجه في بعض الأحيان إلى هدم منزل عائلة بأكملها، في حين نجدها في أحيان أخرى تقرّ إغلاق غرفة واحدة أو أكثر من غرفة في المنزل عقوبةً على الفعل المرتكب.

وتقوم قوّات الاحتلال من خلال عمليّات الهدم بتشريد عشرات العائلات الفلسطينيّة التي لم ترتكب أيّ عمل يخالف أنظمة الاحتلال، وتعاقبهم فقط على وجود رابطة عائليّة تربطهم مع مرتكب العمليّة، وهي بذلك تخالف أبسط مبادئ القانون، وتخالف قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ وبشكل خاصّ نصّ المادّة 53 من اتّفاقيّة جنيف الرابعة. هذا وتترك عمليّة هدم منازل الأسرى أثراً وضغطاً كبيراً عليهم، حيث تقوم قوّات الاحتلال خلال فترات التحقيق مع المعتقلين بالضغط عليهم بهذه الورقة من خلال تكرار تهديداتهم بهدم منزل العائلة، وتعمد إلى إشعار المعتقل بشكل متكرّر بأنّه السبب الرئيسي وراء تشتُّت أفراد العائلة، وأنّ ما قام بارتكابه من أفعال مقاومة للاحتلال هي السبب الرئيسيّ وراء هدم منزله، وضياع جهد وذكريات العائلة. ولا يمكن لأيّ منّا أن يتغاضى عن طبيعة الضغط النفسيّ الشديد الذي من شأنه أن تتركه مثل هذه العبارات في نفس المعتقل، خاصّة في ظلّ فترة التحقيق، وانعزاله عن العالم الخارجيّ بشكل كامل. وعليه قد يستخدم الاحتلال الإسرائيليّ هذه الورقة وسيلةً لانتزاع معلومات من المعتقلين.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ قوّات الاحتلال الإسرائيليّ لم تتوقّف خلال فترة جائحة كورونا عن هدم منازل الأسرى الفلسطينيّين، حيث جاء هدم منزل الأسير قسّام شبلي على سبيل المثال خلال أوج انتشار فايروس كورونا في الأراضي الفلسطينيّة، وتجاهلت دولة الاحتلال بذلك المناشدات الدوليّة كافّة التي كانت تدعو المواطنين للبقاء في منازلهم، حيث قامت قوّات الاحتلال بتشريد عائلة بأكملها خلال جائحة كورونا لغايات تطبيق عقوبة جماعيّة على عائلة. وممّا يجدر ذكره في هذا السياق هو أن هدم منزل الأسير قسّام لم يقتصر فقط على الإضرار بالعائلة نفسها وإنّما امتدّ ليشمل السكّان المجاورين، حيث يقع منزل الأسير قسّام في الطابق الثاني لأحد البيوت العربيّة القديمة، وأثناء عمليّة هدم المنزل خلّفت قوّات الاحتلال خراباً لا يمكن تجاهله في الطابق الأرضيّ من المنزل الذي تقطنه عائلة أخرى.[61]

60. يذكر أنّه منذ عام 2016 قامت قوّات الاحتلال بهدم منازل 63 فلسطينيّاً ضمن إطار معاقبة العائلات، وهجرت دولة الاحتلال بذلك 287 فلسطينياً من بينهم 117 قاصراً. للمزيد انظر في ظلّ استمرار غياب المحاسبة الاحتلال يصعّد العقوبات الجماعيّة، مركز القدس للمساعدة القانونيّة، منشورة بتاريخ حزيران 2020. متوفّر عبر الرابط التالي:
https://www.jlac.ps/userfiles/Impunity%20Reigns%20-%20%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9.pdf.

61. The High Court of Justice approved the punitive demolition of a home during the coronavirus pandemic: HaMoked calls on the military not to implement this judgment at this time, as it could put the lives of the occupants and others in danger, published on 30/3/2020, last accessed on 4/4/2020, available at: http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2155.

4. هجمات متكررة يتعرّض لها المقدسيّون والمؤسّسات المقدسيّة

كثيراً ماحاولت دولة الاحتلال طمس هويّة الفلسطينيّين في منطقة القدس، وتضييق الخناق عليهم يوماً بعد الآخر بهدف إخراجهم من أرضهم، حيث تشمل هذه المضايقات النشطاء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمؤسّسات العاملة في الإطار المجتمعيّ، وغيرها العديد من الفئات، فتقوم دولة الاحتلال باعتقال العاملين فيها، أو مداهمة منازلهم بشكل متكرّر، أو محاولة إغلاق هذه المؤسّسات بحجّة مخالفتها أنظمة دولة الاحتلال، فكان منها ومثالاً عليها إغلاق دولة الاحتلال مكتب مديريّة التربية والتعليم، ومكتب فضائيّة فلسطين لمدّة 6 أشهر. وتشمل أيضاً انتهاكات الاحتلال السكّان المقدسيّين فلا يكاد يخلو يوم من مداهمات الاحتلال لإحدى قرى القدس، أو اعتقال أحد المقدسيّين، حيث شهد النصف الأوّل من العام اعتقال ما يزيد عن 700 فلسطينيّ، من بينهم ما يزيد عن 150 طفلاً. وبشكل عام يمكن القول أنّ بلدتي العيسويّة وسلوان هما من أكثر المناطق التابعة للقدس التي تتعرّض لانتهاكات الاحتلال.[62]

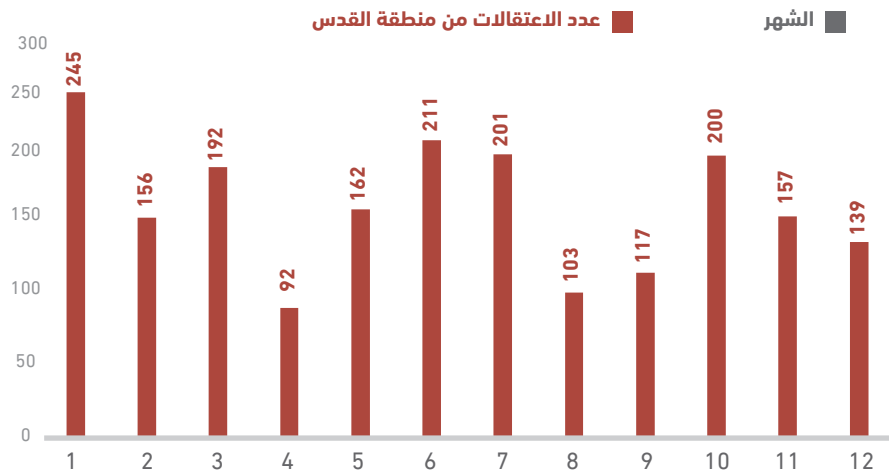

62. أنظر أيضاً: هنا القدس نهب وعنف في العيساويّة، تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيليّ لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة بيتسيلم 2020، متوفّر عبر الرابط التالي:
https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/202005_this_is_jerusalem_violence_and_dispossession_in_al_esawiyah.

استهداف المؤسّسات والمقدسيّين بشكل متكرّر

منذ عام 2019 صعّدت دولة الاحتلال من سياساتها تجاه المؤسّسات الفلسطينيّة العاملة في منطقة القدس، حيث أصدر وزير الأمن الداخليّ خلال عام 2019 قراراً بإغلاق 5 مؤسّسات فلسطينيّة لمدة 6 أشهر، واستمرّت سياسة ملاحقة المؤسّسات خلال عام 2020، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير تعرُّض العديد من المؤسّسات لهجمة من قبل دولة الاحتلال تهدف إلى صبغ هذه المؤسّسات بصبغة «غير شرعيّة»، وتقوم في كثير من الأحيان باقتحام مراكز هذه المؤسّسات أو ملاحقة العاملين فيها وكان من بينها مركز يبوس الثقافيّ،[63] ومعهد إدوارد سعيد للتعليم الموسيقيّ[64] اللذان اقتحمتهما سلطات الاحتلال بتاريخ 22/7/2020. خلال عمليّة الاقتحام قامت قوّات الاحتلال بمصادرة أوراق وأجهزة تعود ملكيّتها للمؤسّستين، وقامت كذلك باعتقال مدراء المؤسّستين، وبعد التحقيق معهما لأكثر من 14 ساعة، تمّ إطلاق سراحهما بكفالة، مع قرار بإبعاد مديرة مركز يبوس عن منطقة المركز لمدّة أسبوعين.

من الحالات التي تبرز طبيعة ملاحقة الاحتلال للمقدسيّين هي حالة (ه،ح) حيث تعرّضت (ه) للملاحقة منذ سنوات بسبب عملها ضمن مشروع مقدسيّ تمّ إغلاقه في عام 2015 لاعتباره مشروعاً خارجاً عن قوانين دولة الاحتلال. طوال هذه السنوات وحتّى عام 2020 قامت قوّات الاحتلال بملاحقة (ه) مراراً، وفي 24/1/2020 تعرّضت (ه) للاعتقال عقب اقتحام قوّات الاحتلال منزلها في تمام الساعة 12 ليلاً. لم يدم اعتقال (ه) فترة طويلة حيث أُفرج عنها في اليوم التالي بشرط الإبعاد عن منطقة البلدة القديمة في القدس وبكفالة ماليّة. خلال العام تعرّضت (ه) للاعتقال مجدّداً مرّات عدّة وبحجج مختلفة، وتمّ استدعاؤها للتحقيق معها أكثر من مرّة، ومنعها من السفر، وتمّ اقتحام منزلها والعبث بمحتوياته. وتأتي سياسة الاحتلال هذه في محاولة لإبعاد المقدسيّين عن أرضهم.

وتُعدّ حالة المقدسي (د،غ) من الحالات البارزة في هذا السياق، حيث تعرّض (د) للاعتقال ست مرّات آخرها كان بتاريخ 22/7/2020، حيث تعرّض (د) للاعتقال من منزله بعد اقتحام قوّات الاحتلال المنزل وقيامهم بتفتيش المنزل ومصادرة أجهزة حاسوب وتلفونات ووثائق. تمّ احتجاز (د) لما يقارب 12 ساعة في مركبة تابعة للشرطة الإسرائيليّة دون التحقيق معه، أو عرضه على

63. منظمة أهليّة فلسطينيّة مركزها القدس الشرقيّة وتأسّست عام 1955. يقوم المركز بمشاريع فنّيّة وثقافيّة إبداعيّة، تخلق مساحة للتفاعل، ومشاركة المواهب والثقافات.

64. مؤسّسة وطنيّة فلسطينيّة، تأسّست عام 1993 في مدينة رام الله تحت مظلّة جامعة بيرزيت. ويمنح هذا المعهد للطلاب فرصة لتعلّم الموسيقى، وتنظيم الأمسيات الموسيقيّة، وإنتاج الأسطوانات والكتب، والانضمام للمسابقات على مستوى العالم.

المحكمة ليتمّ نقله فيما بعد إلى مركز الشرطة في جبل أبو غنيم لغايات التحقيق معه حول عمله في شبكة فنون القدس[65] وعمله التطوّعيّ في مراكز مجتمعيّة أخرى. عُرض (د) في اليوم التالي على محكمة الصلح في القدس لتمديد توقيفه لغايات التحقيق لمدّة 4 أيام، وفيما بعد تمّ تمديده مجدّداً ثلاثة أيام أخرى.

خلال جلسة التمديد، طلبت الشرطة تمديد المعتقل 5 أيام بادّعاء ضبط موادّ في منزله ترتبط بالمخالفات التي اعتُقل من أجلها، وفي السياق ذاته أشار (د) إلى أنّ هذه الموادّ قديمة، واستُخدمت ضدّه في اعتقاله السابق، إلّا أنّ المحكمة لم تكترث لذلك وقرّرت تمديد توقيفه على ذمّة التحقيق حتّى تاريخ 28/7/2020. وادّعى القاضي أنّ الشبهات الموجّهة ضدّه تشكّل خطراً وتستوجب اعتقاله. بعد مضيّ ما يقارب الأسبوع على اعتقال (د) أصدرت محكمة الصلح قرارها بالإفراج عن المعتقل بشرط الحبس المنزليّ لمدّة 10 أيام، ودفع كفالة ماليّة بقيمة 3000 شيكل وكفالة شخصيّة وكفالة شخصين إضافيّين بقيمة 5000 شيكل لكلّ واحدة، وكذلك اشترط قرار المحكمة عليه عدم التواصل مع أي شخص من الأشخاص الذين ترتبط قضيّتهم بقضيّته لمدّة شهر.[66]

وتوضّح قضيّة اعتقال (د،غ) – مرّات عدّة-، وغيره من العاملين في المؤسّسات المجتمعيّة والثقافيّة استمرار هجمة الاحتلال في التضييق على المؤسّسات الثقافيّة والوطنيّة، واستهداف النشطاء المقدسيّين في محاولة لقمع وإنهاء الوجود الفلسطينيّ في القدس المحتلّة، وذلك من خلال أساليب عدّة تتضمّن تجريم عمل المؤسّسات واعتقال أعضائها واقتحامها وتدمير مقرّاتها ومصادرة وثائق خاصّة بها، وصولاً لإصدار قرارات إغلاق بحقّ هذه المؤسّسات، عدا عن استهداف دولة الاحتلال لعدد من الشخصيّات البارزة في مدينة القدس، منها محافظ القدس عدنان غيث الذي قامت قوّات الاحتلال باعتقاله واستدعائه خلال العامين المنصرمين ما يزيد عن 15 مرّة.

65. شفق هي «شبكة فنون القدس، وتضمّ خمسة مراكز ثقافيّة في القدس: المسرح الوطنيّ الفلسطينيّ/ الحكواتي، المعمل للفن المعاصر، معهد إدوارد سعيد الوطنيّ للموسيقى، حوش الفن الفلسطينيّ ومركز يبوس الثقافي. وتعمل الشبكة على تعميق التعاون بين مراكز ثقافيّة مقرّها القدس سعيا نحو تحقيق الأهداف الفرديّة الخاصّة والمؤسّسية العامّة بما ينسجم مع الإستراتيجيّة الثقافيّة العامّة لمدينة القدس».

66. محكمة الصلح تقرر الافراج عن المعتقل (د،غ) بشروط، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، منشور بتاريخ 28/7/2020، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3irJnek.

الأسيرات

قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ خلال عام 2020 باعتقال 128 سيّدة فلسطينيّة، وحتّى نهاية شهر كانون الأوّل بلغ عدد الأسيرات 37 أسيرة، من بينهن ما يزيد عن 13 أسيرة أمّ، و8 أسيرات جريحات، وثلاث أسيرات في الاعتقال الإداريّ. وتقبع جميع الأسيرات في سجن الدامون الذي يفتقر لأبسط مقوّمات المعيشة الإنسانيّة[67]. ولم تختلف سياسات الاحتلال هذا العام عمّا سبق، حيث عانت النساء الفلسطينيّات من اقتحام منازلهن في ساعات متأخرة من الليل، أو في ساعات الصباح الباكر، ونقلهن إلى مراكز التحقيق أو التوقيف، وتعريضهن لمختلف أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة التي تشمل الضرب، أو الضغط الجسديّ أو النفسيّ، واستخدام عائلاتهنّ وأطفالهنّ ورقةً للضغط عليهن. هذا وقامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ خلال هذا العام باعتقال عدد من الطالبات الجامعيّات على خلفيّة نشاطهنّ النقابيّ في الجامعات الفلسطينيّة[68]. وتأتي ممارسات الاحتلال هذه في مجملها مخالفةً لمبادئ الشرعيّة الدوليّة لحقوق الإنسان، ولنصوص اتّفاقيّة جنيف الرابعة التي تكفل للأسرى أبسط الحقوق الإنسانيّة، وكذلك الحال فإنّها تتنافى مع ما أقرّته اتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة أو المهينة، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات، والتدابير غير الاحترازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

عمليّات اعتقال مروّعة تطال الأسيرات

لا تستثني قوات الاحتلال النساء الفلسطينيّات من عمليّات الاعتقال، فتقوم أيضاً باقتحام منازلهنّ لغايات الاعتقال، أو العبث بمحتويات المنزل، وفي أحيان أخرى تقوم باعتقالهنّ على الحواجز، فتنتزعهنّ من منازلهنّ ومن عائلاتهنّ، وتحرم أطفالهنّ منهنّ بطرق وحشيّة. تستذكر الأسيرة (آ،خ) في هذا السياق تجربتها حيث اقتحمت قوّة من الشرطة منزلها بتاريخ 17/2/2020، وذلك في تمام الساعة الرابعة صباحاً. خلال عمليّة المداهمة كان أفراد الشرطة يصرخون وهدّدوها أمام أطفالها قائلين:» ملي عينك من ولادك لأنّه المرّة الجاي اللي راح تشوفيهم فيها رح يكونوا صاروا شباب...» على الرغم من هذه المأساة التي عاشتها الأسيرة إلّا أنّها تذكر في إفادتها لمحامي مؤسّسة الضمير تفاصيل تحضيرها حقيبة ملابس لأطفالها حتّى يمكثوا لدى منزل أحد الأقرباء، وفي خضّم هذه اللحظات الأليمة، قال لها أحد أفراد الشرطة «عبي الشنطة، أنت مطولة عنا». وتهدف جلّ هذه التهديدات إلى بثّ الرعب في نفس الأسيرة قُبيل اعتقالها، وكذلك ترويع أفراد العائلة كافّة.

67. يذكر أنّ سجن الدامون يقع بالقرب من مدينة حيفا، وتمّ تأسيسه زمن الانتداب البريطانيّ اسطبلًا للخيول ومخزناً للتبغ. للمزيد حول سجن الدامون انظر تقرير انتهاكات الأسرى والأسيرات لعام 2019 (فلسطين: مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2020)، 87-86.

68. للمزيد حول الطالبات اللاتي تمّ اعتقالهنّ خلال عام 2020 وما تعرّضن له من انتهاكات أنظر فصل طلبة.. أساتذة... مدافعين عن حقوق الإنسان.

أسيرات في التحقيق

يخضع عدد كبير من الأسيرات للتحقيق في أحد مراكز تحقيق الاحتلال الأربعة (الجلمة، عسقلان، المسكوبيّة، بيتح تكفا)، وتقوم قوّات الاحتلال باستخدام مختلف أساليب التحقيق معهنّ التي تشمل الضغط النفسيّ، والجسديّ، والمعاملة اللاإنسانيّة. ومن الحالات التي تعرّضت للتحقيق هذا العام الأسيرة (إ.أ) التي تمّ اعتقالها بتاريخ 17/6/2020 حيث اقتحمت القوّات الخاصّة منزل الأسيرة (إ.أ) الساعة 2:30 بعد منتصف الليل، وخلال عمليّة الاعتقال وضعت قوّات الاحتلال العائلة بأكملها في إحدى غرف المنزل، وقامت بتقييد ابنها الأصغر الذي يبلغ من العمر 19 عاماً -حينها- وتمّ اقتياده أمامها وكأنّه معتقل، ولكن تبيّن فيما بعد إطلاق سراحه، إلّا أنّ المعتقلة لم تعرف هذه المعلومة إلّا بعد أن خرجت من التحقيق.

تذكر (إ.أ) أنّه خلال عمليّة الاعتقال قامت قوّات الاحتلال بالعبث بمحتويات المنزل. وتقول: «بعد أن خرجت من المنزل قيّدوني للأمام بكلبشات من حديد وارتديت كمامة، وما أن ركبت الجيب العسكريّ حتى وضعوا غطاء على عينيّ، ونُقلت مباشرة إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث تمّ تفتيشي تفتيشاً عاريّاً، وبعد التفتيش نُقلت مباشرة إلى غرفة التحقيق، حيث استمرّ التحقيق معي منذ لحظة وصولي حتى ساعات الصباح من ذلك اليوم». بعد جلسة التحقيق هذه، تمّ وضع الأسيرة في زنزانة لتناول طعام الافطار، ومن ثمّ تمّت إعادتها إلى غرفة التحقيق. خلال الأسبوعين الأوّلين من التحقيق تعرّضت (إ.أ) إلى تحقيق مستمرّ دون استراحات حقيقيّة، حيث كانت الاستراحة عشر دقائق تُمنح لها لغايات تناول الطعام في الزنزانة، وفي بعض الأحيان كان يتمّ تركها لمدّة ساعة.

> **كنت أنام وأنا مرتدية جاكيت الشاباص، وأضع فوقي البطّانيات المتوافرة... كنت أغلق فتحة المرحاض لأنني كنت أسمع صوت الفئران يصدر منها، وكنت أرى فضلاتها. اعتدت أن أترك الطعام بعيداً عنّي حتى تذهب الفئران إلى الطعام ولا تقترب منّي.**
>
> **(إ.ا)**

تصف (إ.أ) ظروف التحقيق معها قائلةً إنّها في كثير من الأحيان كانت تنام على كرسيّ التحقيق الذي كانت مقيّدة به طوال الوقت، حيث كان يتمّ شبحها من خلال تقييد يديها إلى كرسي التحقيق باتّجاه الخلف، وكلّما كانت تحاول أن تطلب الذهاب إلى الحمّام، كانوا يرفضون طلبها. خلال عمليّة التحقيق تذكر الأسيرة تعرّضها للتهديد، والصراخ، ومنعها من النوم لساعات،

ووصل الأمر في إحدى المرّات إلى استمرار التحقيق معها 34 ساعة متواصلة، وتقول إنّ أحد المحقّقين اعتاد استخدام الفاظ بذيئة معها أثناء التحقيق، وشتمها ووصفها بكلمات نابية، وكثيراً ما كان يقترب منها ويبصق عليها. وعلى الرغم من صعوبة كلّ هذه الأساليب إلّا أنّ قوات الاحتلال لم تكتف بذلك، وإنّما قامت أيضاً بمواجهة الأسيرة بزوجها المعتقل أيضاً، واعتاد المحقّقون تحقير كلّ منهما أمام الآخر للضغط عليهما وكسرهما.

(ح،خ) أسيرة تعاني من ظروف تحقيق قاسية

اعتُقلت الأسيرة (ح،خ) في 1/1/2020 وذلك على أحد الحواجز الإسرائيليّة، حيث نُقلت الأسيرة إلى برج عطارة قضاء رام الله وتمّ احتجازها ما يقارب 45 دقيقة بالقرب من حمّام البرج، وعلى الرغم من طلبها المتكرّر لاستخدام الحمّام إلّا أنّ المجنّدة التي كانت تراقبها رفضت السماح لها باستخدامه. تالياً لذلك، تمّ تقييد المعتقلة بقيود حديديّة إلى الخلف، ونُقلت بجيب عسكريّ إلى معتقل عوفر، ومن ثمّ إلى مركز تحقيق المسكوبيّة. فور وصول (ح،خ) إلى مركز تحقيق المسكوبيّة تعامل المحقّقون معها بعنف، فتذكر أنّه بعدما رفضت الإجابة عن أحد الاسئلة قام أحد المحقّقين بسحبها من يديها، وأدخلها إلى مكتب تحقيق، وقام بتقييد يديها على الحائط بواسطة حلقات مثبّتة بجدار المكتب، وأبقى عليها مشبوحة بوضعيّة الوقوف ما يزيد عن ساعتين ونصف. خلال هذه الفترة تقول (ح) إنّ المحقّق كان يجلس على كرسيّ يلعب بمكعّب، وكان يشرب القهوة ويدخّن وهو ينظر إليها. ومنذ لحظة اعتقالها وحتّى هذه اللحظات لم يسمح لها أيّ شخص باستخدام الحمّام على الرغم من طلبها المتكرّر لاستخدامه؛ الأمر الذي دفع المعتقلة إلى التبوّل في ملابسها.

لم تكتفِ قوّات الاحتلال بترك المعتقلة لساعات طويلة دون استخدام الحمّام فقط، بل حاول المحقّق أن يعاملها بازدراء لتبوّلها في ملابسها. فبعدما قام أحد المحقّقين بفكّ قيودها وإرسالها إلى زنزانة لكي ترتاح رفض طاقم التحقيق تزويد المعتقلة بملابس نظيفة حتى تتمكّن من الاستحمام، وعوضاً عن ذلك، تمّت إعادتها بعد وقت إلى التحقيق وهي ترتدي الملابس ذاتها، وتعرّضت للشبح ساعات عدّة على كرسيّ التحقيق بتقييد يديها إلى الخلف، وتقييد قدميها بأرجل الكرسيّ.

ظروف الأسيرات

هشارون، معبار بظروف غير إنسانيّة

تبدأ رحلة معاناة الأسيرات منذ اللحظة الأولى لاعتقالهنّ، إلّا أنّ معبار هشارون هو أحد أبرز المحطّات التي تشكو جميع الأسيرات منه، حيث تعاني الأسيرات في معبار هشارون من الزنازين القذرة، ومن سوء الطعام الذي يتمّ تقديمه لهنّ، ومن قرب القسم الذي يتمّ احتجازهن فيه من قسم السجناء المدنيّين الذكور، حيث شكت العديد من الأسيرات تعرّضهن للشتم أو التحرّش اللفظيّ من قبل هؤلاء السجناء أثناء مرورهنّ من أمام القسم، أو حتّى أثناء البقاء في زنازينهنّ. وتنقل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ الأسيرات إلى معبار هشارون بحجّة إبقائهنّ في الحجر لمدّة 12– 20 يوماً، إلّا أنّها خلال هذه الفترة لا تقوم بمراعاة حقوق الأسيرات الأساسيّة.

تقول الأسيرة (إ،أح) عن ظروف اعتقالها في معبار هشارون: «كان هناك ضابط يأتي ويقوم بتهديدنا بتقييدنا بالأسرّة، ووضعنا في زنزانة بكاميرات للمراقبة. كان بحوزتي كمامة تمّ إعطائي إياها منذ 8 أيّام، أي منذ تاريخ اعتقالي ولكن معي في الزنزانة أسيرة أخرى لا يوجد معها كمامة، وأسيرة أخرى كانت قد أخذت كمامة من أحد السجناء المدنيّين، وتكمل(أ) قائلة: «تعطينا إدارة السجن كأساً تحتوي على دواء تنظيف للأرض مرّة كلّ 3 أو 4 أيّام، ولا يتمّ إجراء أيّ فحوصات يوميّة لنا كفحص للحراراة أو غيره». وحول شكل ومساحة الغرفة تقول (إ،أح) إنّ مساحة الغرفة التي أقامت فيها كانت 2.5*4 مترات وتقبع فيها 3 أسيرات، ويوجد فيها حمّام دون باب، حيث تضطرّ الأسيرات عند حاجة إحداهنّ إلى الاستحمام أن تقوم الأسيرتان الأخريان بالوقوف عند الباب لستر زميلتهما، وتفتقر الغرفة إلى التهوية المناسبة حيث يوجد في الزنزانة شبّاك إلّا أنّه مغلق. أمّا فيما يتعلّق بالفورة فيتمّ السماح للأسيرات بالخروج لمدّة ساعة يوميّاً، إلّا أنّه في حالة وجود أسيرة واحدة في الزنزانة فقد يتمّ تخفيض الفورة إلى نصف ساعة، أو حتى إلغاؤها في بعض الأحيان.

وفي السياق ذاته تشير الأسيرة (ل، ك) إلى تجربتها في معبار هشارون قائلةً: «في هشارون كان هناك سجناء مدنيّون يقومون بالتحرّش اللفظيّ بالأسيرات ويصرخون عليهنّ، ولا يقوم السجّانون بأيّ تصرّف لردعهم». وتكمل: «وُضعت في غرفة كان فيها كاميرات، لم يقدّموا لي ملابس نظيفة فاضطررت إلى أخذ ثياب من سجينة مدنيّة وقمت بغسلها، ولم يزوّدوني بمناشف بوتيرة مناسبة أو معجون أسنان أو فرشاة، والأغطية كانت قذرة وطلبت غسلها أكثر من مرّة إلّا أنّهم لم يستجيبوا لطلبي.

وعاشت الأسيرة (ر،ع) تجربة مماثلة حيث تقول: «كنت أخرج للفورة لمدّة نصف ساعة أو ساعة، وكانوا يتأخّرون في تقديم وجبات الطعام والماء، طلبت مراراً (شامبو) حتى أتمكّن من الاستحمام إلّا أنهم لم يحضروا لي... الغرفة التي أمكث فيها هي غرفة تخلو من وجود مروحة

أو أي سبيل للتهوية، وعلى الرغم من أنّنا نطلب ترك باب الغرفة مفتوحاً حتّى يتجدّد الهواء إلّا أنّ السجّانين يرفضون ذلك. لديّ كمامة واحدة وعلى الرغم من طلبي تغييرها إلّا أنّهم حتّى اليوم، أي بعد مرور ما يزيد عن أسبوعين من تاريخ اعتقالي- لم يتمّ تزويدي بأخرى جديدة».

بيئة السجن

تعيش الأسيرات في سجن الدامون ظروفاً صعبة جدّاً، حيث تعاني الأسيرات من مرافق السجن التالفة والمهترئة التي تعود إلى حقيقة هي أنّ سجن الدامون قد بُني زمن الانتداب البريطانيّ اسطبلاً للخيول، ومكاناً لتخزين التبغ، وبناء عليه تعاني الأسيرات من الرطوبة التي تأكل جدران زنازينهنّ، ويعانين أيضاً من الكاميرات التي تضعها إدارة السجن في ساحته، وتحرمهنّ بذلك من التعرُّض للشمس بشكل كافٍ. ولا يقتصر الأمر فقط على ذلك، وإنّما تعاني الأسيرات أيضاً من عدم ملاءمة ساحة السجن لهنّ، حيث تمّ دهان الساحة بمادّة تتسبّب بانزلاقهنّ عند الحركة عليها.

وممّا يؤكّد ما سبق، ما أشارت الأسيرة (ش، د) إليه فتقول: إنّ ظروف المعيشة في سجن الدامون بشكل عام صعبة، حيث تعاني الأسيرات من إشكاليّة الرطوبة التي تأكل جدران الزنازين، وعلى الرغم من مطالبات الأسيرات المتكرّرة لإصلاحها، إلّا أنّ الإدارة في كلّ مرّة تقوم بدهان هذه الجدران دون إيجاد حلّ حقيقيّ للمشكلة، هذا عدا عن حاجة الأسيرات إلى فرشات إضافيّة، ومعاناتهنّ من ساحة السجن التي تتسبّب بتزحلقهنّ في بعض الأحيان. وتعاني الأسيرات أيضاً من وجود الحمّامات خارج الغرف؛ الأمر الذي يجعل الاستحمام صعباً عليهنّ، حيث تضطرّ الأسيرات إلى التقيّد بساعات الفورة للاستحمام مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ساعات الفورة هي فقط 7 ساعات، وتكون متفرّقة خلال اليوم، ما يصعب على الأسيرات أن ينظّمن عمليّة الاستحمام للجميع.

الطعام

تشكو الأسيرات بشكل عام من ظروف السجن المختلفة والتي تشمل الموادّ الغذائيّة التي يتمّ تزويد الأسيرات بها، حيث تقوم إدارة السجن بتقليص الموادّ الغذائيّة التي يتم إدخالها إلى السجن، وبالتوازي تقوم بتقليصات في الموادّ الموجودة في كانتينا السجن متّخذة من توصيات لجنة أردان أساساً لهذه التقليصات. تقول الأسيرة (م،أ) في هذا السياق إنّ مطبخ السجن يقوم بتقليص كميّات الخضار والفواكه الطبيعيّة والخضار والبقوليّات المثلّجة، وكما تشير الأسيرة (ش،د) إلى أنّ هذا أصبح يشكّل عبئاً آخر على الأسيرات، حيث تحتاج الأسيرات إلى شراء

العديد من المنتجات من خلال كانتينا السجن في ظلّ شحّ السلّة الغذائيّة التي يتمّ تزويد الأسيرات بها؛ ما يثقلهنّ اقتصاديّاً.

الاقتحامات

لا تخلو حياة الأسيرات في سجن الدامون من التضييقات المعتادة في السجون، حيث تقوم قوّات الاحتلال باقتحام الأقسام بهدف التفتيشات أو العبث بممتلكات الأسيرات، وتضييق الخناق عليهنّ قدر المستطاع، إذ تقوم بمصادرة كلّ ما تعدّه مخالفاً لأنظمتها، ومثال ذلك ما حصل مع الأسيرات بتاريخ 10/11/2020 حيث أبلغت إدارة السجن مسؤولة القسم أنّ هناك تفتيشاً سيتمّ للقسم، وفوراً وصل السجّانون والسجّانات إلى ساحة القسم، بدؤوا بتفتيش غرف الأسيرات بحجّة أنّ هذا التفتيش هو لعدّ قطع الملابس لدى الأسيرات، إلّا أنّه فيما بعد تبيّن أنّ الهدف الأساسيّ من التفتيش هو البحث عن الكتب التعليميّة الموجودة لدى الأسيرات.

خلال عمليّة التفتيش هذه، عمد السجّانون إلى إخراج كلّ الكتب والدفاتر الموجودة في الغرف، وقامت بمصادرة عدد كبير من الكتب والدفاتر التي تعود للأسيرات. تقول الأسيرة (ن،ع): «اتّضح فيما بعد أنّ التفتيش كان للبحث عن الموادّ التعليميّة، إذ إنّهم أثناء التفتيش كانوا يُخرجون الكتب والدفاتر وكلّ ما هو ممنوع من هذه الكتب تمّت مصادرته. صادروا الكثير من الكتب والدفاتر، مثلاً: كتاب أفلاطون، وكتاب الماركسيّة الجديدة، وكتاب الفكر الاسلاميّ، وكتب التوجيهي جميعها تمّت مصادرتها باستثناء مادتي الرياضيّات واللغة العربيّة... ومنّي شخصيّاً تمّت مصادرة 12 دفتراً من دفاتري». وتشير الأسيرة (ش،د) من جهة آخرى إلى أنّ رسالة الاحتلال كانت واضحة خلال هذا التفتيش، وهي أنّ كلّ شيء تعليميّ سواء أكان كتاباً، أو دفتراً لن يبقى داخل السجن، وتقول الأسيرة (ا،أح) لقد تمّت مصادرة ما يقارب 70 كتاباً من غرف الأسيرات والمكتبة.

الكورونا

خلال الفترة الأولى لظهور فايروس كورونا لم تقم قوّات الاحتلال باتّخاذ أيّ معايير حقيقيّة لمواجهة هذه الجائحة، فتقول الأسيرة (س،أ) خلال الفترة الأولى من انتشار فايروس كورونا اعتادت الإدارة تزويد الأسيرات بدلو صغير من الكلور كلّ يوم، إلّا أنّها مع مرور الوقت قامت بتقليص موادّ التنظيف، وكذلك قامت الإدارة بوضع إعلان باللغة العبريّة عن هذا الفايروس، إلّا أنّه لم يتوجّه أيّ شخص للأسيرات بنشرة باللغة العربيّة حول هذا الموضوع. ومن جهة أخرى

تشير الأسيرة (خ.ج) إلى أنّه خلال الفترة الأولى قلّصت الإدارة فحص الشبابيك إلى مرّة واحدة يوميّاً بدلاً من مرّتين، وقامت بتقليص عدد السجّانين والضبّاط الموجودين في السجن، وأنّه خلال الفترة ما بين شهر آذار وأيّار، اعتادت الإدارة أن تقوم بتعقيم أيدي الأبواب والحمّامات بشكل دوريّ، وكانت تزوّد الأسيرات بمعقّمات، كالكلور والصابون يوميّاً، وقامت بفحص كورونا عشوائيّاً لعدد من الأسيرات. وتكمل (خ) قائلة، فيما بعد، قامت إدارة السجن بإعادة الحال إلى مجراه، حيث أعادت الضبّاط والسجّانين إلى السجن، وعادت إلى إجراء فحص الشبابيك مرّتين يوميّاً، وباعدت ما بين فترات تعقيم أيدي الأبواب، وقلّصت من كميّة موادّ التنظيف التي يتمّ منحها للأسيرات.

تقول الأسيرة (أ.ش) في هذا السياق: إنّ إدارة السجن حاليّاً تقوم كلّ أسبوعين بتعقيم أيدي الأبواب مرّة واحدة، وأنّهم لا يحضرون للأسيرات صابوناً لليدين، وأحياناً يصل الأمر إلى عدم تزويدهنّ بمادّة الكلور. وتكمل الأسيرة (أ.ش) قائلة: إنّ كلّ أسيرة لديها كمامتان مصنوعة من قماش تقوم الأسيرات بغسلهنّ، وهذه الكمامات هي عبارة عن قطع قماشيّة من ملابس الشاباص وباللون نفسه (اللون البني) وعليها طبقة واحدة من القماش.

وتُظهر هذه الممارسات المختلفة والمتمثّلة في تقليص إجراءات السلامة والوقاية طبيعة الاستهتار الذي تتعامل به دولة الاحتلال، فلا تبالِ دولة الاحتلال بأيّ احتمال من شأنه أن ينقل عدوى الفايروس من السجّانين إلى الأسيرات، وأبسط الأمثلة التي يمكن أن تُضرب في هذا السياق هو تعرّض 4 أسيرات للحجر عقب مخالطتهنّ أحد الممرّضين في عيادة السجن الذي تبيّن فيما بعد أنّه مصاب بفايروس كورونا، وعلى إثر ذلك تمّ حجر الأسيرات الأربع لما يقارب الأسبوعين.[69] وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ دولة الاحتلال كانت قد عزلت الأسيرات عن العالم الخارجيّ خلال الجزء الأكبر من فترة جائحة كورونا، حيث منعت زيارات الأهالي السجون لفترة طويلة، ولم يتمّ السماح للأسيرات بالاتصال بعائلاتهنّ إلّا مرّة واحدة، وذلك ضمن إجراءات مشدّدة وصلت إلى منع عدد من الأسيرات من إجراء اتّصال مع عائلاتهنّ؛ الأمر الذي استدعى مؤسّسة الضمير للتحرّك قانونيّاً، إلى أن تمّ السماح لهؤلاء الأسيرات بالاتّصال بعائلاتهنّ فيما بعد.[70]

69. للمزيد حول قضيّة الأسرى والكورونا انظر الفصل الخاصّ بذلك من هذا التقرير.
70. للمزيد انظر: الاحتلال يمنع أسيرات فلسطينيّات من الاتصال بعوائلهنّ https://bit.ly/3uEcsJo.

الأسيرات يعانين من ظروف صحّيّة صعبة وإهمال طبّيّ مستمرّ

تعاني العديد من الأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيليّ من ظروف صحّيّة صعبة يعود بعضها إلى إصابتهنّ قبل عمليّة الاعتقال، وبعضها إلى إصابات حصلت أثناء عمليّة الاعتقال نفسها، أو نتيجة للإهمال الطبّيّ في سجون الاحتلال. وتتعدّد الأمثلة التي تشير إلى طبيعة الإهمال الطبّيّ الذي تعاني الأسيرات منه، ومثاله الأسيرة (ن،ف)[71] التي تعاني من وضع صحّيّ يستلزم إجراؤها صورة طبقيّة كلّ 6 أشهر لغايات التأكّد من استقرار حالتها الصحّيّة. تقول (ن، ف) إنّ آخر صورة طبقيّة أُجريت لها كانت في شهر شباط 2019، وحتّى تاريخ آخر زيارة للمعتقلة -أي حتّى 22 أيلول 2020) لم تقم إدارة مصلحة السجون بإجراء الفحص للمعتقلة. وتُظهر مثل هذه الممارسات طبيعة الإهمال الذي تلقاه الأسيرات في السجون، فعلى الرغم من حاجة المعتقلة لهذه الفحوصات ومطالبتها بها إلّا أنّها لا تتلقّى أيّة استجابة.

هذا وتتّخذ إدارة السجن سياسات أخرى من شأنها أن تُسهم في الإهمال الطبّيّ، ففي بعض الأحيان مثلاً ترفض إدخال أدوية من الخارج إلى الأسيرات، وفي الوقت ذاته لا تقوم بتوفير الأدوية ذاتها للأسيرة، فتقول الأسيرة (ر، س): إنّها كانت تعاني من مشكلة صحّيّة قبل دخولها إلى السجن وكانت تتلقّى علاجاً معيّناً، إلّا أنّ إدارة السجن رفضت إدخال الدواء الذي كانت تأخذه، ورفضت صرفه لها من عيادة السجن، واكتفى الأطبّاء بإعطائها دواء،أكّدت (ر،س) أنّه لا يفيدها. هذا وتجسّد الأسيرة (إ،أ) حالة أخرى من حالات الإهمال الطبّيّ في السجون، حيث اعتقلت (إ،أ) بتاريخ 17/6/2020 وهي تعاني من وضع صحّيّ يستلزم علاجاً طبيعيّاً لمنطقة الظهر، إلّا أنّها منذ اعتقالها وحتّى آخر زيارة تمّت لها بتاريخ 2/9/2020 لم تكن تتلقّى علاجها الطبيعيّ. إضافة إلى ذلك، فقد أجرت الأسيرة (إ،أ) عمليّة جراحيّة في وقت سابق لاعتقالها شملت إزالة الرحم والمبايض إثر اكتشاف خلايا سرطانيّة نشطة، وتتطلّب العمليّة العلاجيّة تناولها دواء معيّناً لمدّة 8 سنوات متواصلة، إلّا أنّ الأسيرة أكّدت أنّها حتّى تاريخ 2/9/2020 أيّ بعد ما يقارب ثلاثة أشهر من اعتقالها، لم تزوّدها إدارة السجن بهذا الدواء، وعلى الرغم من أنّها قد أخذت الدواء معها أثناء الاعتقال إلّا أنّها لم تتمكن من إدخاله إلى السجن.[72]

71. اعتقلت (ن،ف) بتاريخ: 5/9/2016.
72. انظر أيضاً: في يوم المرأة العالمي 43 أسيرة في سجون الاحتلال، منشورة بتاريخ 5/3/2020، تمّت آخر زيارة بتاريخ 7/1/2021، متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39HldZh.

الأسيرتان فدوى حمادة وجيهان حشيمة تواجهان ظروف عزل غير إنسانيّة

خلال شهر حزيران 2020، وعقب مناوشة ما بين إدارة سجن الدامون وبعض الأسيرات، نُقلت الأسيرتان فدوى حمادة وجيهان حشيمة إلى عزل سجن الجلمة عقوبةً لهنّ، حيث وضعت دولة الاحتلال كلا المعتقلتين في ظروف عزل قاسية جدّاً[73]. تقول الأسيرة فدوى حمادة: إنّها تقبع مع الأسيرة جيهان حشيمة في الزنزانة نفسها، وهي زنزانة صغيرة وعفنة لا يوجد فيها سوى سريرين و(دوش) للاستحمام لكنّه لا يعمل، ولما يزيد عن أسبوعين حُرمت الأسيرتان من الخروج إلى الفورة، ولم تتمكّن أيّ منهما من الاستحمام في ظلّ تعطّل (الدوش) الموجود في الغرفة، وفي ظلّ عدم تزويدهما بالأساس بملابس للغيار حيث بقيت كلاهما بالملابس ذاتها التي ارتدتاها من اليوم الأوّل للعزل.[74]

وتقول فدوى: «قبعنا في غرفة كان فيها كاميرات للمراقبة طوال الوقت وهذا صعب جدّاً، خاصّةً وأنّ الحمّام لا باب له وانّما نصف باب. كانوا يحضرون لنا طعاماً سيّئاً جدّاً، وفي بعض الأحيان لا يكون مطهوّاً بشكل كافٍ». علاوة على ذلك لم تقم إدارة السجن بتزويد الأسيرتين بأيّ مستلزمات للغرفة، فعلى الرغم من تعمُّد الإدارة وضعهما في زنزانة باردة جدّاً طوال اليوم بسبب تشغيل المكيّف فيها إلّا أنّهم رفضوا إغلاق المكيّف أو تزويدهما بأغطية، واكتفت الإدارة بإعطاء كلٍّ منهما غطاءً صغيراً غير نظيف. هذا ولم تحتوِ الغرفة على تلفاز أو راديو، أو بلاطة،[75] أو إبريق لتسخين المياه. ولم تراعِ دولة الاحتلال في عزلها الأسيرتين أيّ اعتبارات لجائحة كورونا، ففي ظلّ نداءات العالم بأكمله للمحافظة على إجراءات السلامة والوقاية، والنظافة، تعنّتت دولة الاحتلال بعزلها الأسيرتين، فلم تزوّدهما بكمامات، ولم يقم أيّ شخص بفحص حرارتهما، ولم يتم تزويدهما بموادّ تنظيف للغرفة إلّا بعد مضيّ ما يقارب الأسبوعين، حيث تم تزويدهما آنذاك بكوب واحد من موادّ التنظيف. يُذكر أنّه طوال فترة عزل الأسيرتين، لم تقم إدارة السجن بتوضيح سبب أو مدّة العزل الفعليّة للأسيرتين، حيث تمّ عزلهما ما يزيد عن 70 يوماً في هذه الظروف الصعبة[76].

تجدر الإشارة إلى أنّه بتاريخ 10/11/2020 تمّ عزل الأسيرة فدوى حمادة مجدّداً عقب ادّعاء

73. يذكر أنّه قبل نقلهما إلى عزل سجن الجلمة، جرى تقييد الأسيرتين للخلف وعزلهنّ في إحدى زنازين سجن الدامون؛ الأمر الذي تسبّب لهما بآلام في الأيدي والأصابع.
74. مؤسّسة الضمير تتمكّن من زيارة الأسيرة فدوى حمادة المعزولة في عزل الجلمة بظروف قاسية، منشور بتاريخ 23 حزيران 2020، تمّت آخر زيارة بتاريخ 4 كانون الثاني 2021. متوفّر عبر الرابط التالي:https://bit.ly/3nLxL7i .
75. أداة يستخدمها الأسرى للطهي أو لتسخين الطعام.
76. تمّ نقل الأسيرتين مجدّداً إلى سجن الدامون بتاريخ 18/8/2020، وذلك عقب تقديم مؤسّسة الضمير طلبات عدّة لنقل الأسيرتين مجدّداً إلى سجن الدامون بعد انتهاء مدة عزلهما. انظر https://bit.ly/3nFtwdp.

إحدى السجّانات أنّ الأسيرة فدوى قد هاجمتها. أطلعت الأسيرة فدوى محامية مؤسّسة الضمير على ظروف عزلها قائلةً: «وُضعت في غرفة قذرة تفوح منها رائحة المجاري، وتُركت لأيّام بدون أغطية وحرامات على الرغم من أنّ الغرفة باردة... خلال الأيّام الأولى من العزل، تمّ ربطي بسرير الغرفة من منطقة اليدين والقدمين، أحياناً كانوا يفكّون قيودي حتى أتمكّن من تناول الطعام والذهاب إلى الحمّام، وفي أحيان أخرى تركوني أتبوّل في ملابسي وأنا مقيّدة بالسرير.

الاعتقال الإداريّ ملفّ دائم يلاحق الأسيرات...(ش،ب) تبدأ عام 2020 بأمر اعتقال إداريّ، وتنهي العام بأمر إداريّ آخر وما بينهما حريّة لأسابيع

تعتقل قوّات الاحتلال سنويّاً عدداً من الفلسطينيّات، وتقوم بوضعهنّ في الاعتقال الإداريّ دون تقديم أيّ لوائح اتّهام ضدهنّ، ودون تحديد مدّة اعتقالهنّ، وبرزت خلال هذا العام قضيّة الأسيرة (ش،ب) حيث تعرّضت الأسيرة للاعتقال خلال تموز 2019 على يد قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، وأمضت الأسيرة عاماً كاملاً في الاعتقال الإداريّ، وتمّ الإفراج عنها في تموز 2020، وبعد مضيّ ما يقارب الأربعين يوماً على تاريخ الإفراج عن (ش،ب) قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل عائلتها في تمام الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل بهدف اعتقالها. وتعاملت قوّات الاحتلال بطريقة همجيّة مع المعتقلة وعائلتها خلال عمليّة الاعتقال، فتقول (ش): بعد دخول القوّات إلى المنزل قال أحدهم لوالدها لا زال لديها شهران في الاعتقال الإداريّ من اعتقالها السابق وعليها أن تكملهما، وعندما دخلت إلى الغرفة مع مجنّدات لغايات تفتيشها قاموا بضربها على قدمها وإغلاق فمها حتى لا تصدر صوتاً. وتكمل (ش) مشيرةً إلى أنّ المجنّدات قمن بتفتيشها تفتيشاً عارياً بالقوّة. يُذكر أنّ قوّات الاحتلال الإسرائيليّ أصدرت أمراً باعتقال (ش، ب) إداريّاً لمدّة أربعة أشهر، وتم تجديدها مرّة أخرى في كانون الثاني 2021.[77]

77. للمزيد حول الاعتقال الإداريّ وانتهاكه لمعايير القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ، انظر فصل الاعتقال الإداريّ.

ختام خطيب سعافين حالة أخرى تجسّد استخدام الاعتقال الإداريّ لتكميم الأفواه

لم تكن الأسيرة (ش، ب) هي الوحيدة التي قبعت تحت الاعتقال الإداريّ هذا العام، ففي 2/11/2020 وفي تمام الساعة الثانية صباحاً اقتحمت قوّة من جيش الاحتلال الإسرائيليّ منزل الناشطة المجتمعيّة ختام خطيب سعافين، وأصدرت بحقّها أمر اعتقال إداريّ لمدّة 6 أشهر تمّ فيما بعد تقصيرها إلى 4 أشهر.[78] وادّعت دولة الاحتلال أنّ اعتقال ختام إداريّاً جاء لكونها ناشطة في تنظيم محظور، وأنّها تشكّل خطراً على أمن المنطقة، وأنّ الاعتقال الإداريّ هو الوسيلة الوحيدة لدرء هذا الخطر.

أنكرت سعافين جلّ ما ادّعته النيابة، وأكّد المحامي أنّ ادّعاءات النيابة غير دقيقة، حيث إنّ أنشطة ختام جميعها تأتي في إطار العمل النسويّ، والمجتمعيّ وليست في إطار أيّ تنظيم سياسيّ. وعلى الرغم من كلّ ما تمّت الإشارة إليه إلّا أنّ ذلك لم يُثنِ القاضي عن موقفه باعتقال ختام إداريّاً. وجاء اعتقال سعافين ضمن إطار سلسلة كبيرة من الاعتقالات التي طالت العديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بهدف الضغط عليهم، وتكميم أفواههم. ويمكن القول إنّ الطريقة التي تستخدمها قوّات الاحتلال في الاعتقال الإداريّ يمكن أن ترتقي إلى حدّ التعذيب النفسيّ، حيث تقوم قوّات الاحتلال باعتقال الفلسطينيّين إلى أجل غير مسمّى، دون تقديم أيّ لوائح اتّهام لهم،[79] وتخالف دولة الاحتلال بهذه الممارسات نصوص الموادّ 66 و 72 و78 من اتّفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين. يُذكر أنّه منذ بداية عام 2020 قبعت 4 أسيرات في الاعتقال الإداريّ.[80]

78. يذكر أنّ ختام خطيب سعافين تشغل منصب مدير اتّحاد لجان المرأة الفلسطينيّة، وعضو الأمانة العامّة للاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة.

79. Urgent Call to the EU and Civil society on the Administrative detention of Palestinian human rights defender (K,S), International Institute for Nonviolent Action, https://novact.org/2020/12/eng-campaign-urgent-call-to-civil-society-on-the-administrative-detention-of-palestinian-human-rights-defender-khitam-al-saafin/?lang=en.

80. للمزيد حول قضيّة الناشطة ختام خطيب سعافين انظر فصل المدافعين عن حقوق الإنسان من هذا التقرير.

الأسرى الأطفال

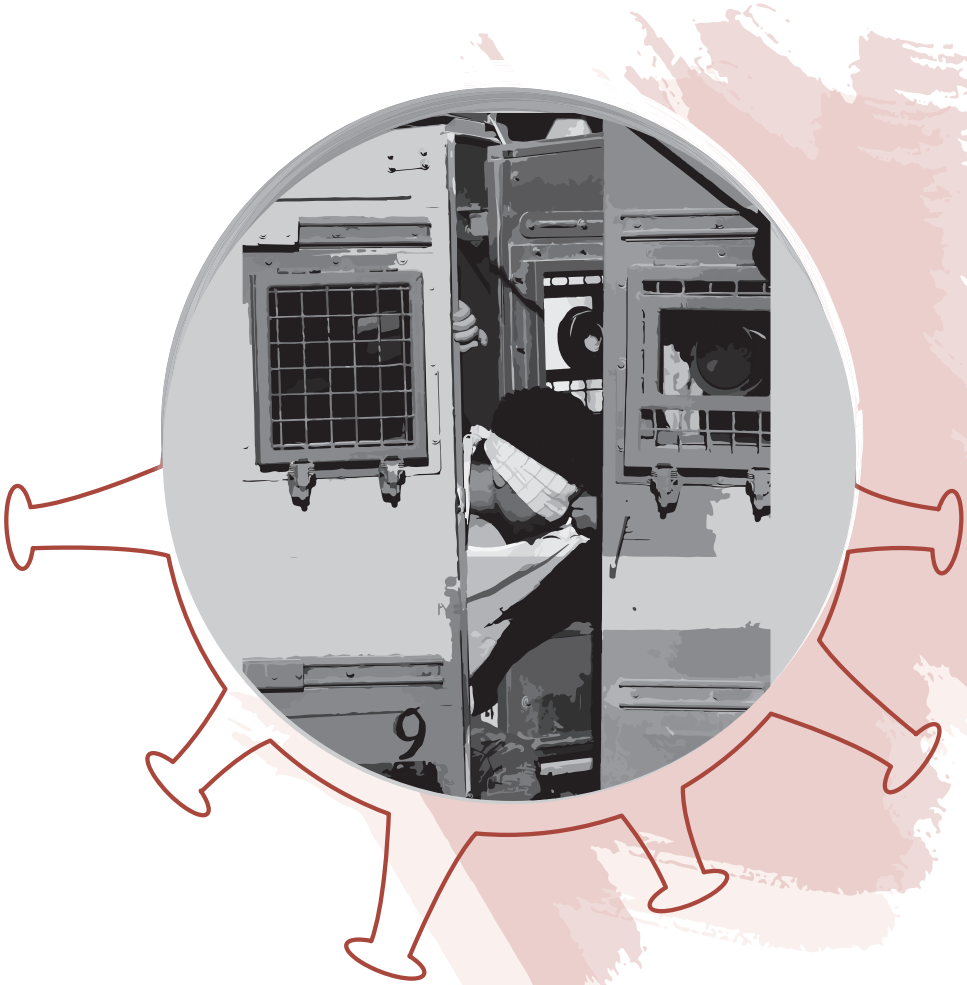

يعاني الأطفال المعتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيليّ من سياساته المختلفة، التي تنتهك بشكل صارخ المعايير الدوليّة لحماية الأطفال المحرومين من حرّيّتهم، بدءاً من احتجازهم في سجون تفتقر إلى أبسط الحاجات الإنسانيّة، مروراً بانتهاك حقّهم في الحصول على رعاية طبّيّة كافية، وصولاً إلى حرمانهم من الحقّ في التعليم، حيث يحرم الاحتلال سنويّاً ما يزيد عن 200 طفل من حقّهم في التعليم من خلال اعتقالهم واستهدافهم بشكل متكرّر، وانتزاعهم من مقاعد الدراسة خاصّتهم، وزجّهم في سجون الاحتلال المختلفة. ويقبع الأسرى الأشبال في ثلاثة سجون رئيسيّة، وهي: سجن عوفر، وسجن مجدّو، وسجن الدامون، وتفتقر هذه السجون في الكثير من الأحيان إلى الحاجات الأساسيّة لمعيشة الأسرى، ولا يسلم الأطفال الموجودون في هذه السجون من هجمات الاحتلال القمعيّة على الأسرى، حيث تطال هذه القمعات في الكثير من الأحيان الأطفال كما حصل مطلع عام 2020 مع الأشبال في سجن عوفر، حيث تمّ قمعهم ونقلهم إلى سجن الدامون، وكذلك ما حصل من قمع خلال شهري آذار وتشرين الأوّل.

زنازين سجن الدامون المهترئة تشهد معاملة لا إنسانيّة للأطفال خلال عام 2020

بتاريخ 13 كانون الثاني 2020 قامت قوّات الاحتلال بنقل ما يزيد عن 30 طفلاً بشكل مفاجئ من سجن عوفر إلى سجن الدامون، دون نقل ممثّلي الأشبال معهم، أو حتّى تمكينهم من أخذ مقتنياتهم كافّة. عقب نقل الأشبال إلى سجن الدامون، تمّ وضعهم في قسم تحت الأرض أشبه بالقبو، لا تدخل إليه الشمس، ويفتقر إلى أبسط معايير المعيشة الآدميّة، كالتهوية الطبيعيّة؛ الأمر الذي ترك الرطوبة تأكل معظم جدران الزنازين، وجعل رائحتها غير قابلة للاحتمال. هذا وافتقرت زنازين الأشبال إلى توافر أغطية وفرشات كافية، وتعمّدت قوّات الاحتلال خلال فترة اعتقال الأسرى الأشبال في الدامون السماح لقوّات القمع بالدخول إلى غرف الأطفال وتفتيشها مرّات عدّة خلال اليوم الواحد، وترويع الأطفال بشكل مستمرّ.

ظروف المعيشة

تمكّنت مؤسّسة الضمير من توثيق الظروف التي وُضع فيها الأطفال في سجن الدامون، ووفقاً لما أشار إليه الأشبال فإنّ معظم الغرف التي وُضعوا فيها تمتلئ بالصراصير والحشرات والفئران. ولم تكتفِ دولة الاحتلال بحجز الأطفال في هذه الظروف القاسية، وإنّما امتدّ الأمر إلى حرمانهم من أبسط حاجاتهم، فلم تقم الإدارة بتزويد الأطفال بفرشات أو أغطية كافية، حيث روى العديد من الأطفال حاجتهم إلى فتح أغطية الفرشات والنوم بداخلها في ظلّ البرد القارس الذي كانوا يعيشون فيه ليلاً، واستخدام الفرشات ذاتها نهاراً ستاراً للحمّام؛ بسبب عدم وجود أبواب للحمّامات أو لأماكن الاستحمام. في ظلّ كلّ هذه الظروف المعيشيّة الصعبة، أُصيب العديد من الأطفال بنزلات البرد الشديدة، والسعال، واشتكى عدد كبير منهم من أوجاع في الصدر، ولم تكترث الإدارة لكلّ ما أصاب الأطفال، واكتفت في معظم الأحيان بإعطاء الأطفال خافضاً للحرارة عوضاً عن تقديم العلاج الشافي واللازم لهم. هذا وشمل الأمر أيضاً إصابة العديد من الأطفال بأمراض جلديّة نتيجةً لنومهم على فرشات قذرة جدّاً.

هذا وتعمّدت قوّات الاحتلال استخدام قوّات القمع لترهيب الأطفال، حيث ذكر عدد من الأطفال اقتحام قوّات القمع غرفهم مرّات عدّة خلال اليوم بهدف التفتيش، وقال الأسير (م،ح) في إفادته لمؤسّسة الضمير إنّ قوّات القمع قامت أيضاً بتفتيشات دوريّة لغرف الأطفال مرّات عدّة خلال اليوم على مدار أيّام متواصلة، حيث وصل عدد التفتيشات في بعض الأيّام إلى 6 مرات. وأطلع الطفل (ف، ك) مؤسّسة الضمير على تفاصيل احتجازهم في سجن الدامون، وكيف تعمد قوّات القمع إلى اقتحام الغرف بهدف ترهيب الأطفال خاصّة بعد قيامهم بإرجاع بعض الوجبات والدقّ على أبواب الزنازين احتجاجاً على ظروف احتجازهم، حيث يقول (ف) إنّه خلال إحدى القمعات قامت قوّات القمع بضرب عدد من الأطفال؛ ما أدّى إلى تعرّض أحدهم إلى إصابة في رأسه.

(م،ح) يروي جزءاً من تفاصيل معيشة الأشبال

ضمن إطار توثيق مؤسّسة الضمير لهذه الهجمة الشرسة على الأطفال المعتقلين، تمكّنت المؤسّسة بتاريخ 29/1/2020 من زيارة الأسير (م،ح)، الذي أطلع محامي المؤسّسة على تفاصيل القمع الذي تعرّض له الأشبال، فيقول (م،ح): إنّ الأشبال فور وصولهم سجن الدامون قاموا باعلان إضراب عن الطعام احتجاجاً على الظروف المعيشيّة التي وُضعوا فيها، ونقلهم بهذا الشكل المفاجئ دون حتّى التمكُّن من أخذ مقنياتهم كافّة، إلّا أنّ دولة الاحتلال لم تكترث لهذه

الاحتجاجات وإنّما قابلتها بتواجد قوّات القمع بشكل دائم في السجن، حيث تقوم هذه القوّات باقتحام الغرف بشكل متكرّر، وتتعمّد ضرب الأطفال والتنكيل بهم، وتقييدهم لساعات، وفي بعض الأحيان تمادت لتقوم بمصادرة بعض المقتنيات الموجودة في غرف الأسرى. يروي الأسير (م،ح) ما شهده قائلاً: «في اليوم الثالث لوصول الأشبال إلى سجن الدامون اقتحمت قوّات القمع السجن، وقامت بمصادرة الفرشات والثياب والحرامات والتلفزيونات والدفّايات الموجودة في الغرف؛ الأمر الذي تسبّب بنوم العديد من الأشبال على أسرّة حديديّة لأيّام دون فرشات»[81]. وأكّد (م) لمحامي مؤسّسة الضمير أنّه في إحدى المرّات وجد جميع الأطفال المعتقلين في قسم 1 في سجن الدامون مقيّدين بقيود بلاستيكيّة داخل الغرف، وأنّ مختلف ما مرّ به الأسرى خلال هذه الفترة تسبّب بترك أثر نفسيّ كبير فيهم.

الفورة

تضمّنت تضييقات قوّات الاحتلال على الأسرى الأطفال المساحة الضيّقة التي يحظى بها الأطفال للتنفّس، وهي ساعات الفورة، حيث قامت قوّات الاحتلال بحرمان الأطفال من الخروج إلى الفورة لأيّام عدّة، وعند السماح لهم بالخروج إلى الفورة كانت المساحة المخصّصة لذلك ضيّقة جدّاً ولا تتجاوز مساحتها 5 أمتار مربّعة. واستمرّت قوّات الاحتلال بوتيرة ترهيب الأطفال حتّى أثناء هذا الوقت القصير الذي يتمكّن الأشبال فيه من الخروج إلى الفورة، حيث أبقت قوّات الاحتلال على قوّات القمع «اليماز» في ساحة الفورة، ومنعت الأسرى الأطفال من القيام بأيّ نشاط تعليميّ، أو أيّ نشاط ثقافيّ خلال فترة الفورة، وكان تواجدهم بشكل أساسيّ لغايات الضغط على الأطفال، وترهيبهم على مدار الساعة.

الطعام

من خلال ما وثّقته مؤسّسة الضمير، أشار العديد من الأسرى إلى سوء الطعام المقدّم لهم كمّيّةً ونوعيّة، حيث كانت كميّة الطعام المقدّمة للأسرى قليلة وغير كافية، وفي كثير من الأحيان كان الطعام شبه نيّئ، حتّى وصل في بعض الأحيان إلى تزويدهم بدجاج غير مطهوّ بشكل كامل ولا زال عليه بعض الريش. ولم يقتصر الأمر فقط على الطعام المقدّم لهم، بل شمل المياه التي اضطرّ الأشبال إلى شربها، حيث أشار عدد منهم إلى لون المياه المائل للاصفرار، واضطرارهم إلى شربها على الرغم من إدراكهم أنّها غير نظيفة، بسبب عدم وجود أيّ سبيل آخر. يُذكر أنّ قوّات الاحتلال فرضت على الأشبال عدداً من العقوبات كان من ضمنها حرمانهم من استخدام الكانتينا، وشراء المنتجات منها. وضيّقت هذه الحركة الخناق على الأطفال، ففي ظلّ سوء الطعام المقدّم لهم، تصبح الكانتينا السبيل الوحيد للحصول على طعام طبيعيّ.[82]

81.يذكر أنّ الأسير (م،ح) أشار إلى أنّه بعد مناوشات لاحقة مع الإدارة تمكّن الأسرى من استرجاع جزء من هذه المستلزمات المصادرة.
82. شملت العقوبات أيضاً منع زيارات الأهل لفترة من الزمن، وفرض غرامات ماليّة على بعض الأشبال.

أيهم صبّاح حالة تجسّد سياسات الاحتلال المستمرّة تجاه الأطفال الفلسطينيّين

بتاريخ 18 شباط 2016 قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ باعتقال الطفل أيهم صبّاح (14 عاماً- بيتونيا) عقب ادّعائها أنّ أيهم وآخر قاما بعمليّة طعن في متجر «رامي ليفي». خلال عمليّة اعتقال أيهم صبّاح قامت قوّات الاحتلال بإطلاق الرصاص عليه؛ الأمر الذي تسبّب باصابته في أكثر من موضع واستلزم إجراء عمليّة جراحيّة له. وفيما بعد، أصدرت محكمة الاحتلال العسكريّة حكمها في قضية صبّاح، وحكمت عليه بالسجن 35 عاماً وبغرامة ماليّة قيمتها مليون شيكل.

لم تكتفِ نيابة الاحتلال بهذه السنوات حكماً للطفل أيهم صبّاح، حيث قامت بتقديم استئناف على قرار المحكمة، وطالبت في استئنافها برفع حكم أيهم من 35 عاماً إلى المؤبّد وسنوات إضافيّة، وبتاريخ 16/1/2020 قبلت محكمة الاستئناف العسكريّة التابعة للاحتلال استئناف نيابة الاحتلال، وأقرّت رفع العقوبة بحقّ أيهم صبّاح. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ نظام المحاكم العسكرية لا ينظر إلى عمر المعتقلين وقت ارتكابهم «للمخالفة»، ويأتي هذا بهدف التمكّن من رفع الأحكام الصادرة بحقّهم، والتغاضي عن أيّ اعتبار لكونهم أطفالاً؛ الأمر الذي يوضّح طبيعة السياسة العنصريّة التي تتعامل بها دولة الاحتلال مع الأطفال الفلسطينيّين.

فايروس كورونا لا يستثني الأطفال... الطفل محمود الغليظ 45 يوماً من العزلة بحجّة الإصابة بفايروس كورونا

بتاريخ 23/7/2020 قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ باقتحام مخيّم الجلزون قضاء رام الله فجراً، ووسط ترهيب وتخويف سكّان المخيّم كافّة، ووسط إطلاق كثيف لقنابل الغاز والقنابل الصوتيّة، واقتحام المخيّم، قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطفل محمود الغليظ، وذلك بعد أن قامت بخلع باب المنزل الرئيسيّ والدخول إليه بشكل همجيّ، حيث قامت بإفزاع العائلة بأكملها وهم نيام. ووفقاً لما وثّقته مؤسّسة الضمير مع عائلة الطفل الغليظ فقد قامت قوّات الاحتلال بالتحقيق مع الطفل ميدانيّاً خلال عمليّة اقتحام المنزل، وذلك وسط توجيه السلاح إليه معظم الوقت، وتعمّدت الاعتداء على الطفل، ووصل الأمر إلى ضرب والده بالبندقيّة على منطقة البطن.

بعد اعتقال الطفل الغليظ تمّ نقله إلى مركز توقيف عسقلان، وبعد يومين عُرض الطفل الغليظ على محكمة الاحتلال العسكريّة التي وافقت على تمديد اعتقاله أكثر من مرّة لغايات التحقيق، علماً بأنّه لم يتعرّض خلال الفترة الأولى للاعتقال إلى أيّ تحقيق بشكل فعليّ بسبب حجره. بتاريخ 6/8/2020 أعلنت مصلحة السجون الإسرائيليّة إصابة الطفل الغليظ بفايروس كورونا، وقرّرت نقله إلى عزل سجن ريمون حتى يقضي فترة الحجر الصحّيّ. وفي ظلّ هذه الظروف، تقدّمت مؤسّسة الضمير باستئناف ضدّ قرار المحكمة بالاستمرار بتوقيف الغليظ في ظلّ إعلان إصابته بفايروس كورونا، وعدم التحقيق معه. وعقدت الجلسة بتاريخ 9/8/2020 حيث وضّح محامي مؤسّسة الضمير خلال الجلسة أنّ المعتقل طفل، وأنّه منذ اللحظة الأولى لاعتقاله لم تقم قوّات الاحتلال بالتحقيق معه حول أيّة شبهات، وفي ظلّ كلّ هذه الظروف، طلب المحامي الإفراج عنه.

لم يُصدر القاضي العسكريّ قراره في الجلسة ذاتها، بل طلب تأجيل البتّ في القرار إلى حين حصوله على إجابة من نيابة الاحتلال حول ذلك. وفي ظلّ تأكيد النيابة على خطورة الشبهات التي تحيط بالطفل الغليظ، أصدر القاضي العسكريّ قراره في اليوم التالي الموافق 10/8/2020، الذي وافق فيه على الاستمرار بتمديد حجز المعتقل لغايات التحقيق معه مقتنعاً بتبرير النيابة بهذا الخصوص، وأنّ عدم التحقيق مع المعتقل هو ناجم عن إصابته بفايروس كورونا.

صور من شقيقة الطفل محمود الغليظ توضّح الخراب الذي خلّفته قوات الاحتلال في منزلهم قبيل اعتقال محمود

استمرّ اعتقال قوّات الاحتلال الطفل الغليظ ما يزيد عن 40 يوماً، خلالها اشتكى الغليظ من الظروف الصحّيّة التي وُضع فيها، حيث تعرّض الغليظ طوال فترة احتجازه إلى تعذيب نفسيّ شديد تمثّل بعزله منفرداً لما يزيد عن 30 يوماً، وعدم تزويده بأيّ منظفات أو معقّمات، أو حتّى ملابس تلائم مقاسه. يقول الطفل محمود الغليظ في هذا السياق: «كان لدي في الزنزانة بيجامة واحدة شتويّة إلّا أنّ مقاسها كان كبيراً جدّاً؛ الأمر الذي دفعني إلى البقاء بملابسي». وأكّد الغليظ لمحامي مؤسّسة الضمير أنّ قوّات الاحتلال قامت بحرمانه من الخروج إلى الفورة لما يزيد عن أسبوعين، وأنّ الزنزانة التي يقبع فيها لا يوجد فيها تلفاز أو أيّ أجهزة أخرى.

أمّا الطعام فأكّد الغليظ أنّ الطعام الذي كان يُقدّم له كان سيّئاً كميّةً ونوعيّة، حيث تلقّى أكثر من مرّة بعض الفواكه التالفة. وكان السجّانون يتعمّدون إزعاجه عندما ينام بالطّرق على باب الزنزانة. وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو تأكيد العائلة على أنّ إصابة الطفل الغليظ بالفايروس ما كانت إلّا نتيجة اختلاطه مع جنود الاحتلال، حيث أكّدت والدة المعتقل أنّه لم يكن يشكو من أيّ عوارض صحّيّة قبل اعتقاله، وأنّ العائلة بأكملها قامت بفحوصات كورونا، وجاءت نتائجها سلبيّة؛ الأمر الذي يؤكّد أنّه لم يكن هناك أيّ احتمال لانتقال الفايروس إلى المعتقل بعد مرور ما يزيد عن أسبوعين من الاعتقال إلّا عن طريق قوّات الاحتلال.[83]

بتاريخ 1/9/2020 قدّمت نيابة الاحتلال لائحة اتّهام بحقّ الطفل محمود الغليظ، وتكوّنت اللائحة بشكل أساسيّ من خمسة بنود، جميعها تناولت قضيّة حيازة ألعاب تدّعي دولة الاحتلال أنّها ألعاب خطيرة، أو نشر صور على مواقع التواصل الاجتماعيّ مع هذه الألعاب. خلال جلسة المحكمة التي جرت بتاريخ 1/9/2020 حاول محامي الضمير دحض ادّعاءات النيابة، خاصّة وأنّ المعتقل لم يشخّص نفسه في أيّ من هذه الصور، وأنّ جزءاً من الصور المشار إليها في لائحة الاتّهام هي لشخص ملثّم، وبالتالي فإنّ إلصاق هذه الادّعاءات بالمتّهم هو أمر غير منطقيّ. هذا وحاول محامي المؤسّسة التأكيد على أنّ وجود مثل هذه الصور لا يشكّل في الحقيقة أيّ خطر، خاصّة وأنّ هذه الصور هي لألعاب.

في قراره، أشار قاضي الاحتلال إلى قناعته وإدراكه أنّ حيازة الطفل الألعاب وأخذه لصور معها بحدّ ذاته هو أمر فعليّاً لا يشكّل تهديداً لأيّ شخص، ولا يؤكّد على أنّ الطفل سيقوم بارتكاب أيّ عمل عدوانيّ، إلّا أنّ مجرّد حيازته هذه الألعاب، والتقاط الصور معها وميوله لها، هو مؤشّر ودليل على وجود خطر. قرّر القاضي في هذه الجلسة، الاكتفاء بفترة الاعتقال للطفل الغليظ عقوبةً على ما تمّ تقديمه ضدّه في لائحة الاتّهام، وقرّر الإفراج عنه بكفالة 1000 شيكل وكفالة طرف ثالث 5000 شيكل. يُذكر أنّ قوّات الاحتلال قامت في وقت لاحق بالإفراج عن الطفل الغليظ، إلّا أنّه في مطلع عام 2021 قامت باعتقال الطفل الغليظ مجدّداً.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ دولة الاحتلال أهملت الأسرى الفلسطينيّين خلال جائحة كورونا، حيث تجاهلت قوّات الاحتلال في الكثير من الأحيان بروتوكولات الحجر الصحّيّ، وبروتوكولات الوقاية من انتشار فايروس كورونا، ولم تقم بتزويد الأسرى في العديد من السجون بالكمامات بشكل دوريّ، أو بمنظّفات ومعقّمات كافية، ويشير الأسير (ر،ع) الموجود في سجن مجدّو إلى أنّ الأسرى الأطفال يعتمدون بشكل أساسيّ على كمامات قماشيّة كانوا قد

83. انظر: الطفل محمود الغليظ يعاني من الكورونا والتعذيب النفسيّ، مؤسّسة الضمير، صادر بتاريخ 11 آب 2020. تمّت آخر زيارة بتاريخ 30/1/2021. متوفّر عبر الرابط التالي https://bit.ly/3csmYga.

حصلوا عليها منذ فترة، وأنّه خلال فترة جائحة كورونا، مكّنت إدارة مصلحة السجون الأسرى الأطفال في سجن مجدّو من التواصل مع ذويهم بمعدل مرّة كلّ أسبوعين تقريباً، أمّا زيارات السجون فكانت تتمّ بصورة غير منتظمة بمعدل مرّة كلّ 5-4 أشهر.

إضاءة على ممارسات الاحتلال بحقّ الأطفال خلال عمليّة الاعتقال والتحقيق

تعمد قوّات الاحتلال خلال عمليّة اعتقال الأطفال إلى معاملتهم على قدم المساواة مع البالغين، حيث تتعمّد تكبيلهم بطرق مؤلمة، والتنكيل بهم أثناء عمليّة الاعتقال دون أيّ مراعاة لاعتبارهم قاصرين وبحاجة إلى معاملة خاصّة. ومن الحالات التي تعرّضت لمثل هذه الممارسات كانت حالة الطفل (ع، ق) الذي روى لمؤسّسة الضمير تفاصيل عمليّة اعتقاله يوم 1/9/2020. يقول (ع): «في تمام الساعة الثانية صباحاً وصلت قوّة من الجيش وهم ملثّمون إلى منزلنا، كنت نائماً ولكن والدتي قامت بايقاظي وإبلاغي أنّ الجيش يريدني. خلال عمليّة الاعتقال قام أحد الجنود بدفعي باتّجاه الحائط، وقام الضابط بالتحقيق معي ميدانيّاً لمدّة ساعتين تقريباً قبل أن يتمّ تقييدي بكلبشات بلاستيكيّة إلى الأمام وتغمية عيني... لم يسمح لي الجنود بوداع أهلي، ولا أعلم فيما إذا أبلغوا أهلي إلى أين سيقتادونني».

عقب اعتقال (ع، ق) تمّ نقله إلى أحد معسكرات الاحتلال حيث أشار الطفل إلى تعرّضه إلى تفتيش عارٍ، وتعاملت قوّات الاحتلال معه بفظاظة، حيث تعمّدوا تشغيل مكيّف الهواء على درجة حرارة باردة أثناء تفتيشه، عدا عن تركه في العراء لما يقارب الساعتين وهو جالس على كرسيّ. خضع (ع) لتحقيق استمرّ لما يزيد عن أسبوعين في مركز تحقيق الجلمة، تعرّض خلالها إلى الشبح على كرسيّ التحقيق، والصراخ، وتهديده مراراً باعتقال أحد أفراد العائلة أو حتّى أصدقائه، إضافة إلى نقله إلى قسم العصافير. يذكر الطفل (ع) تفاصيل مكوثه في مركز تحقيق الجلمة قائلاً: إنّه تنقّل طوال فترة التحقيق ما بين 4 زنازين كان منها زنازين صغيرة وأخرى أكبر حجماً، إلّا أنّ جميع الزنازين كانت تحتوي على إضاءة قويّة بشكل شبه دائم، وعلى تكييف بارد دائماً.

زنازين سيّئة جدّاً يعيش فيها الأطفال

بتاريخ 17/8/2020 اعتقلت قوّات الاحتلال الطفل (ع، ق) وخلال عمليّة اعتقاله، تعمّد الجنود إزالة الكمامة عن وجهه، علماً بأنّهم لم يكونوا يرتدون كمامات. احتُجز (ع) في مركز توقيف حوّارة لما يزيد عن أسبوعين قبع خلالها في زنازين إضاءتها صفراء قويّة، وفي ظروف معيشيّة سيّئة تشمل وجود فئران وصراصير في الزنازين. في إفادته لمؤسّسة الضمير يروي (ع) تفاصيل هذه الزنزانة قائلاً: «كنّا دائماً نحاول وضع قطع من ملابسنا على الضَّوء الموجود في الغرفة حتّى نخفّف من قوّته، فقد كان مزعجاً جدّاً.. وخلال فترة احتجازي في هذه الغرفة سمحوا لي بالاستحمام فقط ثلاث مرّات خلال ما يزيد عن أسبوعين، وعلى الرغم من أنّهم كانوا يعطونني ملابس ومنشفة عندما أستحمّ إلّا أنّهم كانوا يتعمّدون عرقلة تزويدي بالصابون، ولم يتم تزويدي بفرشاة أسنان، وفي إحدى الأيّام أعطوني واحدة إلّا أنّها كانت مستعملة».

الظروف الصحّيّة ليست عائقاً أمام ممارسات الاحتلال

تقوم قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في الكثير من الأحيان باعتقال الفلسطينيّين على الرغم من أيّ ظروف صحّيّة يعانون منها، وشملت ممارسات الاحتلال هذه الأطفال، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير خلال عام 2020 قيام دولة الاحتلال باعتقال عدد من الأطفال ممّن يعانون من أوضاع صحّيّة مختلفة. وكان منهم الطفل أمل نخلة حيث قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطفل نخلة بتاريخ 2/11/2020 وذلك عن حاجز عطارة. روى الطفل نخلة لمؤسّسة الضمير تفاصيل اعتقاله، فيقول: «كانت الساعة تقريباً 9 مساءً، وعندما وصلت حاجز عطارة قامت قوّات الاحتلال بإنزالي من المركبة، وبدؤوا فوراً بضربي على منطقة الرجلين باستخدام البنادق، بعدها أخذوني باتّجاه إحدى مركبات الاحتلال وكانوا طوال الوقت يتعمّدون دفعي وضربي بالبنادق... عقب ذلك نُقلت إلى معسكر بالقرب من منطقة روابي، وعلى الرغم من أنّني طلبت من أحد جنود الاحتلال فكّ قيودي لأنها كانت تؤلمني جدّاً، إلّا أنّه لم يقم بتلبية طلبي إلّا بعد أن وقّعتُ على ورقة تثبت عدم تعرّضي للتعذيب».

بعد ما يقارب الساعتين، نُقل نخلة إلى مركز توقيف عتصيون حيث اضطُرّ للانتظار ما يقارب أربع ساعات حتّى يقرّر المركز رفض استقباله - بسبب وضعه الصحّيّ على الأرجح -؛ الأمر الذي دفع قوّات الاحتلال إلى نقل نخلة مجدّداً في مركبة عسكريّة. خلال عمليّة النقل،

شعر أمل بضيق في النفس بسبب لبس الكمامة، وشعر أنّ التكييف بارد جدّاً، وأخبر جنود الاحتلال أنّه يعاني من وضع صحّيّ حرج، إلّا أنّهم رفضوا أن يخفّضوا من حدّة برودة التكييف. خلال الأيّام التالية تمّ نقل الطفل نخلة مراراً بين مراكز توقيف عدّة وسجون، شملت: مركز عتصيون، والرملة، ومجدّو وخلال عمليّات النقل، نكّلت قوّات الاحتلال بالطفل نخلة على الرغم من وضعه الصحّيّ، حيث كان يعاني نخلة من الوهن العضليّ الشديد[84] الذي يسبّب حدوث نوبات من الضعف في العضلات، وبالأخصّ عضلات التنفّس والبلع.[85]

بتاريخ 10/11/2020 قدّمت نيابة الاحتلال لائحة اتّهام بحقّ الطفل نخلة، وبتاريخ 24/11/2020 قرّرت محكمة الاحتلال العسكريّة الإفراج عن المعتقل بكفالة 3000 شيكل، إلّا أنّ نيابة الاحتلال اعترضت على قرار المحكمة، وفيما بعد قدّمت استئنافاً على هذا القرار. خلال جلسة الاستئناف التي عُقدت بتاريخ 29 تشرين الثاني 2020 أجّل القاضي إصدار القرار وطلب الحصول على تقرير ضابط السلوك. بتاريخ 10/12/2020 وبعد مرور ما يقارب 40 يوماً من الاعتقال، أصدرت محكمة الاستئناف العسكريّة قرارها برفض استئناف النيابة الذي تمّ تقديمه، وأقرّت الإفراج عن الطفل نخلة نظراً لوضعه الصحّيّ وصغر سنّه. خلال هذه الجلسة حاولت النيابة عرقلة قرار الإفراج عن الطفل نخلة، فقامت بطلب تمديد توقيفه 72 ساعة لغايات فحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ بحقّه، إلّا أنّ المحكمة رفضت ذلك، وأقرّت الإفراج عنه.

ولم يكن الطفل أمل نخلة هو الحالة الوحيدة التي تشهد ممارسات كهذه، حيث تعرّض الطفل محمد مقبل (16 عاماً، العروب) خلال عمليّة الاعتقال، للضرب المبرح، ففي تاريخ 29/11/2020 وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً، قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطفل مقبل واعتدت عليه بالضرب المبرح باستخدام أعقاب البنادق؛ الأمر الذي تسبّب بإصابته في كسور في الفكّ والوجه.[86] فيقول الطفل محمد مقبل: خلال ذلك اليوم كان قد خرج متوجّهاً لشراء وجبة فلافل وحمّص وأثناء وقوفه في المحلّ التجاريّ، قامت قوّات الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز؛

84. للمزيد حول هذا المرض انظر الرابط التالي:https://msdmnls.co/3sTleC5 .

85. في استهداف مستمرّ للأطفال الفلسطينيّين: الاحتلال يعيد اعتقال الطفلين الغليظ ونخلة ويصدر أمراً بالاعتقال الإداري بحقّ الطفل نخلة، مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 1 شباط 2021، تمّت آخر زيارة بتاريخ 5 شباط 2021. متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2MP7hFd. انظر أيضاً: محكمة الاستئناف العسكريّة في معسكر عوفر تفرج عن الطفل المعتقل أمل نخلة، مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 10 كانون أول 2020، تمّت آخر زيارة بتاريخ 1 شباط 2020. متوفّر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2N7Lmcr.

86. Israeli forces break Palestinian boy's jaw during arrest, Defense for children international, published on 8 Dec, 2020. Last visited on: Feb 5, 2020. Available at:
https://www.dci-palestine.org/israeli_forces_break_palestinian_boys_jaw_during_arrest.

ما دفعه للهرب مع مَن كان هناك من الأشخاص، إلّا أنّ أحد جنود الاحتلال قام بإمساكه والاعتداء عليه بالضرب باستخدام بندقيّته، وبشكل خاصّ على الجهة اليسرى من الفكّ -عند الأذن-.[87]

صورة من الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال للطفل مقبل وهو مقيّد أثناء تواجده في المشفى

ووفقاً لما وثّقته مؤسّسة الضمير، فقد تلقّى والد الطفل مقبل في يوم 30/11/2020 مكالمة هاتفيّة من مستشفى هداسا يطلبون منه الحضور من أجل التوقيع على تصريح لإجراء عمليّة جراحيّة لابنه، حيث أُبلغ الوالد أنّ ابنه حضر إلى المشفى وهو يعاني من 4 كسور في الفكّ السفليّ، ورضوض في أنحاء جسده كافّة، وفي 2/12/2020 أُجريت له العمليّة الجراحيّة، وأخبر الطفل محمد والده أنّ قوّات الاحتلال من لحظات الاعتقال الأولى قامت بالاعتداء عليه بالضرب باستخدام الأيدي والأرجل وأعقاب البنادق.

وخلال زيارة تمكّنت مؤسّسة الضمير من إجرائها أشار الطفل محمد مقبل إلى أنّه خلال فترة مكوثه في المشفى، قبع تحت حراسة مشدّدة، وتمّ تكبيله بكلبشات حديديّة في اليدين والرجلين معظم الوقت، حيث تعمّدت قوّات الاحتلال الإبقاء عليه مكبّلاً، وعقب انتهاء العمليّة الجراحيّة استيقظ ليجد فكّه مربّطاً، علماً بأنّه لم يتمّ إبلاغه قبل إجراء العمليّة بأيّ من هذه التفاصيل الطبّيّة. يُذكر أنّ قوّات الاحتلال أفرجت عن الطفل مقبل في وقت لاحق بعد اشتراطها إيداع كفالة شخصيّة وكفالة طرف ثالث.

36 ساعة من العذاب يعيشها الطفل (س،ج)

بتاريخ 19/10/2020 قامت قوّات الاحتلال باقتحام مخيّم العروب حيث يسكن الطفل (س،ج) وقامت باقتحام منزله بطريقة همجيّة وعنيفة، خلال عمليّة الاعتقال تعمّدت قوّات الاحتلال دفع المعتقل وسحبه بين الفينة والأخرى بطريقة مؤلمة، علماً بأنّه كان قد أجرى عمليّة جراحيّة

87. للمزيد حول ما تعرّض له الطفل مقبل انظر:
Occupation routine: Soldiers assault 16-year-old at al-Arrub R.C, break his jaw and arrest him for 26 days, The Israeli Information Center for human rights in the Occupoed Territories, published in 21 March 2021. Available through:https://www.btselem.org/routine_founded_on_violence/20210324_soldiers_assault_16_year_old_at_al_arrub_rc_and_arrest_him_for_26_days.

قبل 5 أيّام من الاعتقال، وأبلغ قوّات الاحتلال بذلك. يقول (س،ج): «تمّ نقلي إلى مركز عتصيون حيث أجلسوني في العراء على حجر إسمنتيّ وأنا مغمّى العينين ومكبّل اليدين لما يزيد عن ساعة ونصف... وبعدها حضر جنديّ وبدأ بالتحقيق معي، وفيما بعد بدأ الجنديّ بضربي بقدميه على مكان العمليّة الجراحيّة التي كنت قد أجريتها، وكأنّه لا يعلم أنّني قد أجريت عمليّة جراحيّة، واستمرّ في الضرب ما يقارب عشر دقائق؛ الأمر الذي دفعني لشرح الموضوع مجدّداً حيث أريته مكان العمليّة، فما كان من الجنديّ إلّا أن أزال الضمّادة الطبّيّة الموجودة على الجرح وبدأ بالضغط على مكان العمليّة وعاد لضربي مجدّداً».

بعدما نكّلت قوّات الاحتلال بالطفل (س،ج)، بتركه جالساً في العراء لمدة 36 ساعة. خلال هذه الساعات الطويلة، تعمّدت حرمان الطفل (س) من الطعام، ولم تقدّم له المياه سوى مرّات معدودة. يقول الطفل (س) في هذا السياق: «لم يسمحوا لي طوال 36 ساعة باستخدام الحمّام سوى ثلاث مرّات، علماً بأنّني طلبت استخدامه أكثر من مرّة «. يُذكر أنّ المعتقل (س) خلال عمليّة الضرب والاعتداء عليه كان قد شعر بأنّ القُطَب الطبّيّة ليست في مكانها الصحيح، خاصّة وأنّها قطب على شكل كبسات وليست مخيطة بخيط طبّيّ وهو بالفعل ما حصل، حيث تمّ نقل (س) فيما بعد إلى إحدى المستشفيات وتبيّن أنّ القطب الطبّيّة بحاجة إلى تعديل حتّى تعود لشكلها الطبيعيّ، حيث إنّها كانت قد «التوت» نتيجة للضرب الذي تعرّض له المعتقل.

أطفال في الاعتقال الإداريّ

استمرّت قوّات الاحتلال خلال هذا العام باعتقال عشرات الأطفال، وقامت بإصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّ عدد منهم، وكان من بينهم الطفل سليمان قطش (17 عاماً- يبرود) الذي قامت قوّات الاحتلال باعتقاله بتاريخ 16/12/2019 وحتّى نهاية عام 2020 استمرّت قوّات الاحتلال باعتقاله إداريّاً حيث تمّ تجديد اعتقاله الإداريّ ما يزيد عن ثلاث مرّات خلال هذه الفترة. إضافة إلى الطفل قطش، فقد قبع الطفل سليمان أبو غوش في الاعتقال الإداريّ خلال هذا العام، حيث اعتقلته قوّات الاحتلال بتاريخ 5/9/2019، وأصدرت بحقّهّ أمر اعتقال إداريّ لمدّة 4 أشهر واستمرّ حتى مطلع عام 2020.[88] وتنتهك دولة الاحتلال في استخدامها للاعتقال الإداريّ بحقّ الأطفال العديد من نصوص المواثيق الدوليّة التي أكّدت على أنّ اعتقال الأطفال

88. يذكر أنّ سليمان قد تعرّض للاعتقال مجدّداً بتاريخ 21/10/2020. للمزيد حول حالة سليمان أبو غوش انظر: https://bit.ly/3cUl8ol.

يجب أن يكون لأقصر فترة ممكنة، وأن يكون الملاذ الأخير للدول، إلّا أنّ طبيعة الاعتقالات المتكرّرة للأطفال الفلسطينيّين، ووضعهم في الاعتقال الإداريّ لفترات غير معلومة ما هو إلّا تأكيد على هذه الانتهاكات للمواثيق الدوليّة.

خمسة أيّام حرّيّة فعليّة ما بين اعتقالين... فيصل العروج من الاعتقال الإداريّ إلى اعتقال إداريّ آخر بفارق أيّام معدودة

بتاريخ 25/4/2020 قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطفل فيصل العروج، الذي كان قد تمّ الإفراج عنه قبل 20 يوماً من هذا التاريخ. في إفادته لمؤسّسة الضمير أشار العروج إلى أنّ هذا الاعتقال هو الاعتقال الثاني له، وأنه قد تمّ الإفراج عنه قبل 20 يوماً من تاريخ اعتقاله، إلّا أنّه وبسبب ظروف انتشار فايروس كورونا فقد تمّ حجره لمدّة 15 يوماً فور الإفراج عنه، وعليه فإنّه لم يتنسّم حرّيّته سوى خمسة أيّام فعليّة. روى فيصل لمؤسّسة الضمير تفاصيل اعتقاله قائلاً: «وصلت قوّة من الجيش إلى منزل أهلي، وعلى الرغم من أنّ والدي استيقظ على صوتهم وحاول فتح باب المنزل إلّا أنّهم رفضوا ذلك وقاموا بخلع الباب... بعدما دخل الجنود إلى المنزل توجّهوا إلى غرفتي وقاموا بسحبي مباشرة إلى الخارج دون حتّى منحي أيّة فرصة لأبدّل ملابسي، حيث كنت أرتدي ملابس النوم». ويكمل قائلاً: «بعد خروجي من البيت وضعوا لي كمامة وتمّ تقييدي بقيود بلاستيكيّة إلى الخلف، وتمّ نقلي إلى معسكر للاحتلال وتُركت فيه واقفاً لساعات عدّة وأنا مغمّى العينين ومقيّد اليدين، ولم يسمحوا لي بشرب الماء أو تناول أيّ شيء، ولم يسمحوا لي باستخدام الحمّام على الرغم من أنّني طلبت ذلك».

يُذكر أنّ المعتقل كان قد تمّ نقله إلى مركز تحقيق الجلمة، حيث بقي ما يزيد عن أسبوعين لغايات الحجر الصحّيّ والتحقيق، وطوال هذه الفترة تمّ احتجازه في زنزانة صغيرة لا تحتوي أيّ مصدر للتهوية الطبيعيّة، وإضاءتها صفراء خافتة، وفيها فرشة بلاستيكيّة، ولم يكن الأكل كافياً أو جيّداً نوعاً وكمّاً، ولم يُسمح له بالاستحمام لما يقارب 17 يوماً، ولم يتمّ إعطاؤه ثياباً للغيار. وبشكل عام يمكن النظر إلى جلّ هذه الممارسات وتنافيها مع الظرف الراهن الخاصّ بانتشار فايروس كورونا، فعلى الرغم من أهميّة الاستحمام والتعقيم بشكل دائم، تجاهلت قوّات الاحتلال في الكثير من الأحيان حاجة الأسرى للتعقيم، والاستحمام، وتمكينهم من الحصول على المعقّمات والمنظّفات سواء أكانت هذه الموادّ للغرفة أو حتى لاستخدامهم الشخصيّ.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- على الرغم من انتشار جائحة كورونا خلال عام 2020، إلا أن دولة الاحتلال لم تتوقف عن ممارساتها تجاه الفلسطينيين، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال هذا العام مئات الفلسطينيين، وقامت بوضعهم في سجون تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الآدمية، ولم تراعِ في كثير من الأحيان معايير النظافة، والتعقيم اللازمة للحد من انتشار فايروس كورونا، معرضةَ بذلك مئات الأسرى لخطر الاصابة بهذا الفايروس.

- استمرّت دولة الاحتلال خلال عام 2020 بممارسة التعذيب الجسديّ والنفسيّ، واستخدام أساليب المعاملة اللاإنسانيّة والحاطّة للكرامة الإنسانيّة ضدّ الأسرى الفلسطينيّين؛ بهدف كسرهم حيث تُستخدم هذه الأساليب بدءاً من اللحظات الأولى لعمليّة الاعتقال، مروراً بالتحقيق والنقل إلى المحاكم، وصولاً إلى سجون الاحتلال التي تشهد انتهاكات مروّعة لحقوق الفلسطينيّين.

- عمدت دولة الاحتلال خلال هذا العام إلى الاستمرار في انتهاك حقّ الفلسطينيّين في التعبير عن الرأي، وذلك من خلال اعتقال عشرات الفلسطينيّين على خلفيّة منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعيّ، واعتبار هذه المنشورات من قبيل التحريض على دولة الاحتلال.

- اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ خلال عام 2020 مئات الأسرى الفلسطينيّين، ووضعتهم في الاعتقال الإداريّ الذي ينتهك أبسط ضمانات المحاكمة العادلة التي تشمل الحقّ في معرفة التهمة الموجّهة إلى الشخص، والحقّ في إعداد دفاع قانونيّ. ولم تكتفِ دولة الاحتلال فقط بهذا بل استمرّت خلال هذا العام في تحويل عشرات الأسرى من الاعتقال الإداريّ إلى الاعتقال على خلفيّة قضايا بعد قضائهم شهوراً في الاعتقال الإداريّ، أو تحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ بعد قضائهم سنوات في السجن على خلفيّة أحكام صادرة بحقّهم.

- لم تستثنِ دولة الاحتلال من اعتقالاتها طلبة المدارس، والجامعات، حيث صعّدت خلال

هـذا العـام مـن سياسـاتها في اعتقـال طلبـة الجامعـات الفلسـطينيّة، لا بـل تمـادت في هـذا المجـال مـن خـلال إعلانها أحـد الأطـر الطلّابيّة على أنّه تنظيـم محظـور، موسّـعة في ذلـك مـن نطـاق انتهاكهـا لحـقّ الطلبـة الفلسـطينيّين في المشـاركة في الحيـاة السياسـيّة، والعمـل النقابـيّ. هـذا وشـملت هـذه الانتهـاكات أيضـاً عـدداً مـن المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان والمؤسّسـات العاملـة في هـذا المجـال، وجلّ ذلـك يأتي بهدف تضييـق الخنـاق أكثـر وأكثـر على الفلسـطينيّين.

- لا تفـرّق دولـة الاحتـلال في تطبيقهـا سياسـة العقوبـات الجماعيّـة مـا بـين الفلسـطينيّين سـواء أكانـوا صغـاراً أم كبـاراً، فخـلال عـام 2020 قامـت قـوّات الاحتـلال باعتقـال عشـرات الفلسـطينيّين بهـدف الضغـط على آخريـن لتسـليم أنفسـهم، أو بهـدف الضغـط على معتقلـين في مراكـز التحقيـق، وكذلـك اسـتمرّت دولـة الاحتـلال خـلال هـذا العـام في معاقبـة عائـلات فلسـطينيّة بأكملهـا مـن خـلال هـدم منـازل 6 أسـرى فلسـطينيّين، وتشـريد عائلاتهـم في ظلّ جائحـة كورونـا.

- اسـتمرّ الشـارع الإسـرائيليّ خـلال عـام 2020 في تحريضـه ضـدّ الفلسـطينيّين وضـدّ الأسـرى بشـكل خـاصّ، وذلـك مـن خـلال التحريـض المتزايـد والاحتجـاج على أيّ قـرار قضائـيّ يصـدر لا يشـمل أحكامـاً مرتفعـة ضـدّ الفلسـطينيّين، أو لا يرفـض هـدم منـزل فلسـطينيّ مرتبـط بعمـل عسـكريّ، وغيرهـا مـن القـرارات.

التوصيات

- توصي مؤسّسة الضمير بضرورة ملاحقة الاحتلال على جرائمه بحقّ الشعب الفلسطيني، بما يشمل الملاحقة على جرائم التعذيب التي يتمّ ارتكابها، والإعدامات خارج نطاق القانون، والاحتجاز التعسفيّ والنقل القسريّ للأسرى وحرمانهم من ضمانات المحاكمة العادلة، واعتقالهم إداريّاً دون تمكينهم من معرفة التّهمة الموجهة إليهم أو مدّة العقوبة، واحتجاز جثامين شهداء الحركة الأسيرة، ومعاقبة الفلسطينيّين جماعيّاً.

- توصي مؤسّسة الضمير المجتمع الدوليّ بضرورة الضغط على دولة الاحتلال للإفراج الكامل عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وبالأخصّ الأسرى كبار السنّ، والمرضى، والنساء والأطفال في ظلّ انتشار فايروس كورونا، وكذلك الضغط على دولة الاحتلال لتنفيذ التزاماتها بتوفير المساحة الدنيا المخصّصة للأسرى التي أقرّتها محكمة الاحتلال، وتحسين ظروف مراكز الاحتجاز والتوقيف التي تفتقر إلى أبسط معايير الحياة الآدميّة.

- توصي مؤسّسة الضمير المقرِّر الخاصّ المعنيّ بالصّحّة والمؤسّسات الدوليّة ذات العلاقة بضرورة الضغط على دولة الاحتلال لتنفيذ التزاماتها بتوفير الرعاية الصحّيّة للأسرى المرضى في ظلّ سياسة الإهمال الطبّيّ التي تتعمّدها دولة الاحتلال، التي تتسبّب سنويّاً بسقوط عدد من الشهداء في صفوف الحركة الأسيرة.

- توصي مؤسّسة الضمير اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر بضرورة اضطلاعها بدورها ومهمّاتها الخاصّة بحماية المعتقلين، والتمسُّك بحقّها في تنفيذ زيارات فجائيّة للسجون ومراكز التوقيف، والاطّلاع على أحوالهم وظروف احتجازهم بما يشمل الدخول إلى الأقسام والغرف، والاجتماع المنفرد مع الأسرى والمعتقلين وسماع شكواهم، ومطالبة مديريّة مصلحة السجون بالعمل الجادّ والفوريّ على الوفاء بالتزاماتها كونها قوّةً حاجزة بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ.

- توصي مؤسّسة الضمير هيئة شؤون الأسرى والمؤسّسات الحقوقيّة المحلّيّة بضرورة تكثيف الجهود وتوحيدها لفضح جرائم دولة الاحتلال، ومصلحة السجون، وفي تقديم الشكاوى المحلّيّة والدوليّة؛ بهدف مساءلة الاحتلال على أعماله، وضرورة توحيد الخطاب القانونيّ والحقوقيّ الفلسطينيّ حول قضيّة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيّين في سجون الاحتلال، والدعوة إلى مقاطعة المحاكم العسكريّة.

- توصي مؤسّسة الضمير الأسرى والمعتقلين بضرورة توثيق الاعتداءات التي يتعرّضون لها، وإيصالها إلى المؤسّسات الحقوقيّة الفلسطينيّة والدوليّة؛ بهدف تفعيل أدوات مساءلة الاحتلال ومحاسبته على جرائمه، وفضح طبيعة المعاملة العنصريّة التي تتعامل بها دولة الاحتلال مع الفلسطينيّين بشكل عام ومع الأسرى بشكل خاصّ، وطبيعة التحريض الذي يمارسه الشارع الإسرائيليّ لتضييق الخناق على الأسرى، كالتحريض ضدّ أيّ أسير يتمكّن من استكمال دراسته في السجن، وصولاً إلى التحريض على عدم تطعيم الأسرى.

ملاحق

ملحق رقم (1)

بعض الأسئلة التي وجّهها «الخبير النفسيّ» للمعتقلين، شرط أن تكون من نوع الاختيار من متعدّد:

1. أنا دكتور في علم النفس وقد درست في جامعة: (1) تل أبيب (2) رهط (3) العبريّة.
2. أنا متزوّج منذ فترة طويلة، ولديّ أطفال عددهم: (1) اثنان (2) ثلاثة (3) أربعة.
3. أنا عمري: (1) 40 عاماً (2) 50عاماً (3) 60عاماً.
4. المهاجم الذي أطلق النار كان يقف بجانب حائط ارتفاعه (1) متر (2) متران (3) ثلاثة أمتار.
5. المهاجم أطلق الرصاص: (1) فرديّاً (2) أتوماتيكيّاً (3) متقطّعاً.
6. إذا كنت أنت تريد تنفيذ هجوم من نقطة مقابل بيت إيل، هل تقوم بالهرب من الشارع «الفلاني» أم «الفلاني»؟
7. المهاجم في مكان العمليّة نسي: (1) دخانه (2) مشط رصاص (3) شنطة.
8. تمّ إطلاق النار في تاريخ --- عند بيت إيل على (1) سيّارة (2) جيب (3) باص.
9. المهاجم أطلق النار باتّجاه آليّة معيّنة، والإصابة كانت: (1) في المقدّمة (2) في الجهة اليمنى (3) في الجهة اليسرى.
10. المهاجم أطلق النار باستخدام: (1) كلاشينكوف (2) إم 16 (3) مسدس.
11. إذا أطلق النار من منطقة البيرة على سيارة في شارع قرب بيت إيل، أين تكون إصابة السيارة؟ (1) الجهة اليمنى للسيّارة (2) الجهة المقابلة للبيرة (3) في الزجاج الأماميّ.
12. ما هو لون السيّارة التي أطلق النار عليها؟ (1) أحمر (2) أبيض (3) أزرق.
13. خارطة فيها 3 خيارات، ما الطريق المثلى لانسحاب منفّذ إطلاق النار؟ (1) باتّجاه البيوت القريبة (2) باتّجاه الجبل (3) باتّجاه الشارع الرئيسيّ.

14. إذا كان هناك شخص يريد إطلاق النار وهو في المنطقة الفلانيّة «صورة للمنطقة» ما المكان الأنسب الذي يختاره؟ (1) قرب سور (2) قرب شجرة (3) قرب تلّة.

15. الشخص الذي أطلق النار في المنطقة (الفلانيّة) في شهر 12/2019 على آليّه عسكريّة، أطلق: (1) 10 رصاصات (2) 20 رصاصة (3) 30 رصاصة.

16. هل سمعت عن عمليّة حدثت قرب بيت إيل؟ هل نفّذ العمليّة: (1) شخص (2) شخصان (3) 3 أشخاص؟

ملحق رقم (2): قائمة المضربين عن الطعام خلال عام 2020 وفقاً لتوثيقات مؤسسة الضمير

الاسم	العمر	المنطقة	تاريخ بدء الاضراب	سبب الاضراب	تاريخ انتهاء الاضراب
سامي جنازرة	47	مخيم الفوار/ الخليل	11/5/2020	الاعتقال الاداري	2/6/2020
عدي شحادة	24	مخيم الدهيشة/ بيت لحم	23/6/2020	الاعتقال الاداري	22/7/2020
ابراهيم غنيمات	40	صوريف- الخليل	24/6/2020	الاعتقال الاداري	22/7/2020
ماهر عبد اللطيف حسن الأخرس	49	سيلة الظهر - جنين	27/7/2020	الاعتقال نفسه	6/11/2020
فادي غنيمات	40	صوريف- الخليل	24/6/2020	الاعتقال الإداري	22/7/2020
حازم القواسمة	55	الخليل	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
أحمد الجعبري		الخليل	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
إياد الأطرش		الخليل	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
محمد رفاية		الخليل	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
سالم رجوب		الخليل	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	

جهاد أبو ظاهر	33	غزة	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
أمير المقيد	35	غزة	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
محمد الهلسة		القدس	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
عطية عوض	36	أريحا	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
ابراهيم خنفه		نابلس	2/4/2020	اعتراضاً على عزل عمر خرواط وحاتم القواسمة	
مراد فشافشة	31	جبع	11/5/2020	الاعتقال الاداري	
محمود السعدي	40	مخيم جنين	20/10/2020	الإعتقال الإداري	31/10/2020
محمد أبو الرب	41	قباطية قضاء جنين	13/7/2020	تضامن مع الأسير كمال أبو وعر	23/7/2020
مراد أبو الرب		جنين	13/7/2020	تضامن مع الأسير كمال أبو وعر	23/7/2020
خليل أبو عرام	54	يطا- الخليل	2/8/2020	لقاء ابنه المعتقل	6/8/2020
مهند العزة	44	مخيم العزة - بيت لحم	5/8/2020	تضامن مع الأسير خليل أبو عرام	6/8/2020
يعقوب حسين	26	مخيم الجلزون - رام الله	5/2/2020	الغاء العزل	17/2/2020
موسى حسن زهران	53	دير أبو مشعل - رام الله	16/8/2020	الاعتقال الإداري	30/8/2020

عبد الرحمن شعيبات	31	بيت ساحور	20/8/2020	الاعتقال الاداري	22/9/2020
محمد وهدان		رنتيس رام الله	5/8/2020	الاعتقال الاداري	31/8/2020
مصطفى الحسنات	22	الدهيشة	24/8/2020	الاعتقال الاداري	
رامز اللحام	23	الدهيشة	24/8/2020	الاعتقال الاداري	
يزن بلعاوي	22	الدهيشة	24/8/2020	الاعتقال الاداري	
معتصم سمارة	42	طولكرم	27/8/2020	الاعتقال الاداري	2/9/2020
حمدي قرعان	44		22/8/2020	احتجاجاً على عزل وائل الجاغوب	24/8/2020
حسام الرزة	62	نابلس	30/8/2020	احتجاجاً على الاعتقال	
عبد الله صبح	19	برقين/ جنين	27/8/2020	طلب لنقله إلى عوفر	31/8/2020
جبريل زبيدي	34	جنين	17/12/2020	الاعتقال الاداري	

ملحق رقم (3)

الاسم: ليان نزار أحمد كايد

تاريخ الميلاد: 26/4/1998

العنوان: نابلس -سبسطية

المهنة: خريجة علم اجتماع من جامعة بيرزيت

تاريخ الاعتقال: 8/6/2020

الاعتقال

اعتُقلت ليان صباح يوم 8/6/2020 أثناء مرورها عن حاجز زعترة العسكري. حيث أوقف جيش الاحتلال سيارة والدتها التي كانت تقلها وبعد أن طلبوا هويتها أنزلوها من السيارة وقاموا بتفتيشها ميدانياً. وفي الأثناء تحدّث إليها هاتفياً ضابط الشاباك وأبلغها أنها موقوفة. قام جنود الاحتلال بتقييد يديها للأمام وقدميها بقيود حديدية، وأجلسوها على كرسي في الخارج، ليتم نقلها إلى معسكر قريب لإجراء الفحص الطبي، وهناك لم يكن أي مترجم أثناء سؤالها عن وضعها الصحي. بعد الانتهاء من الأسئلة الطبية نُقلت مجدداً إلى الحاجز، حيث قدم لها الجنود الطعام والماء إلا أنهم رفضوا إزالة القيود عن يديها سواء أثناء الطعام أو الذهاب إلى الحمام. نقلت في البوسطة من الحاجز إلى سجن هشارون حيث سافرت لمدة ثلاث ساعات حرمت خلالها من شرب الماء بحجة أنه «لا يوجد».

عانت ليان في سجن هشارون من ظروف قاسية، حيث قبعت في قسم للعزل يحوي سجناء أمنيين ومدنيين، وعانت بسبب وجود السجناء المدنيين، حيث كانوا يسببون إزعاجاً كبيراً من خلال الصراخ الدائم والتكسير، وتعرضت للشتم على مدار 4 أيام وعلى مسمع من السجانين دون أن يمنعوا ذلك.

وُضعت ليان في غرفة مليئة بالكاميرات في أول يومين، ومن ثم نقلت لغرفة أخرى. لم يُوفر لها ملابس جديدة ونظيفة، مما اضطرها لأخذ ملابس من سجينة مدنية وغسلها لإعادة ارتدائها. عانت أيضاً من رداءة البطانيات وطلبت غسلها أكثر من مرة إلا أن إدارة السجن لم تستجب، كما أن الطعام كان رديء كمّاً ونوعاً، والحمام مكشوف من الأعلى ولا يوجد له باب.

الاستجواب

تعرضت ليان للاستجواب مرتين، حيث نُقلت من هشارون إلى سجن عوفر للاستجواب، وكانت تخرج منذ الصباح الباكر وتعود مساءً، في رحلة طويلة ومرهقة وهي مقيدة في البوسطة. جرى استجوابها في المرتين وهي مقيّدة للأمام، وتمحور الاستجواب حول العمل الطلابي والنقابي في الجامعة. وفي إحدى المرات وُضعت ليان في زنزانة لساعاتٍ طويلة بعد استجوابها، وعلى الرغم من طلبها المتكرر بالحصول على ماء للشرب وباستخدام الحمام، إلا أنه لم يُسمح لها ذلك. وأخيراً بعد أن سُمح لها باستخدام الحمام، لم تسمح المجندة بإزالة القيود عن يديها.

بعد انتهاء الاستجواب الأخير، وأثناء محاولة ليان الصعود إلى البوسطة لتُنقل مجدداً لسجن هشارون، تعثرت وسقطت أرضاً بسبب قيود القدمين، ولم يقم أي من الجنود والمجندات بمحاولة رفعها وإنما قاموا بالضحك والاستهزاء بها.

الوضع القانوني

عُرضت ليان على محكمة عوفر العسكرية بعد يومين من اعتقالها، لتقوم بتمديد اعتقالها لمدة 5 أيام، من ثم جرى تمديد اعتقالها مرةً أخرى لمدة 4 أيام لتقديم لائحة اتهام بحقها. وفي يوم 18/6/2020، قُدمت لائحة اتهام تتضمن بنود تتعلق بعملها الطلابي والنقابي داخل الجامعة، وتحملها مسؤولية في تنظيم «محظور» وقيامها بنشاطات اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى اتهامها بإلقاء الحجارة.

بتاريخ 21/3/2021، حكمت محكمة عوفر العسكرية على ليان بالسجن لمدة 16 شهراً فعلياً و12 شهراً مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات، بالإضافة إلى غرامة بقيمة 6000 شيقل.

وفي قرار الحكم، استشهد القاضي العسكري بحكم سابق لمحكمة الاستئناف العسكرية الذي يفيد بأنه لا يجوز الاستخفاف في الأذرع الطلابية للتنظيمات المحظورة، في إشارة إلى ملاحقة الطلاب الذين ينتمون للكتل الطلابية في الجامعات باعتبارهم يشكلون خطراً على «الأمن».

العمل الطلابي واعتقال الطالبات

تلاحق سلطات الاحتلال الطالبات والطلاب الفلسطينيين بشكلٍ متواصل، حيث تستدعي عدداً منهم، وتعتقل عدداً آخر، في محاولة لتصوير العمل الطلابي بالعمل الخطير على «أمن المنطقة». يقبع في سجون الاحتلال حالياً 5 أسيرات طالبات إحداهن طالبة دراسات عليا،

من أصل 41 أسيرة تقبعن في سجن الدامون وفي التحقيق. وهؤلاء الأسيرات الخمس تحاكمن بتهم تتعلق بعملهن الطلابي والنقابي داخل الجامعة. حيث تتهم سلطات الاحتلال الطالبات بالمشاركة في أنشطة طلابية تدعي أنها تمسّ بأمن المنطقة، ولا زالت ثلاث منهن تقبعن في سجن الدامون بانتظار صدور قرار الحكم بحقهن، فيما تقضي أخرى فترة حكمها البالغة 16 شهراً، وإحداهن تتعرض للتحقيق في مركز تحقيق بيتح تكفا وممنوعة من لقاء محاميها.

إن ملاحقة سلطات الاحتلال للطالبات على خلفية نشاطهن الطلابي والنقابي يظهر الوجه الحقيقي لدولة الاحتلال التي تدعي الديمقراطية وفي الوقت نفسه تمنع وتقمع أي محاولة من الطلبة لممارسة الحقوق الأساسية كالحق في حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الحياة السياسية.

إن هذه الممارسات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بشكلٍ ممنهج تسعى إلى قمع الطلبة وترهيبهم لثنيهم عن ممارسة حقهم الأساسي بممارسة العمل النقابي والطلابي وحقهم بالانتماء السياسي وحرية الرأي والتعبير المحميين بموجب المواثيق الدولية.

إن الحق في تكوين والانضمام للجمعيات حق أساسي. ويفسر بأنه حق الفرد في تكوين جمعية أو منظمة مع أشخاص يتفقون معه في الرأي أو في الانضمام إلى جمعية قائمة سابقاً. وفي الوقت ذاته، يشكل هذا الحق أيضاً الحق الجماعي للجمعيات في القيام بأنشطة لتحقيق مصالح مشتركة لأعضائها أو الأشخاص أو الجماعات أو المواضيع التي تعمل حولها.[89] كما ويجب أن يمارس الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها دون أن يُفرض عليه قيود إلا ما يجيزه القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان[90]. وبينما تكفل الاتفاقيات والمواثيق الدولية هذا الحق، تنتهكه سلطات الاحتلال بشكلٍ متواصل حيث تحرم العديد من الطلبة حريتهم بحجة ممارسة نشاطات طلابية ونقابية.

طالبة متفوقة حُرمت من فرحة التخرج

ليان هي الابنة الوسطى لعائلة تتكون من أبوين وأخوين وثلاثة شقيقات، وهي طالبة متفوقة على الصعيد الأكاديمي، حصلت على معدل 96 في الثانوية العامة لتلتحق في جامعة بيرزيت تخصص علم الاجتماع، ولم تعزل نفسها عن محيطها الاجتماعي، فهي الشابة المفعمة بالحياة،

89. مرفت رشماوي-منظمة العفو الدولية، حرية تأسيس الجمعيات التجمع السلمي في القانون الدولي، المجلة الالكترونية عدد http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue17/specialrapourter.aspx?articleID=105517
90. المرجع السابق.

دائمة الابتسامة، تساعد كل من حولها. اعتُقلت ليان بعد انهائها متطلبات التخرج، وقبل أن تحتفل مع أحبائها بتخرّجها من الجامعة، ودون أن تحصل على الشهادة التي تلخّص مشوار 4 سنوات في الجامعة. ليان الشابة الطموحة زُجّت في سجون الاحتلال دون الاحتفال بنجاحها، وبانتظار قرار الحكم الذي سيصدر بحقها بادعاء مشاركتها في العمل الطلابي والنقابي.

ملحق رقم (4)

الاسم: إيلياء أبو حجلة

تاريخ الميلاد: 12/12/1999

العنوان: رام الله

المهنة: طالبة قانون في جامعة بيرزيت

تاريخ الاعتقال: 1/7/2020

الحالة القانونية: حكم بالسجن 11 شهراً

الاعتقال والاستجواب

اعتُقلت إيلياء يوم 1/7/2020 بعد اقتحام منزلها الكائن في الطيرة، حيث طلبت القوة المقتحمة هويتها وبعد التعرف عليها أبلغها الضابط أنها ستُنقل إلى عوفر. نقلوها من منزلها ووضعوها في الجيب العسكري وقاموا بتعصيب عينيها بكمامة طبية، ووضعوا كمامة أخرى على أنفها وفمها. وصلوا بها إلى سجن عوفر حيث وُضعت في غرفة لمدة ساعة ونصف على الأرض، طلبت كرسي لتجلس عليه إلا أنه لم يتم الاستجابة لطلبها. أخرجوها لاحقاً إلى غرفة قرب برج المراقبة لمدة 4 ساعات في ظل حرارة الطقس المرتفعة.

نُقلت لاحقاً بعد تفتيشها إلى الاستجواب، وكانت مقيدة القدمين حيث كادت تقع على وجهها، وضعوها في غرفة صغيرة لا تحوي نوافذ، وفيها ضوء أبيض قوي جداً، لا تحوي حماماً، ورفضوا إزالة القيود من قدميها. تعرضت للاستجواب من قبل المحقق حول عملها الطلابي والنقابي داخل الجامعة، واستمر الاستجواب لما يقارب الساعة والنصف، ثم عادت للاستجواب مرةً أخرى بادعاء وجود أسئلة جديدة. بعد انهاء الاستجواب، نقلت بواسطة البوسطة إلى مركز طبي وسُئلت أسئلة طبية حول وضعها الصحي، ثم نقلت إلى سجن هشارون بعد رحلة من المعاناة استمرت 7 ساعات.

في سجن هشارون، تعرضت هي وأسيرات أخريات للتهديد من قبل ضابط بتقييدهم بالأسرّة، ووضعهم بغرفة فيها كاميرات للمراقبة. حرمت ايلياء من الملابس أثناء وجودها في هشارون، حيث لم يقوموا بإعطائها ملابس للغيار. كما وتعرضت للشتم والمضايقة من قبل سجناء مدنيين يقبعون في القسم ذاته.

الوضع القانوني

عُرضت ايلياء على محكمة عوفر العسكرية التي قامت بتمديد توقيفها، ثم قدمت بحقها لائحة اتهام تتضمن بنود تتعلق بعملها الطلابي والنقابي داخل الجامعة، ومسؤوليتها في اللجنة الأكاديمية، بالإضافة إلى الانتماء لتنظيم محظور وضرب الحجارة. بعد ما يقارب 6 أشهر من اعتقالها، حكمت محكمة عوفر العسكرية على الطالبة إيلياء بالسجن لمدة 11 شهراً سجنا فعلياً وغرامة بقيمة 1500 شيقل. كما حُكمت بـ10 أشهر سجن مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات على تهمة الانتماء لتنظيم محظور، و4 أشهر لمدة 5 سنوات على المشاركة في مسيرات، و12 شهراً لمدة 5 سنوات على ضرب الحجارة، وبالتالي هناك مدة وقف تنفيذ مختلفة لكل بند في لائحة الاتهام. في جلسة المحكمة، ذكر الادعاء العسكري لقبول الصفقة أنه تم التوصل للصفقة التي تقتضي باعتقال ايلياء لمدة 11 شهراً بسبب فترة انتمائها القصيرة، وماضيها النظيف، بالإضافة إلى وجود صعوبة في البينات، وهذه الصعوبة تشير إلى التعذيب الذي مورس بحق الشهود في ملف إيلياء، مع العلم أن الادعاء العسكري لا يذكر نهائياً موضوع التعذيب وإنما يكتفي بالادعاء «صعوبة في البينات». يذكر بأنه قد تم اطلاق سراح ايلياء في أيار 2021.

جريمة التعذيب و«صعوبة في البيّنات»

تعرض عدد من المعتقلين للتعذيب الجسدي والنفسي الشديدين أثناء التحقيق ضمن حملة اعتقالات بدأت في شهر آب 2019، ومن ضمن المعتقلين طلبة جامعيين تعرضوا للتعذيب وقُدم لاحقاً بحقهم لوائح اتهام تتعلق بعملهم الطلابي والنقابي داخل الجامعة. لقد كان لممارسة التعذيب أن انتزع محققو الاحتلال الاعترافات من المعتقلين تحت التعذيب والضغط والاكراه، وهذه الاعترافات التي انتُزعت بشكل غير قانوني، استُخدمت لملاحقة واعتقال وإدانة معتقلين آخرين من بينهم الطالبة إيلياء.

كما تعمل سلطات الاحتلال بشكل تكاملي للتغطية على جرائم التعذيب التي ارتُكبت بحق المعتقلين في مراكز التحقيق، بدءً من منع المعتقلين من لقاء محاميهم لمنع المحامين من رصد وتوثيق آثار التعذيب، مروراً بإخفاء أقوال المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب من بروتوكولات جلسات المحاكمة كما حدث مع الأسيرة ميس أبو غوش، وصولاً إلى الإصرار على عدم ذكر أي شيء يتعلق في التعذيب الذي مورس في قرارات حكم المحاكم العسكرية كما حصل مع الأسير خالد قعد والطالبة إيلياء أبو حجلة. حيث تصر النيابة العسكرية على جملة «وجود صعوبة في

البينات» في إشارة إلى أن أقوال الشهود في ملف إيلياء انتزعت بشكل غير قانوني ولكن ترفض بشكل قاطع الإشارة إلى التعذيب، وذلك في محاولة للتنصل من المسؤولية القانونية المترتبة على المحققين الذين مارسوا جريمة التعذيب.

إن مبدأ عدم قانونية نزع الاعترافات تحت التعذيب من المعتقلين هو مبدأ قانوني راسخ في الأنظمة القانونية المختلفة وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، حيث لا يجوز إجبار أي شخص على الادلاء بأقوال بالإكراه ودون رضاه وتحت التعذيب، وفي حال انتزعت الأقوال بهذه الوسائل غير القانونية، فإنها تكون باطلة ولا يجوز استخدامها ضد المعتقل أو ضد معتقل آخر.

كما وتؤكد اتفاقية جنيف الرابعة على فرض إجراءات جزائية بحق من يمارس أو يأمر بممارسة التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، وبملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة،[91] ومع محاولات سلطات الاحتلال إخفاء جرائم التعذيب بكافة الطرق، فإنها تكرّس اعتبار النظام القضائي العسكري جزء من نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، ويستدعي إجراء محاكمة دولية عن خروقات وجرائم هذا النظام.

محاكمة إيلياء...ومبدأ عدم رجعية القوانين

إن القاعدة العامة أن القانون أو التشريع الجديد لا يسري على الوقائع التي حدثت قبل صدوره، وإنما على ما يصدر من أفعال بعد صدور التشريع خاصة إذا لم يكن لمصلحة المتهم. وعلى الرغم من هذا المبدأ القانوني، إلا أن سلطات الاحتلال تواصل خرقها للمبادئ القانونية العالمية في إطار إحكام سيطرتها على الشعب الفلسطيني.

حاكمت المحكمة العسكرية الطالبة إيلياء على انضمامها للقطب الطلابي الديمقراطي التقدمي في جامعة بيرزيت، باعتباره محظور وغير قانوني، حيث أصدر القائد العسكري قراراً باعتبار القطب الطلابي محظوراً، مع العلم أن إيلياء اعتُقلت قبل إصدار هذا القرار بشهر ونصف، ونشاطها المدعى به في لائحة الاتهام مورس قبل إعلان حظر القطب الطلابي، مما يشير إلى أن سلطات الاحتلال قامت بمحاكمة إيلياء وفقاً لتشريع لاحق ضاربة بعرض الحائط مبدأ عدم رجعية القوانين، حيث لم تكن النشاطات التي يمارسها الطلبة في إطار القطب الطلابي مجرّمة بحد ذاتها قبل هذا الإعلان، وإنما كان يتم محاكمة الطلبة بتهمة العمل في إطار القطب الطلابي باعتباره ذراعاً طلابياً للجبهة الشعبية المحظورة، أي كان يجب أن يتم الربط بين القطب الطلابي وتنظيم الجبهة الشعبية لتتم إدانة المعتقل. أما حالياً وبعد إعلانه تنظيم

91. المواد (146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب 1949.

محظور بحد ذاته، فلم يعد حاجة لربط القطب الطلابي بتنظيم الجبهة الشعبية، وأصبح الانتماء للقطب الطلابي جريمة يُحاكم الطلبة عليها أمام محاكم عسكرية في مخالفة صارخة لحق الطلبة بالعمل الطلابي والنقابي والانتماء السياسي.

طالبة قانون شاهدة على انتهاكه

إيلياء هي الابنة الأكبر لعائلة تتكون من 3 أشخاص، وهي طالبة قانون في سنتها الأخيرة بجامعة بيرزيت، متفوقة على الصعيد الأكاديمي، حيث حافظت على مرتبة الشرف منذ التحاقها بالجامعة، حرمها الاحتلال وعائلتها من فرحة التخرج، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لإدخال الكتب الجامعية لها لمواصلة دراستها، إلا أن إدارة السجون ما زالت تمنع ذلك. عائلة إيلياء كبقية الأسيرات منقطعة عن التواصل معها، فلم تزرها إلا والدتها ولمرتين فقط منذ اعتقالها، آخرها قبل 5 أشهر، وذلك نتيجة لإجراءات الاحتلال التعسفية بحجة جائحة كورونا.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان، أسسها في مدينة القدس المحتلة أواخر عام 1991 مجموعة من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ومناهضة التعذيب، عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية.

يحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضمائر)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهداف المؤسسة ويشاركون في نشاطاتها ويعملون على دعمها ومساندة رسالتها.

الضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية.

رؤية المؤسسة

تؤمن مؤسسة الضمير بعالمية حقوق الإنسان التي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استناداً إلى الأعراف والمواثيق المقرة دولياً.

كما تؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير المصير.

أهداف الضمير:

- أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- ثانياً: مناهضة الاعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة.
- ثالثاً: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- رابعاً: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.
- خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.
- سادساً: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

رام الله - الماصيون - دوار الرافدين - شارع موسى طوشة - عمارة صابات

+972-2960446 +972-2960447 Jerusalem, P.O.Box: 17338

http://www.addameer.org info@addameer.ps